

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خصص نوع الإنسان من جنس الحيوان، باكتساب الجهول من المعلوم تصورا أو تصديقا، والصلاة على محمد المبعوث بقاطع الحجة وساطع البرهان، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد. فلما إلتبس بعض أصحابي في أسناء للمذاكرة للرسالة الأثيرية للميزانية أن أكتب لهم شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه ويوضح الغوامض من معانيه، ولم ينفعني التعلل بقصور باعي وقلة متاعي، فشرعت اجابتا لأقوالهم بصحف هادية في الآخرة والأولى (يوم يتذكر الإنسان ماسعى) سائقة إلى النجاة عن الداعية والطامة الكبرى، اللهم إجعلنا من الواصلين إلى الحق بالحق واغفر لنا ولوالدينا ولجميع الطالبين. قال الشيخ الإمام العلامة قنوة الحكماء واسوة العلماء أنير الدين الأبهري غشيه الغفران والرضوان الكبر في مفتاح الرسالة.

(بسم الله الرحمن الرحيم) تيمنا باسمه العظيم وتبركا بذكره الغنيمة وامتنالا لما قاله حبيب الحليم وهو ل(كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أثرت) والباء متعلق بمحذوف مؤخر يقدر في كل مقام فعل يناسبه، فيقدر في مقام التصنيف باسم الله اصنف وفي مقام القراءة باسم الله اقرأ وهكذا. وإنما يقدر مؤخر لأنه أهم<sup>(1)</sup> وأدل على الإختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود لأن وجود الله تعالى مقدم على كل شيء واسمه مقدم على التصنيف كيف<sup>(2)</sup> لا وفيه إشعار بأنه لا يتم الفعل ولا يعتد به شرعا ما لم يصدر باسمه تعالى لما سبق<sup>(3)</sup> من الحديث وعلى هذا يكون الباء للإستعانة<sup>(1)</sup> ولك أن تجعله للمقابلة<sup>(2)</sup>

---

لعل صواب العبارة هكذا لأن اسم الله أهم ولأن تقديم المعمول دل الخ قل دل لأن الإختصار قد يفيد الإختصاص.  
(2) أي كيف لا يقرر المفعول مقما وفيه أي في تقديمه وهذا تأكيد لما تقدم ونحو لتصير معنى الباء على وجه يدل عليه أو كيف لا يكون اسمه تعالى مقما على التصنيف وقد تقدم عليه بآثارها من حيث الكمال والاعتدال به شرعا لأنه جعل آله وهي لا بد من تقدمها في الوجود

(3) لكن لا يخفى أن هذا كما يبعد. كلام الإشعر إنما هو مفد الباء التي هي للاستعانة والآلة وليس مفدا للتقديم كما يفيد. كلام الشرح والشرح هنا قد أخذ كلام القاضي البيضاوي فغيره وأفسده ونص كلام القاضي هكذا وتقديم المعمول هنا أوقع كما في قوله بسم الله مجزا ها وقوله إليك نجد لأنه أهم وأدل على الإختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود فلن بسمه تعالى مقم على القراءة كيف لا (أي كيف لا يكون مقما على القراءة) وقد جعل آله لها من حيث إن الفعل لا يسم ولا

فيك الظرف حالا من ضمير الفعل المخوف.<sup>(3)</sup> والتقدير متبركا باسمه الله<sup>(4)</sup> أشرع<sup>(5)</sup> في تأليف هذا الكتاب هنا. ثم بعد ما يمين بالتسمية أتى بالتحميد فقال :

(نحمد الله) أداء لشكر بعض<sup>(6)</sup> ما انعم عليه الرب الحميد وإقتداء لأسلوب الكتاب المجيد وعملا بما وقع عليه الإجماع من السلف وإمتثالا لما جاء من حضرة الرسالة معدن الحمد والشرف وهو [ كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع ] وما يتوهم من السائي بين الحدين فمدفوع إما بحمل البدء في أحدهما أو كليهما على الإيضائي أو العرفي<sup>(7)</sup> وإما بحمله على معنى التقديم<sup>(8)</sup> يقال بدأ الشيء إذا قلّمه صرح به بعض المحققين ناقلا عن العرب والحمد هو الشاء باللسان<sup>(9)</sup> على الجميل الإختياري نعمة<sup>(10)</sup> أو غيرها والشكر فعل ينبى عن تعظيم للنعم بسبب<sup>(11)</sup> إنعامه ويقال له حمدا عرفا فينهما عموم وخصوص من وجه وفي التعريف تصريح بكون الحمدود عليه إختياريا وما شاع من الحمد على الصفات<sup>(12)</sup> الغير

- 
- يعتد به شرعا لم يصدر بليسمه تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بل... الخ وقيل الباء للمصلحة والمعنى متبركا بليسم الله أقرأ.
- (1) وذلك لأن عدم تمل الفعل وعدم الاعتدال به شرعا لا يلزم يقتضي تقدم ذلك الأمر وألبته والإستعلاء به ومعنى الآية والاستعلاء توقف الفعل عليه أى شرعا حتى كلفه فعل به فلا يرد أن الآلة تقتضي الإمتثال فلا يلزم التعظيم.
- (2) الصواب للمصلحة أو للملايسة
- (3) لا تعلق الظرف حينئذ بفعل التصنيف إنما هو بملاحظة معنى فعل آخر وهو الملايسة والمصلحة لأنفسه هذا هو مذهب الجمهور وجوز بعضهم كون الظرف لغوا على هذا التقدير أيضا لأن الملايست ملولة للباء فلاحاجة إلى تقدير فعل بدل عليها، وانظر تفصيل ذلك في حاشية الشهاب على القضي
- (4) قرر متبركا لا ملايسا ليسير إلى أن الملايسة على وجه التبرك فإن الملايسة لها وجه شتى وذلك بمعونة المقلم.
- (5) الأولى بليسم الله ألف كي يفيد ملايسة الكتاب كله بليسمه الله لا الإبتداء به فقط. ويكون موافقا لما تقدم.
- 1 كون المحمود عليه بعض النعم وكون الحمد مجلعا للشكر لأن الحمد في مقابلة التوفيق وهو بعض النعم.
- (7) أولى الوجوه هو الحمل على العرفي لأنه هو الذي يتبلر إليه ذهن المخاطب عند إطلاق الإبتداء دون الحقيقي والإيضائي ولأن الإيضائي يلاحظ فيه النسبة إلى الغير وهي غير ملحوظة في الحديثين والله أعلم.
- (8) هذا وارد في كتب اللغة لكن لا يجري هنا لأن المتقدم فيه هو المفعول الصريح وفي الحديثين المتقدم هو المفعول الغير الصريح.
- (9) صرح باللسان لأن الشاء ربما يطلق على ما يعم اللسان وغيره مجزا كقوله: (فعلجوا فلتوا بلذي أنت أهله :: ولو سكتوا ثنت عليك الحثلب).
- (10) واصله من المحمود إلى الحمد.
- (11) متعلق بفعل أي فعل بسبب إنعامه لأن المقصود بيل أن...؟؟؟
- (12) أي صفت الله تعالى.

الإختيارية<sup>(1)</sup> ففي الحمد له إيماء إلى أنه تعالى فاعل مختار<sup>(2)</sup> فيتضمن الرد على من يقول بالإيجاب كالفلاسفة وما قيل من أن المحمود عليه لا يجب أن يكون إختياريا وإن وجب كون الحمود مختارا فليس على ما ينبغي<sup>(3)</sup> ولعل مراده أن يقول لا يجب أن يكون إختياريا بنفسه<sup>(4)</sup> هذا. وعدل للمصنف رحمه الله عن الجملة الإسمية إلى الفعلية تبنيها على عجزه عن إستدانة الحمد للمفهومة من الإسمية<sup>(5)</sup> واختار الفعل للضارع ليدل على الإستمرار والتجدد<sup>(6)</sup> واختار هذه الصيغة على الحكاية عن نفسه مع أنها تدل على حمده بخصوصه<sup>(7)</sup> تنبيها على أنه وحده عاجز وقاصر عن حمده تعالى كما هو<sup>(8)</sup> حقه كما قال النبي عليه الصلاة والسلام (سبحانك اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك) فأدرج حمده في تضعيف محامد سيئر المؤمنين لعله يصير مقبولا ببركتها وعلى هذا للمحتاج إياك نعبد وإياك نستعين ولهذا الحكمة العظيمة والفائدة الجليلة شرعت الجماعة في الصلوة<sup>(9)</sup> والله إسم للذات الواجب الوجود للمستجمع لجميع صفات الكمال ونعوت الجلال والجمال للتقلص عن جميع صفات النقص وسمات

- 
- (1) وهي الصفات الذاتية أما الصفات الفعلية فإختيارية.
- (2) فلحمد عليها باعتبار أنها مبدأ للأفعل الإختيارية فلمراد بالإختيارية أعم مما هو إختياريا باعتبار نفسه أو باعتبار أثره أو نقول الحمد عليها باعتبار أثرها الذي هو أفعل إختيارية لا باعتبار نفسها.
- (3) لتقيدهم الجميل بإختياريا.
- (4) أي أن المحمود عليه أعم من أن يكون إختياريا بنفسه أو باعتبار أثره أي مبدأ للأفعل الإختيارية فيعود حينئذ إلى الجواب الأول.
- (5) مما ينبغي أن يعلم أن الجملة لا تدل على أكثر من ثبوت شئٍ لشيءٍ وإذا لم تكن مقترنة بما يدل على نفي الثبوت بأحد الأزمنة فالأصل الإستصحاب أي إستمرار الثبوت وهذا من مستتبعت التراكيب وليس ملولا للجملة الإسمية ولا يوجد في كل جملة إسمية فحو زيد قام مما إبتدلت على ما يفيد نفي الثبوت بأحد الأزمنة لا يفهم منها الإستمرار ثم إن في قوله: عل إشارة إلى أصل الجملة الإسمية هنا بالنسبة إلى الفعلية وذلك باعتبار أن الإسمية هي الواردة في كلام الله تعالى وفي غالب كلام العلماء وإلا فالأصل هي الفعلية.
- (6) دلالاته على الإستمرار لعدم ما يدل على الإنقطاع كالمضى والأصل الإستصحاب ودلالاته على التجدد لأنه من شأن الأحداث لأنها آتية ولعل المراد بالإستمرار هو الإستمرار العرفي الذي يكون على سبيل الإنقطاع والتجدد حتى لا يبقى بظاهر ما تقدم.
- (7) وهو أوفق بلواقع.
- (8) أي كلحمد الذي هو حقه فلا يكون حمده مرجو القبول ولا بد من ضم هذا الكلام كي يناسب سلق الكلام لاحقه وهو قوله: لعله يصير مقبولا ببركتها وإلا فلمناسب أن يقول لعله يكمل مقرونا معها وعدل عنه لأن القصور عن درجة الكمال لأخص صفات السعيد منفردين أو مجتمعين كما يشير إليه هذا الحديث الشريف فعلى هذا ينبغي أن يكون قوله: وحده بينا للواقع لا قيد إحتراز والله تعالى أعلم.
- (9) والأولى أن يقول وهذا من الحكمة (أو أحد الحكم) في مشروعية الجماعة في الصلاة.

العجز وإختلف في أنه مشتق ووصف في أصله ثم غلب عليه الإسمية أو هو إسم علمي<sup>(1)</sup> لا إشتقاق له أصلاً والناهيون إلى الأول على أقوال مختلفة متعددة في مأخذهم والناهيون إلى الثاني أيضاً على إختلاف في أنه إسم عربي أم هو إسم عجمي والحاصل إن هذا اللفظة الجلية تحير فيها العقلاء كما تحير وافي مسماهما وإنما أتى بإسم الذات ولم يأت بإسم من أسماء الصفات حيث لم يقل نحمد الخالق أو الرزاق أو غيرهما للإستلذاذ والتبرك به<sup>(2)</sup> ولقلاً يتوهم إختصاص إستحقاقه ألحمد بوصف دون وصف ولتسيه على الإستحقاق الذاتي للحمد وفسر بعضهم الإستحقاق الذاتي بالإستحقاق بجميع الصفات والإستحقاق الوصفي بالإستحقاق ببعضها<sup>(3)</sup> وبعضهم فسر الأول بإستحقاقه تعالى بصفاته الذاتية والثاني بإستحقاقه بصفاته الفعلية وإنما فسروهما بهذين التفسيرين<sup>(4)</sup> لما سبق من وجوب كون الحمد عليه إختيارياً إما بنفسه أو بآثاره للترتبة عليه والذاتي<sup>(5)</sup> من حيث هو ليس كذلك أفاده بعض المحققين وبعد التسيه على إستحقاقه الذاتي بلفظه الجلالة أراد أن يبيّن على إستحقاقه الوصفي<sup>(6)</sup> ببعض عظام صفاته الفعلية فقال:

(على توفيقه) التوفيق جعل الله تعالى فعل عبده موافقاً لما يحبه ويرضاه وقيل التوفيق عند الأشعري وأكثر أصحابه خلق القدرة على الطاعة<sup>(7)</sup> وقال إمام الحرمين: هو خلق الطاعة قال المحقق الدواني قلت الظاهر ما قاله الإمام فإن القدرة على الطاعة متحققة في كل مكلف ألهم إلا أن يكون المراد القدرة

(1) الظاهر علم يدل علمي إلا أن يقل النسبة إلى العلمية لا إلى العلم .

(2) الأولى لزيلة الإستلذاذ والتبرك لأنه يدل مباشرة على الذات العلية .

(3) فالإستحقاق الوصفي بهذا المعنى لا يتصف به الله سبحانه بخلافه بلمعنى الثاني كما أشر إليه للشرح فيما يلي .

(4) أي ولم يفسروا الإستحقاق الذاتي بالإستحقاق لذاته لأصفته كما هو الظاهر ، ووجه التسمية إن لفظ الجلالة موضوعه ذاته المستزمنة لجميع صفات الكمال والجلال والمستزمنة للصفات الذاتية .

(5) الظاهر والذات .

(6) هذا مبني على الإستحقاق الوصفي بلمعنى الثاني لأن الإستحقاق الوصفي بلمعنى الأول ينتزه الله تعالى عن الإلتصاف به فقله ببعض عظم متعلق بيبه على معنى براد بعد عظم صفته لا بالإستحقاق لأن الكلام منصب على التسيه ولأن

تعلقه بالإستحقاق يتبدل منه الإستحقاق الذاتي بلمعنى الأول .

(7) عبر بقيل إما الضعف النقل أو لم يرد على طاهره .

للمؤثرة القريبة<sup>(1)</sup> التي هي مع الفعل كما هو مذهب أهل السنة من أن الإستطاعة مع الفعل وهو على خلاف ما عرفه بعض المتأخرين من أنه جعل السبب موافقا للمسبب<sup>(2)</sup> إنتهى أقول فإذا كان مراده الأشعري بالقدرة في تعريفه ما مع الفعل فهو وتعريف الإمام والتعريف الذي ذكرناه أولا كلها متحلة بحسب التحقق بل الإختلاف في الأخيرين إنما هو في المفهوم<sup>(3)</sup> ثم تعريف بعض للمتأخرين أيضا يساوي سائر التعريفات بحسب التحقق إذ المراد بالسبب هو سبب الخير والطاعة والمراد بالسبب هو الطاعة بليل أن التوفيق للمطلق لا يستعمل إلا في الخير<sup>(4)</sup> وجعل سبب الطاعة موافق لها إنما هو بخلقها فتأمل.<sup>(5)</sup> ثم إن كلا منها يجوز أن يراد ههنا فلمعنى على الأول نحمد الله على جعله فعلا موافقا لما يحبه ويرضاه حيث هدانا للإيمان والإسلام وجعلنا من أمة محمد عليه الصلاة والسلام وعلى الثاني على خلقه قدر ثنا على الطاعة وعلى الثالث على خلقه طاعتنا وعلى الرابع على جعله سبب طاعتنا من العقل والنظر الصحيح موافقا لها ومآل كلها واحد كما لا يخفى. (ونسأله هداية طريقه) أسؤال أطلب على وجه التضرع والإنتهال والهداية للدلالة وقيل الدلالة ألوصلة إلى البغية ذكره اليبضوي وقيل الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب وقيل الهداية خلق الإهتمام وإستعمالها في الدلالة مجاز وفي مختار الصحاح هديته الطريق هداية أي عرفته<sup>(6)</sup> والمراد منها هنا الدلالة والتعريف لإضافتها إلى الطريق وطريق الله تعالى هو الإيمان وما يتفرع عليه من الأعمال الصالحة وسؤال الهداية إليه منه تعالى ههنا الصالحة وسؤال الهداية إليه منه تعالى ههنا إما طلب الدوام والسبات عليه وإما طلب الترقى والتلجج إلى أن يبلغ إلى قصوى مراتب الكمالات التي مرتبة للمشاهد والوصول والوالو إما عاطفة فتكون جملة للسئلة معطوفة على جملة الحمللة

- 
- (1) المراد بقوله القربة القرب الذاتي أي التقديم الذاتي لا الزمني لأن القدرة لكونها مؤثرة في الفعل منتظمة عليه ذاتا والمراد بلمعية ألمعية الزمنية لأنها مقترنة بالفعل ز منافلا تنف بينهما والله تعالى أعلم ويحتمل أن يكون صواب الكلام هكذا القربية من الإستطاعة التي هي ألخ فسقطت كلمة من الإستطاعة من الأقالم وهو الذي يقضيه سوق الكلام.
- (2) أي للمطلوب الذي صر بعد خلق سببه مسببا.
- (3) لعل الصواب في التعبير لا في المفهوم والإلضاع الإضراب لأن الإختلاف في المفهوم متحقق فيما قبله أيضا.
- (4) وأما جعل الأسبب موافقة للمسبب الشر فهو الخذلان.
- (5) لعل وجهه الإشارة أن في التعبير تسلمح فإن جعل سبب الطاعة موافقا لها يستلزم خلقها علة كما يدل عليه قوله فيما بعد من العقل والنظر الصحيح حيث جعل السبب إياهما.
- (6) المقصود من نقل هذا الكلام تضعيف الوجه الأخير.

وإما حالة<sup>(1)</sup> فتكون حالا من الضمير للمستكن في نحمد الله والتقدير نحمد الله على توفيقه سائلين منه الدوام والسبات على طريقه أو الترقى والتلرج في مرات الكمالات .

ثم لما وجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم عقلا<sup>(2)</sup> لتوسطه بيننا وبين الله تعالى وتسببه في طرفنا بنعمة الإيمان الذي يقتضي الفلاح والنجاة من النيران والدخول والخلود في دار الجنان ومشاهدة جمال الرحمان ولمعاونتهم له عليه الصلاة والسلام في ظهور الإسلام وشيوعه وشرعا لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) ولما بين عليه الصلاة والسلام كيفية الصلاة عليه حين سئل عنها بقوله: قولوا الله صل على محمد... الحديث<sup>(3)</sup> ولما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: (كل كلام لم يصدر بالصلاة علي فهو<sup>(4)</sup> أبتى) أراد المصنف رحمه الله إرداف التحميد بالصلاة عليه وعلى آله سالكا إلى فتح تحميده فقال: (ونصلي على محمد وعترته) الصلاة الدعاء<sup>(5)</sup> وإذا أضيف إلى الله تعالى تكون بمعنى الرحمة باعتبار<sup>(6)</sup> غابتها التي هي من الأفعال لا باعتبار مبدإها الذي هو من الإنفعالات وعتره الرجل نسله ورهطه الأذنون كنا في الصحاح الجوهري والمراد<sup>(7)</sup> هنا الآل والأصحاب ولو قال نصلي ونسلم على محمد وأصحابه مثل لظاهر ما نزل وموافقا

---

(1) أي حل مقتررة أو يقل مقترنة كل شيء هذا إن كل السؤال لفظيا بحسبه ، ولا يخفى أن المتكلم بهذا الكلام لم يقصد سوى الإتيان بالحمد والسؤال ولم يقصد بتقييد الحمد بالسؤال فنكر هذا الإحتمال من الإسترسال مع الإحتمالات العقلية وهو من البرودة يمكن .

(2) يعني أن العقل يحكم بهذا الوجوب لكن لا يلزم منه وحده الوجوب الشرعي فلا يكون هذا قولاً بمذهب المعتزلة في مسئلة الوجوب العقلي فبهم يقولون به بمعنى أن يجلب العقل كلف في الوجوب الشرعي .

(3) ... وعلى آل محمد { والأولى الإتيان به لأنه من محل الإستدلال يعني والآل من جملة الأصحاب فصح القول بأنه يجب الصلاة على الأصحاب في الجملة لكن في دلالة الحديث على وجوب الصلاة عليهم نظر لأن الحديث ورد في مقلم التعليم لا في مقلم الأمر والله أعلم ويجلب بأنه يبين للصلاة الواجبة بالآية .

(4) لوائح الوضع بلعبه عليه . أنظر فيض القدير : 14/5

(5) الأولى أن يقول الصلاة الرحمة وإذا أضيفت إلى غيره تعالى تكون بمعنى الدعاء بلرحمة ويكون فعل للدعاء بلصل لفعل أو تكون بمعنى الدعاء كما في قوله تعالى {وصل عليهم} .

(6) هنا على مذهب التؤول ولما على مذهب التعويض فيقل الرحمة ثلثة لله تعالى وليست هي الإفعل والله أعلم ما هي وهذا تؤول إجمالي .

(7) أي بمعونة المقلم لا باعتبار الوضع .

لما إشتهر لكان أولى وأظهر<sup>(1)</sup> (أما بعد) أما كلمة فيها معنى الشرط أصلها<sup>(2)</sup> مهما يكن من شئ فحلفت مهما يكن من شئ وأقيمت هي مقامه فلتضمنها<sup>(3)</sup> معنى الإبتداء لزم دخولها على الاسم ولتضمنها معنى الشرط غلب دخول الفاء في جوابها قضاء بحق ما كان<sup>(4)</sup> وإبقاء له على قدر الإمكان وبعد ظرف من ظروف للكانية لكن إستعبر ههنا للزمان على ما إشتهر في الألسنة وقال بعض الفضلاء فيه بحث لأن أصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية<sup>(5)</sup> وإن كان في الأصل من الجهات الست ليسيه سيما صاحب الصحاح إنتهى. وهو مبني على الضم لكون للمضاف إليه منويا والتقدير: أما بعد زمن<sup>(6)</sup> الحمللة والصلوة على النبي عليه السلام (فهذه) جواب أما أي فأقول<sup>(7)</sup> هذه وللمشار إليه بهذه العبارات للمستحضرة<sup>(8)</sup> في الذهن سواء قدمت للدياجة على التأليف أو أخرت وسواء كانت الرسالة عبارة عن أي إحتمال من الإحتمالات التي سنذكرها وذلك لأن الغرض وصف نوع تلك

- (1) قوله لكن أولى ناظر إلى زينة السلام وألويته إمتثال لظاهر ما نزل وقوله وأظهر ناظر للإتيان بالأصحب وذلك لموافقة لما إشتهر ولشموله لجميع الأصحب حقيقة وأما العزة فلما يشملهم على سبيل المجز وما قاله الشرح ليس سديد لأن الصلاة على الال قد ورد الأمر بها في الحديث وأما الصلاة على الأصحب فلم يرد فيها حديث وإنما هو أمرا لستعينة العلماء والله أعلم.
- (2) الأولى أصل الكلام والمراد أصلها بإعتبار ما هي قلمة مقلمة لا بإعتبار ذاتها.
- (3) الأولى معنى مبتدأ وهو مهما لأنها متضمنة معنى مهما ومهما هنا مبتدأ والإسمية لازمة للمبتدأ لزم دخولها على الاسم وكذلك غلب دخول الفاء في جوابها وقيل لزم إقلمة للآزم وهو الإسمية والفاء مقلم الملزوم وهو مهما وإبقاء لأثره في الجملة.
- (4) قوله بحق ما كان هو مهما وحققا الإسمية والفاء وقوله وإبقاء له أي لحققا والله أعلم.
- (5) هنا هو الصحيح نقول بعد الصيف وبعد رمضان وبعد يوم الجمعة وبعد العصر.
- (6) الأولى أما بعد الحمد والصلاة من حيث الزمن لأن المقصود ببيان أن هذا الكلام أو هذا التأليف واقع بعد الحمد والصلاة لا أنه واقع بعد زمنها وإن كان في الواقع كذلك.
- (7) قدر فقول ليكون الجزاء مستقبلا وليصح ربط بعد بلجزاء.
- (8) المراد المستحضرة حقيقة أو تنزيلا لأن عبارات الكتب كلها ليست بمستحضرة عند الإشارة للمؤلف سواء كانت الخطبة إبتدائية أو إحقية بل في الإبتدائية مستحضرة في الإحقية قد استحضرت فيما مضى وأما الآن فليست كلها بمستحضرة في الغالب. هذا ليس بصحيح والصواب كما يدل عليه تعليقه بقوله: وذلك لأن الغرض... الخ. أن يقول والمشار إليه الصورة الذهنية الكلية المشتملة على الأفراد الخلجية للرسالة فإن كانت الرسالة عبارة عن الألفاظ الذهنية كما هو التحقيق كن هذه إشارة للصورة الذهنية الشاملة على أفرادها وإذ كانت عبارة عن المعنى فهذه إشارة إلى الصورة الذهنية النوعية الشاملة لأفراد هذه المعنى المتعددة من حيث قيمها بهذا الشخص وذلك الشخص القلم به هذه المعنى وهكذا فعن أي شئ كانت الرسالة عبارة تكون هذه إشارة إلى صورته الذهنية الكلية المنطبقة على أفراد ذلك الشئ والله تعالى أعلم وذلك كي يصح حمل الرسالة على هذه.

العبارات بكونه رسالة وتسميتها بها<sup>(1)</sup> سواء وجد ذلك النوع في ضمن هذا الشخص أو غيره من الأشخاص ولا حرم أن ذلك النوع ليس له وجود عيني<sup>(2)</sup> في الخارج فلا تكون الإشارة إلا إلى الصور الذهنية تزيلا لها منزلة الأمور الحسية (رسالة) أعلم أن الرسالة والكتاب وما جعل جزء منهما من الفصول والأبواب إما عبارة عن الألفاظ<sup>(3)</sup> أو المعاني أو النقوش أو الألفاظ والمعاني أو النقوش أو الفصول والمعاني والنقوش أو الألفاظ والمعاني والنقوش فهذه الاحتمالات سبعة ذكرها الشريف العلامة في حاشية للطول وزاد بعضهم ما زاد. والمختار أنها عبارة عن الألفاظ للمعنى<sup>(4)</sup> الدالة على المعاني للمخصوصة فح يكون إطلاق الإسم للموضوع بإزاء الكتاب كالمفتاح أو بإزاء أجزائه كالمقدمة والفنون والأبواب والفصول على المعاني أو النقوش مثلا مجازا (في علم للنطق) ويسمى علم لليزان أيضا أما التسمية بالأول فالنطق بباطنيا كان أو ظاهريا يقوى ويكمل بهذا الفن فسمي بإسم مشتق منه وأما الثاني فالنطق بهذا الفن بالنسبة إلى العلوم كاليزان بالنسبة إلى الموزونات الحسية (أوردنا فيها) أي في الرسالة صفة للرسالة أو إستيناف ياني فبصر<sup>(5)</sup> (ما يجب) وجوبا عاديا<sup>(6)</sup> أو إدعائيا (إستحضاره لمن يتلئ في شئ من

(1) لا الأشخاص لأنها غير مضبوطة كما أنها كلها غير موجودة وقت الإشارة فلي الأفراد في تزايد مستمر بتزايد القراء فلا تصح أن تكون مشرا إليها فما بقي الا الصورة الذهنية القلنة بذهن المصنف وقت الإشارة المطبقة للأشخاص الخرجية.

(2) وإنما هو عبارة عن الصورة الذهنية المشتملة على الأشخاص الخرجية والمطبقة لها.

(3) نص عبارة السيد هكذا أما عبارة عن الألفاظ المعنية الدالة على المعنى المخصوصة وهذا هو الظاهر وأما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الألفاظ وأما عن المعنى المخصوصة من حيث أنها مطلولة لتلك العجرات أو النقوش وأما عن المركب من الثلاثة أو الإثني منها، إنتهى وهي عبارة بقيقة محررة.

(4) أي الألفاظ المتخيلة وذلك لأن الشئ عبارة عما يكون وجوده به وهو نتيجه ووجوده الرسالة ونحوها كالقصيد والبيت إذ لا فرق بينها إلا بقلّة والكثرة - إنما هو بالألفاظ الذهنية المرتبة بالترتيب الخلف من حيث دلالتها على المعنى الخاصة فمثلا إذا نظمت في نفسك بيتا فلك أن تقول قد نظمت بيتا وقد وجد هذا البيت وإن لم تتكلم به ولم تكتبه بخلاف ما إذا كان معناه فقط موجودا في ذهنك وأما التفظ به فلا فقه إلى الغير وكتابه لحفظ عن الضياع.

(5) لعل وجه الأمر بالتبصر الإشارة إلى ترجيح الإستنتاف لأن المعنى ليس على التقيد بل وصف بل على الإستنتاف والله تعالى أعلم.

(6) قوله: عليا أي أستحسنا أو إدعائيا أي عقليا إدعائيا لما له من الأهمية في وزن المعلومة وتمييز صحيحها من سقيمها فلمصنف يدعي أنه لا يمكن الإبتداء بشئ من العلوم بدون هذه الدوى مبنية على المبلغة لما لهذا العلم من الأهمية فيما ذكرناه، وإلا فكم نارس لكثير من العلوم ذي قمر راسخ فيها لم يدرس المنطق ولم يتعلمه.



(العلوم) أي علم كان سوى<sup>(1)</sup> للمنطق فلا يلزم كونه آلة لنفسه وهذه العبارة صريحة في أن آليته ليست مخصوصة بعلم دون علم بل هو آلة لجميع العلوم أيها ومآليها ففيها حث وإغراء على تعلم هذا الفن وإيماء إلى أنهم ينبغي بل يجب للطلاب أن يشمر ساقى الجِد في تحصيلهم وحفظه لاسيما ما في هذه الرسالة (مستعينا بالله) حال من الضمير المتصل في أوردنا والظاهر مستعنيين إلا أنه تساهل في العبارة نظرا إلى الواقع وإغماضا عن ظاهر اللفظ (إنه مفيض الخير والجود) ما في هذه الخطبة من الصنعة البديعة التي هي مراعاة النظر<sup>(2)</sup> لا يخفى على اللبيب الخبير. تمهيد. إعلم أن كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة<sup>(3)</sup> وحدة ذاتية أو عرضية<sup>(4)</sup> باعتبار ما تعد تلك للمسائل الكثيرة علما واحدا ، الأولى كونها باحثة عن الأعراض الذاتية<sup>(5)</sup> لشيء واحد حقيقي أو إعتباري والثانية تابعة للأولى مثل كونها آلة وإستيعابها غاية فمن أراد تحصيل شيء من العلوم ينبغي له أن يعرفه بكلتا الجهتين أو إحداهما ليقيف على مسائلهم إجمالا فيأمن من فوات شيء مما يعنيه بصرف المهمة إلى ما يعنيه وإن يعرف موضوعه ليمتيز عنده تميزا تاما ذاتيا فيحصل له زيادة بصيرة<sup>(6)</sup> في شروعه، (وأن يعرف غايته)، ليحزم بأن ليس سعيه عبثا فيزداد جِدًا ونشاطا في تحصيله. (فتقول: في تعريف المنطق) باعتبار الجهة الأولى، إنه علم يبحث فيه عن أحوال للعلوم التصورية والتصاديقية من<sup>(7)</sup> حيث صحة إيصالها<sup>(8)</sup> إلى مجهول كذلك، وباعتبار الجهة الثانية آلة

(1) وذلك بقريئة المقبلة لأنه إذا قيل العلم بلخص أريد منه ما عدا الخصاص وقريئة العقل .

(2) مراعاة النظر ويسمى التناسب والتوفيق هي جمع أمر وما ينسب له لا بالتضاض .

(3) أي جهة واحدة خاصة مشعور بها يعدها العرف جهة وحدة لا علة فلا يرد أن مسائل العلوم كلها متفقة في أن موضوعاتها وجليتها شيء .

(4) أو التقسيم لا المفرد .

(5) العرض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته أو لجزئه أو لما يسويها كالتعجب والحركة بالإرادة والضحك للإنسان والعرض الغريب ما يلحق الشيء لأمر أعم كالحركة الأبيض لأنه جنس أو أخص كالضحك الحيوان بواسطة أنه إنسان أو مبين له كالمثلية للجنس بواسطة الحركة فهذه لا يبحث عنها في العلم لأنها في الحقيقة ليست من أحوال ذلك الشيء بل أحوال لما هو أعم أو أخص أو مبين له .

(6) فمن أصل البصيرة حصة بمعرفة جهة الوحدة ذاتية كنت أو عرضية .

(7) صفة للأحوال أي العارضة لها من حيث... إلخ لأنه لا يبحث في هذا العلم عن جميع أحوالها بل عن بعضها وهي الأحوال اللاحقة لها من حيث صحة الإيصال وهذه الأحوال هي الأعراض الذاتية للمعلومات .

(8) قوله : من حيث إيصالها... إلخ لا من حيث إيصالها لأن الإيصال من الأعراض المطلوب إثباتها للموضوع في هذا العلم فلا يصح جعله قيد للموضوع وتنمة له والضمير في إيصالها إلى المعلومات والمراد من الإيصال ما يشمل الإيصال

قانونية... إلخ<sup>(1)</sup> أو علم بها<sup>(2)</sup> تعصم مراعاتها ذهن عن الخطأ في الفكر أو ملكة تعصم ذهن... إلخ. وضمن في التعريف الأول للموضوع وهو للعلوم التصورية والتصديقية للقيدة بصحة الإصال وفي الثاني الغاية وهي العصمة عن الخطأ<sup>(3)</sup> في الفكر ولكونه باحثا عن أحوال للعلوم التصورية والتصديقية كان له قسمان تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد، ومقاصد، فمباد التصورات الكليات الخمس، ومقاصدها القول الشارح، ومبادي التصديقات القضايا وأحكامها ومقاصدها القياس، وله صورة ومادة . وهو بحسب المادة خمسة أقسام تسمى الصناعات الخمس وهي البرهان والجلد والخطابة والشعر . وللغالبية فإنحصر أبواب المنطق في تسعة<sup>(4)</sup> ولما كان التصديق متوقفا على التصور شرطا<sup>(5)</sup> أو شطرا<sup>(6)</sup> قدم مباحث التصورة على التصديقات ثم لما كان المقاصد موقوفة على المبادئ قلم كلا من المبادئ على مقاصدهما وقد رتب للصنف رحمه الله تعالى الأبواب على وفق ما أشرنا إليه فصلو الرسالة بباب الكليات فقال: (إيسا غوجي) أي لباب الأول في مبادي التصورات وهي إيسا غوجي أي الكليات

القريب والبعيد لأن المقصد من المعلومات موصلة قريية والمبادي موصلة بعيدة لأنها أجزاء المقصد الموصلة بالفعل فكلمة عن دلالة على المحمولات وقد تدخل على الموضوعات فيقول يبحث فيه عن المعلومات... إلخ (1) لا يخفى أن قولنا علم المنطق مثلا إن جعلنا الإضافة فيه للبين فلعلم عبارة عن الآلة القنونية وهي المسئلة والقضايا التي تلف منها تلك العلم لأن ذلكت كل علم مسئلة ونقلت كل شيء ما يتركب منه ذلك الشيء وإذا جعلنا الإضافة فيه من إضافة المصدر إلى مفعوله نظير قولنا فلان يعلم المنطق فلعلم عبارة عن الملكة الحاصلة من مزيد الممارسة للقواعد وقد يراد بها القواعد. (2) قوله: أو علم بها العلم حقيقة هو الإدراك وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجزا مشهورا أو حقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تلغ له في الحصول ووسيلة إليه في البقاء وهو الملكة كذلك هنا في لفظ العلم وإما أسماء العلوم كلنحو مثلا قد يطلق كما قل السيد على القواعد المخصوصة وعلى إدراكها وعلى الملكة التابعة لإدراكها فله السيلوكوتي في حوش المطول . (3) قوله: عن الخطء في الفكر الفكر ترتيب أجزاء التعريف ومقمت القياس فالمنطق إذا راعى في ترتيبه لأجزاء التعريف ومقمت القياس القواعد المنطقية يكون ترتيبه صحيح فيتوصل إلى معرفة صحيحة بالمعرف والنتيجة وذلك لأن المنطق يبين شرائط القول الشارح وشرائط القياس فإذا راعها كن وصوله إلى المجهول التصوري وهو المعروف وإلى المجهول التصديقي وهو النتيجة صحيحا وإلا كن فكره فلسفا فيكون ما ترتب عليه فلسفا . (4) وقد نظمهم بعضهم قائلو :

بكف ثم قافت ثلاث :: وباء ثم جيم ثم خاء  
وشين ثم ميم نحن جننا :: ييب الفن يا من في الرجاء

(5) إلى قول من يجعل التصديق عبارة عن الحكم فقط وتصور الموضوع والمحمول شرط له .  
(6) على قول من يجعل التصديق عبارة عن تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بين بين مع الحكم كذا قائلو والتحقيق أن النسبة بين بين موجودة قبل الحكم مفقودة عند الحكم فيكون التصديق عبارة عن أمور ثلاثة .

الخمس وهو لفظ يوناني سميت الكليات الخمس به تسمية لها بإسم للشبه به حيث كان في الأصل إسما أورد له خمس ورقات على ما هو المشهور. إعلم أن نظر للنطقين إنما يتعلق إلى المعاني قصداً وبالذات وأما إلى الألفاظ فإنما يتعلق بها وبالعرض لكن لما<sup>(1)</sup> جرت العادة على توقف إفادة المعاني وإستفادتها على الألفاظ بل على دلالتها<sup>(2)</sup> صدروا كبهم يبحثي الألفاظ والدلالة. فلمصنف رحمه الله تعالى، صدر باب إيسا غوجي ببيان أقسام اللفظ مع أقسام الدلالة ليكون مقلمة لما هو للمقصود وقلم أقسام الدلالة لعلم إعتبار اللفظ بدونها فقال: (ألفظ الدال بالوضع) ألفظ في اللغة أكرمى وفي الإصطلاح ما يتلفظ به الإنسان قليلا كان أو كثيرا مهما كان أو موضوعا والدلالة كون الشيء بحيث<sup>(3)</sup> يفهم منه شيء آخر والشيء الأول يسمى دالا والثاني مدلولاً. والوضع تعيين شيء لشيء بحيث متى أطلق أو أحس الأول فهم منه الثاني. ثم الدلالة أما لفظية أو غير لفظية والأولى تنقسم إلى عقلية كدلالة اللفظ للمسموع من وراء الجدار<sup>(4)</sup> على وجود الالفاظ وإلى طبيعية كدلالة أخ على وجع الصدر وإلى وضعية كدلالة زيد على

(1) قوله: لكن لما جرت العلة أي السنة الإلهية على توقف المعني وإستعملتها على الألفاظ وهذه قاعدة كلية ليست بخاصة بعلم المنطق فلعل بالمنطق مثلاً إذا أراد أن يعلم غير مجهولاً تصورياً أو تصديفياً سواء كن من المنطق أو لا بقول التلرح أو الحجة فلا بد له هناك من الألفاظ ليكنه ذلك وإنما قل لتوقف إفادة المعني وإستقلتها ولم يقل لتوقف فهمها وتحصيلها لأنه إذا أراد المنطقي تحصيلها لنفسه بلحد الطريقين فليس الألفاظ هناك أمراً ضرورياً إذ يمكنه تغفل المعني مجردة عن الألفاظ لكنه عسير جداً وذلك لأننا نفس قد تعودت ملاحظة المعني من الألفاظ بحيث إذا أرادت أن تتغفل المعني وتلاحظها تخيل الألفاظ وتنقل منها إلى المعني ولو أرادت تغفل المعني صرفه صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان بل نقول من أراد إستقلفة المنطق من غيره أو أفنته إياه إحتاج إلى الألفاظ لإحتياج بالنسبة إلى المعلم والمتعلم المنطق كليهما وكذا الحل في سائر العلوم فذلك عنت مباحث الألفاظ مقمة للشرع على وخه البصيرة في كل علم كالتصور بالرسم والتصديق بلغية والموضوع وإنما خصت مباحث الألفاظ بالابراد في كتب المنطق لأن المنطق آلة للعلوم كلها فلسف أن ينكر في كتبه مقمة العلوم كلها من حاشية السيد على شرح التسمية وحاشية عبد الحكيم عليه. قوله: ليكون مقمة لما هو المقصود: أي مقمة للشرع فما هو المقصود وهو علم المنطق على وجه البصيرة.

(2) الأولى من حيث دلالتها.

(3) قوله كون الشيء بحيث... إلخ: وهذه الحثية هي الوسطة في الدلالة والسبب لها وهي في اللفظ الموضوع للوضع، وفي الدال بلطبع العلة وفي الدال بلطف جهة الدلالة في الدال.

(4) أما المسموع من المشاهد فغير دال وقيل غير ظاهر الدلالة على وجود الالفاظ لقضاء المشاهدة به وهذا الخلاف مبني على أنه إذا اجتمع الدليل القوي والضعيف على أمر هل الضعيف مخفي الدلالة أو مفقودها قولان.

مسماء وإما الثانية فلشهور أن الطبيعية لا توجد فيها<sup>(1)</sup>. وقيل أنما أيضا ثلاثة عقلية كدلالة العالم على وجود الواجب تعالى ووضعية كدلالة الدوال الأربع على مدلولاتها وطبيعية كدلالة تغير لون العاشق عند رؤية للعشوق على العشق وهذه بأسرها غير مرادة ههنا بل المراد هو الدلالة اللفظية الوضعية لا العقلية ولا الطبيعية لعدم إنضابهما واختلافهما بسبب اختلاف العقول والطابع بخلاف الوضعية فإن العقول كلها مستوية الأقدام فيها بعد العلم بالوضع ولهذا قال اللفظ الدال بالوضع (يدل على تمام ما وضع له) وضعاً شخصياً كان أو نوعياً فيدخل فيه الدلالة على المعنى المجازي كما هو المذهب للنصور<sup>(2)</sup> ولفظ التمام لجرد التأكيد<sup>(3)</sup> ولتحسين للمقابلة وإلا فلا حاجة إليه (بالمطابقة) أي دلالة متبينة أو مسماة<sup>(4)</sup> بالمطابقة وإنما سميت مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى<sup>(5)</sup> حيث من قولهم طابق النعل بالنعل إذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أي جزء ما وضع له حال كونه تابعاً لما وضع له<sup>(6)</sup> ومتحققاً في ضمنه دلالة متبينة (بالتضمن) سميت به لوجودها في ضمن المطابقة بسبب وجود الجزء في ضمن ما وضع له (إن كان له جزء) إحتراز عما لم يكن له جزء كالواجب تعالى والنقطة<sup>(7)</sup> فلا يتحقق التضمن فيه حيث لا بالمطابقة لا

- (1) الظاهر أن إهمال من أهمل الطبيعية من غير اللفظية لعدم الإهتمام بغير اللفظية لأنها خارجة عن المقصود ولأن الطبيعية في الواقع داخلية في العقلية والألفاظ تحكم.
- (2) للوضع عند أهل العربية معنيان أحدهما تعيين الشيء بجزء المعنى ليدل عليه بنفسه وتلبيها تعيين الشيء بجزء المعنى ليدل عليه ولو بقرينة وهذا المعنى أعم من الأول شمل للحقيقة والمجاز والأول خاص بالحقيقة فمن أنكر الوضع في المجاز أنكره بالمعنى الأول ومن أثبته أثبته بالمعنى الثاني.
- (3) ألحصر بالنسبة إلى الحاجة لا بالنسبة إلى ما عدى التأكيد والإنفاذ قوله ولتصين المقابلة ويدل على هذا قوله وإلا فلا حاجة إليه أي لا حاجة إليه في إفادة أصل المعنى المقصود وإلا فالتأكيد يحتاج إليه.
- (4) أي متبينة بهذا الاسم أو مسماة به وتقدير المسماة بقرينة المقدم وتدل بهذا التقدير إلى أن قوله بالمطابقة مفعول مطلق مجزئ ليدل لا متعلق به لأنه يفيد الكلام حينئذ أن وجود الدلالة بملازمة اسم المطلق وهو غير صحيح لأن الدلالة موجودة وجد الاسم أم لا وكذلك قوله بالتضمن والإلتزام وذلك بقرينة كون المقدم مفعول بين أسماء الأقسام الثلاثة للدلالة.
- (5) أي لكون المعنى يقرر اللفظ لا نقص منه كما في التضمن ولا أزيد كما في الإلتزام عطاء.
- (6) أشير بهذا إلى الإحتراز عما إذا وضع لفظاً معنى مرة ولجزء ذلك المعنى مرة أخرى فلن دلالة اللفظ على هذا الجزء باعتبار الوضع الثاني مطابقة لأنه وإن كان دلالة على الجزء في الجملة لكن لاحت كونه تابعاً لما وضع له... إلخ أي ليس بهذا الاعتبار باعتبار أنه تلمم ما وضع له وأخذ التلحاح هذا القيد من قيد الحيثية الملحوظ في الأمور التي تختلف باختلاف العبارات.
- (7) أي ما صدق عليه مفهوم هذين اللفظين لا مفهومهما لأنه مركب وهذا مثل المعنى الذي ليس له جزء فهو وضع لذلك الواجب تعالى لفظ كلفظ الجلالة فلا لالة التضمن فيه مفقودة وكذلك أو وضع لذلك النقطة لفظاً وما لفظ الواجب والنقطة فهو موضوع عن معنى مركب وهو ذات ثبت له الوجوب ونهية الخط.

تستلزم التضامن والتضامن يستلزمها وإما إستلزامها الإلتزام فقد اختلف فيه<sup>(1)</sup> والحق أنها لا تستلزمه وأما الإلتزام فيستلزم للمطابقة قطعاً ولا يستلزم التضامن وأما إستلزام التضامن إياه فمظنة خلاف والحق عدم الإستلزام أيضاً (و) يدل (على ما يلزمه) أي ما وضع له (في الذهن) متعلق بإلزام دلالة مسماة (بالإلتزام) سميت به لكونها دلالة على الإلزام وللإلزام في اللغة إمتناع إنفكاك الشيء عن الشيء وفي الإصطلاح كون الشيء مقتضياً للآخر فالشيء الأول يسمى ملزوماً والثاني لازماً والنسبة بينهما ملازمة ولزوماً وتلازماً ويقيد تارة بقولنا في الخارج<sup>(2)</sup> فتسمى ملازمة خارجية كالفردية للثلاثة وأخرى بقولنا في الذهن فتسمى ذهنية. والمعتبر في الدلالة الإلتزامية هو هذه<sup>(3)</sup> ولنا قيد للمصنف بقوله في الذهن كيف ولو إعتبرت للملازمة الخارجية لزوم عدم تحقق الدلالة الإلتزامية بدونها والإلزام باطل لتحقيقها في الأعدام للمضاف إلى ملكاتها<sup>(4)</sup> مع أن بينهما تضاداً في الخارج فضلاً عن التلازم فإن الجهل مثلاً يدل على العلم إلتزاماً إذ هو عبارة عن عدم العلم عما شأنه<sup>(5)</sup> أن يعلم مع أن بينهما معاندة في الخارج. فإن قلت: أجهل إن كان عبارة عن عدم العلم فالعلم جزء مفهومه فيكون تضمناً لا إلتزاماً قلت: أجهل موضوع لعدم العلم للمضاف إلى

(1) وذلك مبني على الإختلاف في أن المعتبر في الدلالة الإلتزامية هل هو اللزوم البين بلمعنى الأخص أو بلمعنى الأعم لجمهور على الأول والرازي على الثاني والحق هو الأول لأن الدلالة الإلتزامية قسم من مطلق الدلالة المعروفة يكون الشيء بحلة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهذا إنما يتحقق في اللزوم البين بلمعنى الأخص اللهم إلا أن يعرف الدلالة بتعريف آخر يتحقق في اللزوم البين بلمعنى الأعم أيضاً والله أعلم.

(2) الأولى وتكون تارة في الخارج وأخرى في الذهن لأن التسمية ليست تابعة للتقيد بل التسمية كلاهما تابعان للواقع إلا أنه لما كان التقيد موجوداً في كلام المصنف وغيره إختلر الشرح هذا التعبير للتنبيه على أن المفيد بهذا القيد مسمى بهذا الاسم والله أعلم.

(3) قوله والمعتبر في الدلالة الإلتزامية هو هذه: أي لا اللزوم الخارجي كما يدل عليه قوله كيف ولو إعتبرت الملازمة الخارجية. والخ وليس المراد لا مطلق اللزوم أي كيف تغير هذه الملازمة ولو إعتبرت الملازمة الخارجية. والخ وكن الأولى أن يقول: والمعتبر في الدلالة الإلتزامية هذه لا مطلق اللزوم المتحقق باللزوم الخارجي كلذهني كيف ولو إعتبر مطلق اللزوم للزم كلفية اللزوم الخارجي في تحقق الدلالة الإلتزامية بدون اللزوم الذهني واللازم بطل لأن المعتبر في الدلالة مطلقاً هو إنتقال الذهن من اللفظ الدال إلى الملول فإن الدلالة كونه الشيء بحلة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وإنتقال الذهن إنما يتحقق في اللزوم الذهني دون اللزوم الخارجي فلمعتبر في الدلالة الإلتزامية هو اللزوم الذهني لا مطلق اللزوم الشامل للزوم الخارجي أيضاً لقد إنتقل فيه والله تعالى أعلم.

(4) الأولى بالنسبة إلى ملكتها.

(5) عبر العلماء في مثل هذا المقام بما دون من ليصح وصله بقوله من شأنه أن يعلم مثلاً لأن وصله به لإخراج الجماد ونحوه وهو إنما يصح إذا تصور الموصول علماً وإلا كن وصله به لغوا نعم قد يكون التعبير به لكون الباقي.....؟

العلم من حيث هو مضاف والعلم خارج عن الموضوع له وإن كانت الإضافة داخلية فيه وكذا الكلام في سائر الأعدام. قال السيد العلامة إذا أخذ للمضاف من حيث ذاته فالمضاف إليه والإضافة كلاهما خارجان وإذا أخذ من حيث هو مضاف فالإضافة داخلية والمضاف إليه خارج هنا. ثم أراد المصنف توضيح الدلالات الثلاث بالتمثيل فقال: (كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة) لكونه<sup>(1)</sup> تمام ما وضع له وتوافق الدال والمندلول<sup>(2)</sup> (وعلى أحدهما) أي على الحيوان وحده أو على الناطق وحده فالأولى على كل واحد منهما<sup>(3)</sup> فافهم (بالتضمن) لكونه جزء ما وضع له وتحققه في ضمن المجموع (وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإتزام) لخروجهما<sup>(4)</sup> عن الموضوع له ولزومها في الذهن. فإن قلت: كثيرا ما تصور الإنسان ولم يخطر ببالنا أنه قابل للعلم وصنعة الكتابة فكيف يكون لازما<sup>(5)</sup> للإنسان. قلنا ألفرض كاف للتمثيل فاللزم ههنا مبني على الفرض ولذا تراهم يقولون للناقشة في الممثل ليست من دأب الحاصلين. وههنا سؤال مشهور وهو أن كلا من تعريفات الدلالات الثلاث يتقضى بالآخرين<sup>(6)</sup> فيما إذا وضع اللفظ بالإشتراك للكل وجزئه ولازمه كما صوروه في لفظ الشمس<sup>(7)</sup> ويلغى بأن الحيشة معتبر في التعريفات الاصطلاحية<sup>(8)</sup> ذكرت أو لم تذكر فلا إقتضا. ولما فرغ عن بيان أقسام

- 
- (1) قوله لكونه تعلم ما وضع له: علة لكونه مطلقة.
  - (2) قوله وتوافق الدال والمندلول: علة للتسمية وكذلك في التضمن ولما في الإتزام.
  - (3) لأن المتبذر من الإضافة في أحدهما هو العهد الخرجي فيفيد أن الدلالة على الآخر ليست تضمينية إلا أن ظهور المراد قريبة على أن الإضافة للعهد الذهني ولعله إلى هذا أشل بقوله: فافهم والله أعلم.
  - (4) قوله لخروجهما: إلخ: بحملته علة لكونه الإتزاما والجزأ الأخير منه وهو قوله في الذهن إشارة إلى وجه التسمية كما أنه جزأ للعلة والله تعالى أعلم وذلك لأن الدلالة الإتزامية هي الدلالة على الخرج اللازم.
  - (5) يعني فكيف يكون لازما تكون الدلالة عليه التزامية لقد انتقل من الإنسان إليه والدلالة هي إنتقال الذهن والإفكونه لازما للإنسان ووضح غنى عن البيان.
  - (6) قوله ينتقض بالآخرين: يشمول كل واحد من التعريفات الثلاثة على نفس الداليتين الآخرين فيشمل تعريف التضمن على نفس الدلالة المطلقة والإتزامية ويشمل تعريف الإتزامية على نفس الدلالة المطلقة والتضمينية فلا يكون واحدا منهما ملغيا.
  - (7) أي فيما إذا فرض أن لفظ الشمس موضوع للجرم والضموا والمجموع فلن الدلالة على الضوا تكون مطلقة وتضمنا وإتزاما وإيا ما كل يصدق عليه حد الآخرين فلا يكون شيء من الحدود ملغيا وقوله: ولازما أي لازم جزئه وهو الجرم في المثل المنكور.
  - (8) أي تعريفات الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات كما هنا.

دلالة اللفظ شرع في بيان أقسامه فقال: (ثم اللفظ)<sup>(1)</sup> ثم للتراخي في الرتبة<sup>(2)</sup> واللفظ جار على حديث "إعادة الشيء معرفة" أي اللفظ الدال بالوضع (أما مفرد) قد يطلق للفرد ويراد به ما يقال للثنى والجموع وهو الواحد وقد يطلق ويراد به ما ليس بمضاف وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وقد يطلق ويراد به ما ليس بمركب وهو المراد ههنا بقرينة للقبالة (وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له جزء أصلاً سواء كان لمعناه جزء نحوق علماً للشخص أو لا نحوق علماً لما صدق عليه النقطة أو بأن يكون له جزء لا يكون له معنى سواء كان لمعناه جزء (كالإنسان) أو لا كالنقطة<sup>(3)</sup> أو بأن يكون له جزء له معنى لكن لا يدل على جزء للمعنى المراد نحو عبد الله علماً أو يدل على جزء للمعنى لكن لا يكون دلالاته مرادة كالحيوان الناطق علماً لشخص الإنسان كذا قالوا: ولظن أن الفرق بين عبد الله علماً وبين الحيوان الناطق علماً لشخص الإنسان تحكم<sup>(4)</sup> ألا يرى أن علماء النحو منهم المحقق الجاهلي عرفوه بأنه ما لا يدل جزئاً على جزء معناه وتركوا قيد علم الإرادة (وأما مؤلف) يراد به المركب على ما هو الحق والقول كما قاله غير قائل<sup>(5)</sup> (وهو الذي لا يكون كذلك) أي الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه فافهم<sup>(6)</sup> (كرامي الحجارة) فإن الرمي يدل على ذات لها الرمي والحجارة تدل على أفراد من نوع الحجر فيكون مركباً وقدم للفرد على المؤلف لكون للفرد جزء المؤلف لفظاً ومعنى<sup>(7)</sup> والجزء مقدم

- (1) أظهر مع صدق المرجع بعده ولنلا يتوهم عوده إلى غير اللفظ مما أتى بعده ولأن المناسب بالتقسيم هو ذكر المقسم بصريح لفظه.
- (2) أي وتقسيم اللفظ متراخ عن الدلالة رتبة لذكر الدلالة في تعريف أقسامه ولإعتبار الدلالة في مفهوم اللفظ الذي هو مورد القسمة لأن التقسيم لما هو للفظ الدال.
- (3) إنا كننا موضوعاً لما صدق عليه نهاية الخط لا للمفهوم الكلي.
- (4) بل التحقيق أن الفرق بين زيد وبين عبد الله والحيوان الناطق علمين تحكم فلن الدلالة على جزء المعنى مقبولة في أجزاء كل منها فعملت أقسام المفرد إلى أربعة ولو قيل بدلالة جزء أعد الله علماً لوجب أن يقل بدلالة جزء الحيوان الناطق علماً وإن دل فلا نخفى أن دلالاته على جزء المعنى المراد.
- (5) لم يقل كما هو الحق لأن القول في اللغة علم للمفرد والمركب وتخصيصه بالمركب لعله اصطلاح لعلماء هذا الفن.
- (6) إشارة إلى أن المركب ما تكون القيود الخمسة متحققة فيه بل يكون له جزء ولمعناه جزء أو يكون جزءه دالاً وتكون دلالاته على جزء المعنى المراد وتكون دلالاته مرادة فلن قد قيد منها فهو المفرد.
- (7) لأن المراد بالجزء أي تعريف المؤلف المفرد، فالمفرد جزء من معنى المؤلف أي تعريفه فلمعنى لكون المفرد جزءاً من اللفظ للمركب أي باعتبار لما صدق ومن معناه أي باعتبار المفهوم للمركب وإنما لم نحمل الكلام على أن المراد به أم لفظ زيد جزءاً من قلم زيد ومعناه جزءاً من معناه كما هو المتبلر لأن الثاني لازم للأول فلحمل على هذا الوجه غير مناسب ولأنه ليس فيه فائدة والله أعلم.

على الكل طبعاً مع أن المقصود هو التقسيم<sup>(1)</sup> والتعريف يعني والتقسيم يعتبر فيه جانب الأفراد دون المفهوم<sup>(2)</sup> وقد نظر صاحب الشمسية إلى المفهوم فقدم المؤلف بناء على كون مفهومه وجودياً. ولك أن تقول قدم للفرد لكون المؤلف غيره مبحث عنه في هذا الباب فذكر المؤلف ههنا إما هو إستيفاء للأقسام. ثم أن لكل منهما أقساماً لا بأس أن نشير إليها إجمالاً. فنقول أما للفرد فإن دل على معنى في نفسه بلا إقتران بأحد الأزمنة فإسم ومع الإقتران فكلمة وإن لم يدل بنفسه بل إحتاج في دلالة إلى ضميمة فإداة<sup>(3)</sup> ثم الاسم إن كان معناه واحداً متشخصاً بحيث لا يقبل الشركة في التصور فجزئي حقيقي وإن كان واحداً<sup>(4)</sup> غير متشخص بحيث يقبل الشركة فيه فكلي كما سيفصلها المصنف. والكلي إن إستوت إفراذه النهمية أو الخارجية في حصوله فيها وصلقه عليها فتواطى كالشمس والإنسان وإلا فمشكك<sup>(5)</sup> كالوجود بالنسبة إلى الواجب وللممكن وإن كان متعدداً<sup>(6)</sup> فإن وضع يازاء كل من للعاني على السوية فمشترك وإن وضع لواحد منها ونقل إلى الباقي فإن ترك الأول<sup>(7)</sup> فنقول عرفي إن كان

(1) لأن إما التقسيم والتعريف أتى بهما اعتراضاً في اليمين.

(2) أي وأفراد المفرد متقدمة على أفراد المركب.

(3) يستشكل هذا بأن لولت السور من نحو كل وبعض والأفعال النقصية من الأدوات عند المنطقة وقد عدّها النحة من الأسماء والأفعال ودلالة على معنى في نفسها والجواب أن نظر المنطقة أولاً إلى المعنى وهذه الألفاظ عند ما تستعمل لولت تكون النسبة إلى الغير ملحوظة في معنيها المستعملة هي فيها فتكون هذه المعنى غير مستقلة في الفهم فاعتبر والألفاظ المستعملة فيها غير مستقلة في الدلالة لأنهم لا ينظرون إلى الألفاظ إلا تبعاً للمعنى وأما النحة فطوره إلى الألفاظ فما وجدوا فيه أحكام الاسم اعتبروه إسماء وما وجدوا فيه أحكام الفعل اعتبروه أفعالاً ثم قالوا إن هذا الألفاظ موضوعاً لمعنى كلية مستقلة بنفسها إلا أنها حيساً وقعت أداة صارت مستعملة في المعنى الجزئية والاعتبار للوضع لا للإستعمال وهذا من بلب تخلف الإصطلاحين بسبب إختلاف النظرين.

(4) من حيث أنه واحد فريد من حيث هذا المعنى الواحد جزئي وإن كان مشتركاً أيضاً لكن كونه مشتركاً ليس بإعتبار هذا المعنى الواحد بل بإعتبار المعنى المتعددة وكذلك الكلي وسائر الأقسام الآتية تفيد الحيثية معتبرة فيها لأن التقسيمات إعتبارية لا حقيقتها فإد الحية معتبر في الأمور المختلف بإختلاف الإعتبارات نكرت أو لم تنكر كما أنه معتبر في تعريفاتها والله تعالى أعلم.

(5) أي وإن لم تستو أفراده في ذلك بل تفوت فيه بلشدة أو بالتقدم الذاتي أي بعلوية والمعلومية لا بالتقديم الزمني فمشكك وذلك كلبض فلن معناه في الثلج لشد منه في العاج ووجود فلن معناه في الواجب قبله في الممكن أي علة له وكذا لشد منه في الممكن لأنه في الواجب واجب قلو ومعيال التشكيك صحة إستعمال صيغة التفضيل وسمي مشككاً لتشكيكه الناظر فيه في أنه متواطى نظراً إلى جهة الإختلاف.

(6) لا يخفى أن هذا التقسيم إعتباري لا حقيقي لأن كلا من المتعدد لا يخلو عن أن يكون جزئياً أو كلياً... إلخ لكن تقسيمه إليها ليس من جهة التعدد.

(7) أي بإعتبار هذا النقل لا في نفسه.



الناقل عرفا عاما واصطلاحا إن كان خاصا وشرعي إن كان شرع. وإن لم يترك الأول فإن أستعمل فيه حقيقة وإن أستعمل في المنقول إليه فجاز. وأما المركب فإن أفاد للخاطب فائدة تامة بحيث يصح السكوت عليه فنام والإفتقاص. ثم اتام إن إحتمل الصديق والكذب ففضية وإلا فإنشاء وإنشاء إن لم يدل على طلب بحسب الوضع فتنبه كالنداء والتمني والعرض وإن دل بحسب الوضع فليستفهام<sup>(1)</sup> إن دل على طلب الفهم وإن دل على طلب غيره فمع الخضوع سؤال ودعاء مطلقا ومع التساوي التماس مطلقا ومع الإستعلاء أمر إن كان للمطلوب فعلا ونهى إن كان كفا عنه. وإما غير التام فهو أيضا إما تقييدي كالحيوان الناطق أو إضافي كغلام زيد أو غيرهما كالرجل (وللفرد إما كلي) أكلية والجزئية وما سيأتي من الذاتية والعرضية أو صياف للمعاني أولا وبالذات وللفظ ثانيا وبالعرض<sup>(2)</sup> فتقسيم اللفظ إليها مجازا زائما فعل للمصنف ذلك تسهلا<sup>(3)</sup> للمبتدي (وهو) أي للفرد الكلي (الذي) أي اللفظ الذي (لا يمنع نفسه تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه<sup>(4)</sup>) أي في ذلك للفهوم من حيث<sup>(5)</sup> هو متصور مع قطع النظر عن البرهان والوجود<sup>(6)</sup> الخارجين<sup>(7)</sup> اللذين يمتعان<sup>(8)</sup> عن الشركة "ويدلان على الوحدة والجزئية"<sup>(9)</sup>

- 
- (1) إن دل على طلب الفهم.
  - (2) وإما الإفراد والتركيب فهما صفتان للألفاظ أولا وبالذات والمعنى ثانيا وبالعرض تسمية للمدلول بلسم الدال وذلك لأن إصناف كل من الألفاظ والمعنى بكل منهما إما هو باعتبار الدلالة التي هي علاقة بين الدال والمدلول إلا أنها صفة للدال ومتعلقة بمدلول فيكون التابع لها أيضا صفة للدال لا للمدلول.
  - (3) لأن الألفاظ من المحسوسات والمعنى من المعنويات والبحث عن المحسوسات أسهل للمبتدئ من المبحث عن المعنويات.
  - (4) لعدم وجود قيد يقتضي إختصاصه بفرد فيه.
  - (5) هذا دأخل في التفسير وتفسير لقوله نفس تصور وقوله مع قطع النظر الخ تغير لهذه الحثية.
  - (6) الأولى والخارج يدل الوجود وإسقاط الخرجين.
  - (7) الأولى الخرجين أي عن المفهوم.
  - (8) الأولى قد يمتنع.
  - (9) أي لما صدق عليه والصواب إسقاط هذا القيد كما لا يخفى لأنهما قد يدلان على فقد الأفراد كتبريك البري والعقلاء وفي نحو واجب الوجود والشمس إنما يدلان على إتحصل المفهوم في الفرد الواحد ولا يدلان على الوحدة إلا باعتبار المصدق وأيضا لا معنى للدلالة على الجزئية والله أعلم لأن البرهان والوجود قد يدلان على الإتحصل في الواحد ولا يدلان على جزئية ذلك المفهوم.

فيشمل الكلّي للنحصر في شخص<sup>(1)</sup> كالجواب تعالى والشمس<sup>(2)</sup> فإن تصور مفهوم الواجب من حيث هو متصور<sup>(3)</sup> مع قطع النظر عن البرهان التوحيدي لا يمنع الشركة في ذلك وكذا مفهوم الشمس مع قطع النظر عن الوجود الخارجي لا يمنع الشركة أيضا ويشتمل أيضا على الكليات الفرضية من نحو الاله شيء وشريك الباري فإن امثال ذلك وإن لم يكن لها فرد في الخارج فضلا عن وقوع الشركة الا أن نفس تصور مفهوماتها لا يمنع الشركة بين أفرادها الفرضية.

وإنما ية كلف في إدخال أمثال هذه الأشياء على أن قواعدهم عامة شاملة على الموجودات وللعلوم وإنما قال نفس تصور مفهومه ولم يقل نفس تصوره لما عرفت أن مورد القسمة هو اللفظ لا للمفهوم وبهذا ينفع توهم لزوم للمفهوم (كالإنسان) فإن مفهومه الحيوان الناطق وتصور هذا للمفهوم لا يمنع عن وقوع الشركة بين كثيرين وهو ظاهر (وإنما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصوره عن ذلك) أي عن وقوع الشركة فيه (كريد) فإن مفهومه الحيوان الناطق مع التعيين والشخص<sup>(4)</sup> وهو من حيث هو متصور مانع عن وقوع الشركة فيه وهذا جزئي حقيقي لا يبحث عنه في هذا الفن وإنما ذكره في هذا المقام تكميلا للأقسام وتصويرا لمفهوم الكلّي على التمام ولهذا ولما علمت مما مر<sup>(5)</sup> قلم الكلّي عليه. إعلم أن الجزئي كما يطلق على هذا المعنى كذلك يطلق على كل أحص تحت الأعم

(1) فزيادة قيد التصور لأجل قطع النظر عن الخارج وزيادة قيد النفس لقطع النظر عن برهان التوحيد ولا فائدة في قيد النفس بوم قيد التصور لأنه قيد مقيس بالنسبة إليه والقيد بدون المقيد لغو لأنه في معني التأكيد فكله قيل لا يمنع لتصوير المفهوم نفسه.

(2) الأولى كلشمس والواجب والإثنين يبقى الكلام على هذا النسق وذلك لأن الشمس يدخل بتصوير الذي هو القيد الأول والواجب يدخل بنفس الذي هو القيد الثاني لأنه قيد معتبر بالنسبة إلى التصور فهو قيد القيد لكن الشرح لا حظ القيد الأول قيد النفس لأنه أول في الذكر والله أعلم.

(3) الأولى "فن مفهوم الواجب من حيث هو متصور فقط مع قطع النظر عن الخارج والبرهان الخارجين" كي يكون قوله من حيث هو متصور تفسير القيد التصور وقوله فقط تفسير القيد النفس ويكون قطع النظر عن الخارج مرتبطا بالأول وعن البرهان مرتبطا بالثاني.

(4) أي مع ما به التعيين والشخص لزيد من الصفات والعواض التي بها يمتز زيد عما عداه وهذا الصفات أمور كلية لا تمنع الشركة من حيث ذاتها، إنما تمنع من حيث ملاحظة وصف التعيين والشخص أي تميزه عما عداه والإختصاص به في الواقع فيها وقد أخذت في المفهوم الجزئي أعني لفظ زيد من هذه الجهة لا من حيث ذاتها فيهذه الملاحظة صلت جزئيا وإما الكلّي وإن كان قد يؤخذ فيه القيد الخالص بفرد في الواقع إلا أن هذا القيد لم يؤخذ في مفهوم الكلّي من هذه الجهة فبقى كلياً والله أعلم.

(5) وهو أن المقصود التقسيم لا التعريف وفي التقسيم ينظر إلى شرف الأقسام فيقدم الأشرف.

ويسمى أجزئي الإضافي وهو أعم مطلقاً من الحقيقي لأن كل جزئي حقيقي فهو إضافي من غير عكس كلي، إما بيان الأول فلأن كل شخص مندرج تحت للماهية الكلية وأما الثاني فلجواز كون الجزئي الإضافي كلياً كالإنسان فإنه جزئي إضافي لدخوله تحت الحيوان. ولما فرغ من مباحث الألفاظ شرع في بيان إيسا غوجي فقال (والكلي إما ذاتي) ألتاتي يطلق تارة على ما هو داخل وأخرى على ما ليس بخارج إما بالإشتراك أو بالحقيقة والمجاز<sup>(1)</sup> والثاني هو المراد ههنا<sup>(2)</sup> (وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته) أي لا يخرج عم حقيقة جزئياته (كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) فإنه ليس بخارج عن حقيقتهم بل داخل. فالكلي إما أن يكون نفس ماهية ما تحته من الأفراد أو داخلاً فيها أو خارجاً عنها والأول هو النوع والثاني هو إما أن يكون تمام المشترك<sup>(3)</sup> بينه وبين نوع آخر وهو الجنس أولاً وهو الفصل والثالث إما مخصوص بحقيقة واحدة وهو الخاصة أولاً وهو العرض العام. وإذا قد عرفت ما هو المراد من الذي عرفت أنه لا يرد أن يقال أن النوع عين الذات فكيف يكون ذاتياً<sup>(4)</sup> فلا حاجة إلى أن يجاب عنه بأن الذات كما يطلق على نفس الحقيقة كذلك يطلق على ما صدقت عليه من الجزئيات فيراد الثاني<sup>(5)</sup> فيصح النسبة ولا إلى أن يقال يجوز أن يراد أعم<sup>(6)</sup> منهما فيراد فيما عدا النوع للماهية وفي النوع الأفراد وبما عرفت أيضاً من أن الدخول مؤول بعدم الخروج<sup>(7)</sup> لا يرد سؤال للناطق بين التعريف

- (1) هذا ليس على ما ينبغي فلن المسئلة مسئلة خلاف وليست مسئلة إشتراك أو حقيقة ومجاز وذلك أنه يختلف في النوع هل هو ذاتي أو واسطة بين الذاتي والعرضي، الجمهور على الأول وبناء على هذا عرفو الذاتي بما لا يكون خارجاً وذهب بعضهم إلى الثاني فعرفو الذاتي بما يكون داخلاً فخرج عنه النوع وإنما المسئلة مسئلة إختلاف في الإصطلاح بناء على الإختلاف في حقيقة وهي حقيقة النوع هل هي ذقية أم لا.
- (2) وذلك لأن المصنف قسم الذاتي إلى النوع وغيره وإما على الإطلاق الأول فلنوع خرج عنه وليس بداخل في العرضي أيضاً فيكون واسطة كما قيل به.
- (3) أي المشترك الذاتي.
- (4) أي كيف يكون منسوباً إلى الذات والنسبة تقتضي المغيرة بين المنسوب، والمنسوب إليه ولا مغيرة ههنا لأنه نفس الذات وجه عدم الورد أنه لا نسبة ههنا لأن الذاتي بجملة موضوع لذلك المعنى فيلزم كياء الكرسي ومنني لبما لرجل مثلاً.
- (5) فيراد من الذات المنسوب إليه في الأقسام الثلاثة ما صدقت عليه الماهية من الأفراد فيصح النسبة أي في النوع وأما في الجنس والفصل فمواصفة النوع لأن الظاهر وحدة المنسوب إليه في الأقسام الثلاثة ولذا قدم هذا الوجه.
- (6) ليس المراد معنى علمياً يشملهما بل المراد أن يراد في أحد الأقسام معنى وفي الآخرين معنى آخر كما يدل عليه ما بعد.
- (7) وذلك من ذكر الملزوم واردة للآزم لا بلعكس لأن الشيء غير خارج عن نفسه مع أنه ليس بداخل فيه والتقريية على هذا المجز هو التقسيم إلى النوع وغيره.

والقسيم (و) الكلي (إما عرضي وهو الذي يكون ملتبسا (بخلافه) أي خلاف الثاني وهو الذي يخرج عن<sup>(1)</sup> حقيقة جزئياته (كإصاحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج عن حقيقة الإنسان وقد عرفت أننا أن الثاني منحصر في الثلاثة مع وجه الإحصار، ولك في وجه الإحصار وجه آخر هو أنه إما مقول في جواب ما هو أو جواب أي شيء هو في ذاته الثاني الفصل والأول إما بحسب الشركة فقط، أو بحسب الشركة والخصوصية معا الثاني النوع والأول الجنس وهذا إجمال ما نصله للمصنف بقوله: (والثاني) للجهود الذي هو مالا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته (إما مقول في جواب ما هو<sup>(2)</sup> بحسب الشركة فقط) وفي بعض النسخ الحضة يدل فقط ومؤديهما واحد وفي بعض النسخ لم يقع شيء منهما ولا ضمير فيه إذا الحصر مستفاد من قسميه (كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) فأن الحيوان إنما يقع جوابا لقولنا ما الإنسان وما الفرس مثلا لا لما الإنسان فقط ولا لما الفرس وحده فإن السؤال عن أحدهما إنما هو تمام ماهيته وليس الحيوان تمام ماهية كل منهما بل تمام للماهية المشتركة بينهما (وهو) أي الثاني للقول في جواب ما هو بحسب الشركة الحضة (الجنس ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو) قوله: كلي جنس شامل للكليات وقوله: مقول ليعتلق به قوله علي كلي كثيرين، وقوله: على كثيرين ليوصف بقوله مختلفين بالحقائق وهو احتراز عن النوع وخاصته والفصل القريب وقوله: في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد وخاصة الجنس والعرض العام فلكل من القيود فائدة فمن قال كلي زائد لأطائل تحته إذ مقول على كثيرين يعنى عنه فقلنا بزائد<sup>(3)</sup> لأطائل تحته. وقد تقرر أنه لا يجب أن يكون جميع قيود التعريف منحصر في الجامع والمانع بل قد يكون بعضها لجرد تحقيق للمقام وكشف المرام ومن ذلك تراهم يقولون أن التعريفات وقيودها إنما هي لكشف للماهية

(1) أي لا هو الذي لا يدخل والإدخل فيه النوع ولا يقلل بكونه عرضيا بل هو إما ذاتي أو ولسطة على الخلاف في ذلك.  
(2) مما ينبغي أن يعلم أن وقوع الجنس والفعل في جواب ما هو ووقوع الفصل والخصلة في جواب أي شيء ليس بصطلاح بل هو مقضى اللغة وذلك لأن ما هو سؤال عالم يعلم حقيقة ويطلب به لإصاحها والمبين للحقيقة هو الجنس والنوع وأما أي شيء هو فهو سؤال عما يميز هذا الشيء عن الأشياء الآخر والمميز إنما هو الفصل والخصلة وأما العرض العلم فلعلم إفلته ولحنا من هذين الأمرين لا يصح وقوعه جوابا والله أعلم.  
(3) قوله هذا في بزد لا طائل تحته وذلك لأن الكلي لكونه جنسا للكليات الخمس فبما مضطرون إلى الإتيان به في التعريف نلّي به ونحن محتجون إلى الإتيان بكل من مقول وعلى كثيرين لما ذكره الشرح فلا يكون شيء مستركا.

والإحترازاات تابعة هنا قيل وجه ما قال للمصنفون في تعريفات الكليات ويرسم دون ويحد هوانه يجوز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية<sup>(1)</sup> لها فتكون رسوما لا حدودا، وإعترض عليه بأنه لا يلزم مما ذكر إلا عدم العلم بكونها حدودا ولا يلتزم منه العلم بكونها رسوما فالأولى بل الصواب أن يقال ويعرف، وقيل<sup>(2)</sup> إنما كانت هذه للمفاهيم رسوما لأن للمقولة عارضة للكليات والتعريف بالعرضي رسم وذلك لأن الجنس مثلا في نفسه هو الكل<sup>(3)</sup> الذاتي لمختلفات الحقيقة<sup>(4)</sup> سواء قيل عليها أو لم يقل وإما للمقولة وكونه صالحا لما يعرض له بعد تقومه ورد بأن ذلك<sup>(5)</sup> هو الجنس الطبيعي ولا كلام فيه<sup>(6)</sup> وإنما الكلام في الجنس المنطقي. ومنشأ الغلط هو الاشتباه بين المعارض والمعرض، وعدم الفرق بين الكل الطبيعي للمعرض وبين الكل المنطقي المعارض. وقيل: والحق أنها حدود إذ لا ماهية للجنس مثلا وراء هذا المعنى، ضرورة إنا لا نعني بكون الحيوان جنسا إلا كونه مقولا على الكثيرة المختلفة الحقيقة، وكذا الكلام في البواقي. أقول كيف لا يكون هذا حقا إذ للمفاهيم الغوية والاصطلاحية. أمرها في غاية السهولة، لأن اللفظ إذا وضع في اللغة أو في الاصطلاح، لمعنى فما هو داخل في مفهومه فهو ذاتي جنس إن كان مشتركا وفصل إن كان مميزا. وما هو خارج عنه، فهو عرضي له فلا اشتباه بين حدودها ورسومها للسماة بالحدود والرسوم الاسمية لمفاهيم الكليات كلها

(1) والمنكور هنا لوازم وعوارض لها ومسئولية الماهية لوقوعها معرفت لصلحب الماهية.

(2) قتله القاري نقلا عن شرح الإشرلات للرازي.

(3) قوله هو الكل الذاتي. إلخ: فيه أن الجنس وأخواته من الأمور الإصطلاحية والأمور الإصطلاحية أمرها مفوض إلى اصطلاح المصطلح والمصلحون هنا وهم المنطقة قد اعتبروا في مفهوم الكليات المقولية فكنت المقولية ذاتية والقول بأن الجنس هو الكل الذاتي إلخ إما فليد أن أريد بالنسبة إلى الجمهور أو أحدث اصطلاح جديد أن أريد بالنسبة إلى هذا القائل وهو لا ينسخ القديم ولا يخرج المقولية عن الذاتية بناء على القديم الذي الكلام عليه على أن قوله سواء قيل إلخ فليد لأن الجنس المنطقي لا يتصف بالمقولية ولا بعلمها إنما المتصف الجنس الطبيعي والله أعلم.

(4) فيه أنه يشمل الفصل البعيد.

(5) أي الذي يعرض له المقولية هو الجنس الطبيعي كحيوان فلن المقولية عارضة له بعد تقومه وليس قوله ذلك إشارة إلى الكل الذاتي لمختلفات الحقيقة فله تعريف للجنس المنطقي مثل قولهم كل مقول إلخ وعرض للجنس الطبيعي بعد تقومه فن الحيوان مثلا تقومه بما هيته التي هي الجسم النلمي المتحرك بالإرادة وكونه متولا على كثيرين إلخ وكذا كونه كليا ذاتيا إلخ مما يعرض له بعد تقومه وذلك لأن الكل الطبيعي معروض للكل المطقي والمنطقي عرض له كما علم في محله والله أعلم.

(6) الصواب وليس الكلام فيه.

ذاتيات، لأنها حصلت أو لا فوضعت أسماؤها بإزائها فتكون حدودا إسمية لها ومن ادعى لها ماهيات ورائها فعليه البيان<sup>(1)</sup>. والقول بأنه يجوز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ولا نعلمها كالقول بأنه يجوز أن يكون في حضرتنا جبال شاهقة لا نراها كما لا يخفى. وأما الاشتباه والاتباس<sup>(2)</sup> في للماهيات الحقيقة للوحدة في الاعيان فأمرها في غاية الصعوبة دونه حرط القتاد إذ تتميز بين ذاتياتها وعرضياتها في نهاية التعسر بل هو غير مقلود للبشر وإنما هو شأن خالق القوي والقدر وسيأتي ما يتعلق بهذا في أواخر الباب الثاني<sup>(3)</sup> إن شاء الله تعالى. ومما ينبغي أن ينبه عليه ان الجنس قريب ان كان<sup>(4)</sup> الجواب عن للماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنه وعن جميع ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان وبعيد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر ويكون هناك جوابان إن كان بعيدا. بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة إلى الإنسان وثلاثة أجوبة أن بمرتين كالجسم للطاق بالنسبة إليه وأربعة أن بثلاث مراتب كالجوهر وهكذا فمبدأ لل مراتب يسمى الجنس السفلى ومتهماها يسمى الجنس العالي ونحس الأجناس وما بينهما يسمى الجنس المتوسط فهذه مراتب ثلاث للجنس باعتبار الترتيب فإن لم يكن مرتبا بأن لا يكون فوقه ولا تحته جنس كالعقل<sup>(5)</sup> إن لم تفرض الجوهر جنسا له فهو للمسمى بالجنس المفرد فاحفظه (والناتي إما مقول<sup>(6)</sup> بحسب الشركة والخصوصية معا) أو بحسب الخصوصية المحضة<sup>(7)</sup> وكلمة مع إذا أستعملت مفردة<sup>(1)</sup> تنوع وتكون من

- 
- (1) بل لا ينصور وجود ماهيات لها ورائها لأن ماهيتها مفوضة إلى اعتبار الواضع والواضع لم يعتبر سوى هـم نعمل له أن يحدث اصطلاحا جديدا لكن الكلام ليس عليه بل على الاصطلاح القديم.
- (2) خبر قوله وأما الاشتباه محذوف قلت عنه مقلمه والتقدير إما الاشتباه فوجود لأن أمرها في غلبة الصعوبة والمراد الاشتباه بين ذاتياتها وعرضياتها أو بين حدودها ورسمها.
- (3) في ص 29-30
- (4) في هذا الكلام مسلمة وكذلك في قوله الآتي وبعيد إن كل الجواب... إلخ والتعبير الخلي عن المسلمة هنا إن يقل إن كل الجنس يقع جوابا عن الماهية وجميع مشر كلتها فيه كما يقع جوابا عنها وعن بعض المشركت فيه وفي ماسيأتي أن يقل وبعيد إن كل الجنس يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشر كلتها فيه فقط ولا يقع جوابا عنها وعن كل مشر كلتها فيه.
- (5) اعلم أن بعض الفلاسفة ذهب إلى أن العقول العشرة مختلفة الحقيقة ولم يفرض الجوهر جنسا للعقل فلعل على جنس مفرد وبعضهم اعتبر العقول متفقة الحقيقة واعتبر الجوهر جنسا للعقل فلعل على نوع مفرد.
- (6) أي في جواب ما هو.
- (7) وذلك في النوع المنصور في فرد كما سيأتي فكلمة أو للتنوع إشارة إلى النوع الآخر للنوع

الأحوال للمؤكدة<sup>(2)</sup> مثل جميعا فهي بمعناه حقيقة<sup>(3)</sup> كما هو عند بعض أو مجازا كما هو مقضى قول بعضهم فليس للرد بالبيعة ههنا للبيعة الزمانية بل مطلق الإجتماعية فلا يرد ما يتوهم (كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو) وغيرهما مثلا إذا قيل ما زيد يقال في جوابه الإنسان وإذا قيلما زيد ومعمرو أيضا وهكذا إلى غير النهاية وهذا معنى كونه مقولا بحسب الشركة والخصوصية معا (وهو) أي ما يقال في جواب ما هو على النوال للذكور (النوع) الحقيقي كما هو للتبادر عند الإطلاق وهو إن كان متعدد الأشخاص في الخارج كالإنسان وهو مقول بحسب الشركة والخصوصية وإن لم يكن متعدد الأشخاص فيه بل كان منحصرا في شخص واحد كالشمس فهو مقول بحسب الخصوصية المحضة ولهذا قلنا أو بحسب الخصوصية المحضة ليشتمل عليهما شيولا ظاهرا فتأمل.<sup>(4)</sup> (ورسم) أي النوع الحقيقي (بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد) إختلافا خارجيا أو ذهنيا<sup>(5)</sup> فيشمل النوع للنحصر في الشخص والنوع للعلوم كالتعقاة (دون الحقيقة في جوب مالم هو) قوله كلي مقول على كثيرين سبق بيانه وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة لإحتراز عن الجنس وخاصته والعرض العام والفصول البعيدة. (وقوله في جواب ما هو) إحتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع وتخصيص قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بالإحتراز عن الجنس فقط وكذا تخصيص الإختلاف في الحقيقة فيما سبق<sup>(6)</sup> بإخراج النوع فقط وإسناد البواقي إلى

- 
- (1) أي غير مضفة.
  - (2) أي المؤكدة لصلحتها وهو الشركة والخصوصية فن العطف بلواو يفيد المعية.
  - (3) هو مطلق الإجتماع في الوجود لا الإجتماع في زمن واحد كما هو المتبادر والمعنى الحقيقي لكلمة مع عند البعض هو الحق.
  - (4) لعل وجه الأمر بالتأمل أنه إن أريد بالمقولية المقولية الحقيقية فكما يخرج عن التعريف المصنف النوع المنحصر في فرد كذلك يخرج الكلي المفقود الأفراد كلعقاة فله نوع كما صرح به بوزيدة قوله أو يحسب الخصوصية المحضة لا يفد إلا في إخل النوع المنحصر في فرد فالأولى بل الصواب تعميم المقولية إلى المقولية الحقيقية والتقديرية والله اعلم كما عم في التعريف الآتي.
  - (5) الصواب أن يوجه التعميم إلى كثيرين بل يقل كثرة خارجية أو ذهنية وذلك لأن كثيرين هو القيد الأول الذي يخرج به النوع عن الأثنين لو أريد به ما هو المتبادر منه من الكثرة الخارجية ولعل الشرح لاحظ أن القيد الخلف بالنوع هو الإختلاف بلعد قلنا وجه التعميم إليه لكنه ليس بشي وأولى من أن نعمم المقولية إلى المقولية الحقيقية والتقديرية كما لا يخفى.
  - (6) في تعريف الجنس.

التقيد الأخير في الموضوعين تحكم كيف<sup>(1)</sup> وفي ذلك إخراج لما قد خرج وما وجه به الشريف العلامة وغيره من أنها لو فرض عدم خروجها بالأول لخرجت بالأخير قطعاً فأُسند الكل إليه فمما لا يشفي العليل ولا يدفع به التحكم<sup>(2)</sup> فإن قلت ما هو سؤال عن الذات والحقيقة وقد صرحوا بأنه إنما يكون بعد الثبوت<sup>(3)</sup> فيلزم تخصيص التعريف بالنوع الخارجي ويجب<sup>(4)</sup> أن يقال أنه كلي مقول على واحد أو على كثيرين<sup>(5)</sup> إلخ مشيراً إلى النوع للنحصر في شخص وإلى النوع الغير للنحصر فيه كما فعله صاحب الشمسية قلت قد صرح السيد العلامة قلس سره بأن ما هو سؤال عن الماهية وهي أعم من أن تكون موجودة في الخارج كالإنسان والفرس وغيرهما من الموجودات الخارجية أولاً وكيف يجوز تخصيص بالوع الخارجي مع وجوب إحصار الكلي في الخمسة فإن المفهومات<sup>(6)</sup> التي لم يوجد شيء من أفرادها التي هي تمام ماهيتها كالعقلاء مثلاً لا تدرج في غير النوع قطعاً فلو أخرجت عنه لم ينحصر الكلي في الأقسام الخمسة لا يقال للمعتبر في الكلي أن يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد واحد<sup>(7)</sup> لأننا نقول قد سبق أن مفهوم الكلي يتناول للموجود والمعلوم الممكن والممتنع نعم للمقصود الاصل<sup>(8)</sup> أولاً معرفة أحوال الموجودات إذ لا كمال يعتد به في معرفة أحوال المعلومات إلا أن قواعد الفن شاملة

- II مقضى المقام أن يقرر كيف لا يكون تحكما وهو غير صحيح لأن مقضاه أن يكون ما بعد كيف مثبتاً للتحكم وليس كذلك ولما ثبتت لزوم تحصيل الحاصل فاضطر إلى أن يقرر كيف يكون هذا الصنيع جاز نعم تحصيل الحاصل يستلزم أن يكون مافطوه تحكما فطى هذا يصح التقدير الأول ولكن لا يخفى ما فيه من بعد.
- (2) وإلى منه أن يقل أقصد إخراج هذه الأمور إلى التقيد الأخير لنلا تتبع بعض الخواص والفصول في الإخراج والتقيد الأول لا يصلح لإخراج الجميع.
- (3) أي في الخرج في ضمن الأفراد.
- (4) أي بناء على التخصيص بالخرج.
- (5) أي بزيادة قيد على واحد وبدون التعميم الذي أشير إليه تفاهيقوله أي باختلاف أخرجياً أو ذهنياً لأنه يدخل في النوع حينئذ الكلي الذهني وقد فرضنا إحصاره في الخرج هنا.
- (6) جواب سؤال مقدر وهو أنه هل إخراج الكلي المفقود الأفراد عن النوع يستلزم عدم إحصار الكليات في الخمسة
- (7) أي فلا تكون المفهومات المفقودة الأفراد داخلة فيه حتى يكون إخراجها عن النوع موجبا لعدم حصر الكلي في الأنواع الخمسة
- (8) أي المقصد الأصلي من الفلسفة التي المنطق مقدمة لها كما قل فيما بعد فلمقصود الأصلي من الفن أن يستعمل في معرفة... إلخ فإن هذه المعرفة غلبة علم الفلسفة. قوله: نعم المقصود الأصلي... إلخ يبين لمنشأ غلظ من قل: المعتبر في الكلي أن يكون موجوداً في الخرج.



للموجودات وللعلومات معاً ممكنات أو ممتعات كما مر إليه الإشارة فالمقصود الاصلي من الفن أن يستعمل في معرفة أحوال الموجودات وقد يستعمل في معرفة أحوال المفهومات الإعتبارية وبيان أحوالها وأحكامها فأن هذه المعرفة يحتاج إليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذا قيل لو لا الإعتبارات لبطلت الحكمة<sup>(1)</sup> إلى هنا كلامه قلس سره وههنا أكثا شريفة فلتطلب من حواشي الشمسية لمولانا دلود عليه رحمة الودود. ثم أنه قد اعترض على التعريف بأنه مقوض بالجنس لأنه كل قيد إنما يخرج ما يناهيه لا ما يجامعه في الجملة ولانسلم للنفاة بين المقولية على مختلفة الحقيقة وبين المقولية على متفتتها فإن الجنس يصدق عليه أنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو اذ الحيوان مثل يقال في جواب ما زيد وعمره وما هذا الفرس وما ذاك الفرس فلا بد من زيادة قيد فقط بعد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة<sup>(2)</sup> حتى يصح الإحراز به<sup>(3)</sup> عن الجنس فيتم التعريف جمعا<sup>(4)</sup> ومنعا واجيب عنه بوجه ثلاثة الاول بان صحة الجواب بالجنس ناظرة إلى إشتمال السؤال على الحقيقتين المختلفتين وإلى جعل للمتفتتين في حكم الواحد. والثاني<sup>(5)</sup> أن للتباد من المقولية، للمقولية صراحة والحيوان في المثال المذكور ليس بمقول على المتفتتين بالحقيقة صراحة وإصالة بل مقول عليها ضمن وتبعاً. والثالث ان قوله: دون الحقيقة يفيد أن الاختلاف بالحقيقة مانع عن كونه مقولا عليها<sup>(6)</sup> وهو ليس كذلك في الجنس فيصح الاعتراض به بلا زيادة قيد فقط ولا إزاته في انية فيتم التعريف بلونه جمعا ومنعا هذا. ثم ان النوع كما يطلق

- 
- (1) قوله: لو لا الإعتبارات لبطلت الحكمة: قل السيلكوني أي لولا معرفة الأمور الإعتبارية لبطلت معرفة الأمور العينية لأنها مبدئ لها ومن معرفتها يكتسب معرفتها انتهى وذلك كالإصطلاحات المنطقية فإنها مبدئي لمعرفة الأمور الفنية الصورية والتصديقة عن طريق تعريفها والاستدلال عليه فإن معرفة مون هذا التعريفات والدلائل صحيحة موقوفة على معرفة الإصطلاحات والقواعد المنطقية ولولاها لم يعرف صحيح الحدود والإقيسة من فليدها.
  - (2) بجعل قيد المقول دون مختلفين كما هو المتبدر وإلا فلا بد أن يزداد بعد قوله مختلفين بالعدد وقيل قوله دون الحقيقة وأيضا لاقلنة فقط حينئذ في الإخراج فإن الحيوان في المثال المذكور مقول على كثيرين وهو زيد وعمره وهما مختلفان بالعدد فقط دون الحقيقة وأيضا قيد دون الحقيقة معناه.
  - (3) قوله: حتى يصح الإحراز به أي بقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة بضم فقط إليه لو كن مرجع الضمير وهو فقط لقل حتى يحترز به وبالجمل العبرة لا تخطو عن حرازة.
  - (4) الأولى الإقتصر على منعا لأن يقال ضم إليه جمعا للتصيص على جمعيته.
  - (5) هنا مبني على التناول أي لو سلمنا أن الحيوان في المثال المذكور مقول على المختلفين بالعدد دون الحقيقة لكنه ليس بمقول عليها أصلا بل تبعاً والمراد هو المقولية أصلا وهو مقول أصلا على الماهيتين المختلفتين.
  - (6) وذلك بجعل دون الحقيقة قيد مقول لا قيد مختلفين كما هو مبني الإعتراض.

على ما ذكر كذلك يطلق على كل ماهيته يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أو لياً<sup>(1)</sup> ويسمى النوع الإضافي وهو إما أعم الأنواع كالجسم للطلق فيسمى النوع العالي أو أخصها وهو النوع الحقيقي كالإنسان فيسمى النوع السفلي ونوع الأنواع أو أعم بالنسبة إلى ما تحته وأخص بالنظر إلى ما فوقه كالحيوان والجسم النامي فيسمى النوع المتوسط فهذه أيضاً مراتب ثلاثة للنوع باعتبار الترتيب وإن لم يكن مرتباً بأن لا يكون فوقه ولا تحته نوع كالعقل إن فرض الجوهر جنساً له<sup>(2)</sup> فهو النوع للفرد فلكل من الجنس والنوع مراتب ثلاثة باعتبار الترتيب وواحدة بعلمه ثم إن النوع السفلي يبين جميع مراتب الأجناس لأنه نوع حقيقي فيمتنع كونه جنساً وإن الجنس العالي يبين جميع مراتب الأنواع لأنه ليس فوقه جنس فيمتنع كونه نوعاً وإن كل نوع أعم مما تحته مطلق وكل جنس كذلك وهو ظاهر (و) الكلبي<sup>(3)</sup> (إما غير مقول في جواب ماهو بل) هو (مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) وللمقول في جواب أي شيء هو شيئان للميز الذاتي وهو للميز عن المشارك في الجنس والمميز العرض وهو للميز عن المشارك في العرض العام<sup>(4)</sup> فإن قيل في السؤال أي شيء هو في ذاته فالمقول هو الأول (وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو) أي للميز عن المشارك في الجنس (الفصل) وإن قيل أي شيء هو في عرضه فالمقول في جوابه هو الثان وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في العرض العام وهو الخاصة وإن قيل أي شيء هو بلا تقييد فالمقول في جوابه يصح أن يكون فصلاً وخاصة. والعرض العام لا يصلح للجواب أصلاً لما هو ولا لأي شيء هو لأن الأول إنما يطلب تمام

(1) يخرج بقيد أوليا الصنف وهو النوع مقبداً بقيد عرضي كلي كلتركي فله يقل عليه وعلى الفرس مثلاً الجنس الذي هو الحيوان في الجواب ما هو لكن ليس قولاً أولياً بل بولسطة مقوليته على الإنسان المقول على التركي فن العلي (وهو الحيوان) إما يحمل على شيء بولسطة حمل السفلي (وهو الإنسان) عليه وقد تقرر أنها إذا ثبت أمر للعلم والخلص كن ثبوته العلم أولياً وللخلص ثلثاً.

(2) وذلك بفرض العقود العشرة متفقة الحقيقة وبعضهم فرضها مختلفة الحقيقة ولم يفرض الجوهر جنساً للعقل فلعقل عليه جنس مفرد ليس فوقه جنس.

(3) الظاهر الذاتي أو الكلي الذاتي.

(4) هذا أمر اعتبره المناطقة كي يكون الذاتي معتبراً بالنسبة إلى الذاتي والعرضي معتبراً بالنسبة إلى العرضي والافصل كما يميز عن المشارك في الجنس يميز عن المشارك في العرض العلم البتة.

للماهية<sup>(1)</sup> والثاني إنما يطلب للميز كما عرفت ولا شك أن عرض العام من حيث هو العارض<sup>(2)</sup> العام لا يصح لشيء منهما (ويرسم) أى الفصل (بأنه كلي) جنس (يقال على الشيء في جواب أي شيء هو) يخرج الجنس<sup>(3)</sup> والنوع والعارض العام (فيلاته) يخرج الخاصة وهو أعني الفصل قريب إن ميز للماهية عن مشاركتها في الجنس القريب كالتائق بعيد إن ميزها عن للمشاركات في الجنس البعيد وله مراتب في البعد بحسب مراتب الجنس<sup>(4)</sup> وإنما نبهنا على أقسام الجنس والفصل والنوع إجمالاً مع أن الشراح لم يتعرضوا لذلك لعموم الفائدة ولتوقف القول الشارح على ذلك اعلم أن ظاهر كلام اللص ههنا مبني على مذهب القدماء<sup>(5)</sup> فافهم ذهبوا إلى أن الفصل إنما يميزها عن المشاركات في الجنس حتى قالوا أن ما يكون له فصل يكون له جنس لا محالة بناء على إمتناع تركب للماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية ووجوب انحصار الثاني<sup>(6)</sup> في الجنس والفصل وتبعهم الشيخ في الشفاء لكن لما لم يتم برهانهم على ذلك عدل عند في إشاراته وتبعه للتأخرون فجوزوا تركب للماهية من أمرين متساويين وقسموا الفصل إلى ما يميز الشيء عن المشاركة في الجنس وعن المشاركة في الوجود وذلك لأنه إن تركب ماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية فكل من تلك الأمور يكون فصلاً<sup>(7)</sup> فيميزها عما يشاركها في الوجود إذ لا جنس ح فالطالب بأي شيء هو يطلب مالا يكون تمام للمشاركة بين للماهية وغيرها عما يشاركها فيما أضيف إليه لفظ أي، مثلاً أي حيوان هو سؤال عما يميزه عن للمشاركات في الجنس وأي موجود هو سؤال عما

- 
- (1) أي تلم الماهية للخصلة فيما انكأن السؤال عن الماهية للخصلة فلجواب حننيد النوع وتلم الماهية المشتركة فيما انكأن السؤال عن الماهيتين فكثر فلجواب حننيد هو الجنس .
  - (2) أي لا من حيث هو الخصلة للجنس كما المثنى بالنسبة للحيوان فله بالنسبة إليه يقع جواباً لأي شيء هو في عرضه أو لأي شيء هو مطلقاً .
  - (3) لم يقل فصل أول يخرج الجنس لأنه وحده ليس بفصل إنما الفصل هو مع قوله في ذاته وذلك لأن الفصل هو المميز وهو وحده ليس بمميز وبعضهم يعبر بالفصل قسمية لجزء الفصل فصلاً الأول والفصل الثاني مسمحة .
  - (4) أي بحسب مراتب الجنس البعيد في البعد فالفصل المميز عن المشارك في الجنس البعيد بمرتبة كمتحرك بالإرادة يميز الإنسان عن مشارك في الجسم النامي فصل بعيد بمرتبة والمميز عن المشارك في الجنس البعيد بمرتبتين كلنمي يميز الإنسان عن المشارك في الجسم المطلق فصل بعيد بمرتبتين وهكذا
  - (5) حيث قل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس أو الخراج أي في الوجود الخارجي
  - (6) أي تركب الماهية فله على مذهب المتأخرين يجوز تركب الماهية من الفصائل أو الفصول .
  - (7) لا جنساً لأنه لا بد للماهية من أمر أو أمور تميزها عما عداه والا لكت متحدة مع غيرها والمميز هو الفصل لا الجنس .

يميز عن للمشاركات في الوجود على ما أفاده السعد العلامة في شرح الشمسية ومن أراد التفصيل فليرجع إليه وإلى اللطولات. لا يقال أن تركيب للماهية من أمور متساوية وإن لم يقدّم البرهان على إمتناعه على إمتناعه على زمن للتأخرين إلا أنه مما لم يتحقق في الخارج فما معنى جعل الفصل عاما على التمييز لأننا نقول قد عرفت غير مرة أن قواعدهم عامة شاملة للموجودات وللمعلومات فيجب التعميم بناء على منتهى

ولما فرغ عن الكلي الذاتي شرع في الكلي العرضي فقال: (وَأما) الكلي (العرضي) فلما أن يمتنع إنفكاكه عن للماهية) أما من حيث هي هي كالانقسام بمتساويين للأربعة وأما من حيث الوجود كالسواد للحبشي<sup>(1)</sup> (وهو) أي للمتنع إنفكاكه عن للماهية سواء كان من حيث الوجود (العرضي) (اللازم) واللازم أما بين وهو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه والنسبة بينهما في الجزم بالزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للأربعة وأما غير بين وهو الذي لا يكفي تصوره مع تصوره للزوم والنسبة في الجزم بالزوم<sup>(2)</sup> وهو إما نظري يفتقر إلى الدليل كسواي الزوايا للثلث للثلاثين للثلث فإن الذهن يفتقر في جزم الزوم بينهما إلى إقامة برهان هندسي كما بين في محله وإما بديهي يحتاج إلى أمر آخر من الحس أو الحس أو التجربة أو نحوها كالحرارة للنار فإن الجزم بالزوم بينهما يحتاج إلى الحس ولا يكفي فيه مجرد تصور الطرفين والنسبة هنا والذين معنى آخر وهو الذي يلزم من تصور للزوم تصوره وهذا هو المعتبر في الدلالة الإلزامية<sup>(3)</sup> وللعنى الأول أعم كذا قالوا فتأمل<sup>(4)</sup> (أو لا يمتنع) إنفكاكه عن للماهية (وهو العرض

(1) فلن الحبشي صنف من الإنسان وماهية النوع والصنف والفرد متحدة لكن المفهوم مختلف فلن الصنف هو النوع مقيدا بقيد كلي عرضي والفرد هو النوع مقيدا بقيد جزئي عرضي فلو كان السواد لازما للماهية من حيث هي هي لكن لازما لجميع أفراد الإنسان فهو لازم للماهية من حيث وجودها في هذا الصنف ويسمى هذا لازم الوجود.

(2) بل يحتاج الجزم بالزوم إلى خارج والخارج إن كان دليلا فللزوم بطري وإلا فبديه.

(3) كما يقتضيه تعريف مطلق الدلالة بأنها كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر واللازم بلمعنى الأول لا يلزم من إطلاق اللفظ الدال على الملزوم فهمه كما لا يخفى فلا يكون ملولا له والإملم الرأزي اعتبر في الدلالة الاتزامية لللازم بلمعنى الأول.

(4) قوله: فقل وجهه أن الظاهر من التعريف السابق للبين أن المعتبر في الجزم بالزوم فيه ثلاث تصورات وكيف يكون هذا أعم من الذي يكفي فيه في الجزم بالزوم تصور الملزوم فقط بل هو مبين له إلا أن كلام الشرح لا يخلو عن حذارة لأنه جعل المعنى الأول لمطلق البين مع أنه إنما هو البين بلمعنى الأعم الذي هو قسم من مطلق البين والقسم الآخر هو البين بلمعنى الأخص إلا أن كلام بعض يشعر بأن البين بلمعنى الأعم أعم من البين بلمعنى الأخص وليس قسيما له وهو

للفارق) إعم من أن يكون مفارق بالقوة كالفقر الدائم أو بالفعل وح قد يكون سريع الزواد كحمرة الخجل وقد يكون بطياً كالشباب (وكل واحد منهما) أي من اللازم والفارق. (أما أن يختص بحقيقة واحد وهو الخاصة كالضحك بالقوة) مثال العرض اللازم الخاصة (والفعل) أي وكالضاحك بالفعل مثال العرض للفارق الخاصة (للإنسان وترسم بالها كلية) جنس تأمل<sup>(1)</sup> (تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) يخرج الجنس والعرض العام والفصل البعيدة (قولا عرضيا) يخرج النوع والفصل القريب ويجوز أن يراد بالمقولية ههنا معنى الحمل وأن يراد بها المقولية في الجواب وهو الأولى<sup>(2)</sup> فتأمل<sup>(3)</sup> (وأما أن يعم) عطف على قوله أما أن يختص (على حقائق فوق واحدة وهو) أي العام على الحقائق المختلفة (العرض العام كالتمسك بالقوة) مثال اللازم العام (والفعل) مثال للمفارق العام (للإنسان وغيره من الحيوانات) كالفرس والبقر وغيرهما (ويرسم بأنه كلي) جنس (يقال) أي يحمل (على ما) أي على أفراد داخلية (تحت حقائق مختلفة) يخرج النوع والفصل القريب والخاصة (قول عرضيا) أي حملا عرضيا لاذاتيا يخرج الجنس والفصل البعيدة فأن قلت تقسيم العرضي أولا إلى اللازم والفارق ثم تقسيم كل منهما إلى الخاصة والعرض العام يخرج أقسام العرض إلى أربعة فتكون الكليات سبعة لاختصاص والإجماع منعقد على إنحصارها في الخمسة فالواجب على المصنف أن يقسم أولا إلى الخاصة والعرض العام ثم يقسم كلا منهما إلى اللازم والفارق حتى يظهر إنحصار الكلي في الخمسة. قلنا اللازم ينقسم إلى الخاصة والعرض باعتبار الإختصاص بماهية واحدة وعدم الإختصاص بها والفارق ينقسم إليهما بهذا الاعتبار أيضا فعلم أن مفهوم الخاصة في اللازم والفارق ما يختص بقيقة واحدة وإن مفهوم العرض العام ما يعم الحقائق فرجع

---

غير صحيح وإلا فلا معنى لإنقسام مطلق البين إليهما ويلزم أن يكون قسيم الشيء قسيما له نعم قد يطلق البين الأعم على معنى يوافق مطلق البين وهو ما لا يحتاج إلى خروج من دليل أو تجريبية أو غيرهما فلن نرى تصور الملزوم في الجزم بالزوم فبين بلمعنى الأخص وإن لم يكف بل أحتاج الجزم بالزوم إلى تصور اللازم والنسبة كاحتياجه إلى تصور الملزوم فبين بلمعنى الأعم بلمعنى الخاص.

(1) قوله: تأمل وجهه أن الجنس هو الكلي بدون تاء إلا أنه لثبته لموافقة المبتدأ.

(2) موقوفة لما سبق من الكليات الثلاثة.

(3) لعل وجه الأمر بالتأمل أنه لو حمل على المقولية في الجواب فلمقولية أيضا بمعنى الحمل لأن القول المتعدي يعطى بمعنى الحمل نقول هذا يقل على كذا أي يحمل عليه.

محصول الأقسام الأربعة إلى معنيين مطلقيين يوجد كل منهما في اللازم واللفارق فصار الكلي العرضي في هذين للعنيين وظهر إحصار الكلي في الخمسة فلمصنف نظر إلى زبدة الأقسام<sup>(1)</sup> فتسامح في التقسيم كما فعله صاحب الشمسية بقى شيء وهو أن تعريفات الكليات كل منها منقوض جمعا<sup>(2)</sup> ومنعا فإن للون جنس للأسود<sup>(3)</sup> والأحمر ونوع<sup>(4)</sup> للمكيف وفصل للمشف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان فيقصد تعريف كل من الجنس والنوع وفصل والخاصة والعرض العام على كل منها في هذا للمادة والجواب أن الأمور التي تختلف بالاختلاف الإعتبارات كالمفاهيم الاصطلاحية يعتبر في تعريفاتها قيود الحيشة ذكرت أو لم تذكر كما سبق إليه الإشارة فالجنس كلي مقول على كثيرة مختلفة الحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك وقس عليه البواق فللون من حيث كونه مقولا على مختلفة الحقيقة التي هي الأسود والأحمر جنس لا يصدق عليه النوع والفصل والخاصة والعرض العام ومن حيث كونه مقولا على متفقة الحقيقة وهي أفراد للمكيف<sup>(5)</sup> في جواب ما هو نوع لا يصدق عليه الجنس والفصل والخاصة والعرض العام وعلى هذا فقس ولا محذور في كون الشيء الواحد أشياء كتسيرة محيشات مختلفة وإعتبارات متغايرة فالخلفه فإنه ينفعل في للمواضع كثيرة جدا.

(1) وعودتها إلى قسمين.

(2) الصواب الإقتصر على منعا.

(3) قوله: جنس للأسود: أي لهذا المفهوم لا لما صدق عليه هذا المفهوم كالإنسان الأسود والحر الأسود مثلا فإن لكل منها ماهية لم يؤخذ السواد فيها بل هو عرض لها وكذلك كونه نوعا للمكيف وفصلا للكثيف كما قل وخصه لجسم وعرض علما للحيوان.

(4) قوله: ونوع للمكيف لصدق المكيف عليه وعلى ذي الطعم وذو الرائحة ولا يخفى أنه نوع إضافي للاحقيقي والا لما كان جنسا للأسود والأحمر فلصلى عليه تعريف النوع الحقيقي لكن المتبذر من قوله: وهو أن تعريف الكليات... إلخ أنه أراد التعريفات الواردة في المتن فإن أراد هذا المتبذر فلا يصح قوله: هذا بالنسبة إلى الخصلة ويبدل على أن مراده هذا المتبذر قوله الاتي (ومن حيث كونه مقولا على متفقة الحقيقة... إلخ نوع) وهو قوله لا يخفى فسلده لأن كونه نوعا إنما هو باعتبار صدق المكيف عليه وعلى غيره لا باعتبار مقولته على متفقة الحقيقة فكل الصواب أن يقول ومن حيث صدق الكيف عليه وعلى غيره نوع إضافي والله أعلم وأيضا ما صدق عليه المكون أنواع وليس تب بفرد حتى يكون نوعا حقيقيا ف تعريف النوع والخصلة غير منتقضين بملون.

(5) قوله: أفراد المكيف هذا كلام غير صحيح كسلفه فن الذي تحت المكيف أنواع إضافية وليس أفرادا ويحتمل أن يكون المكيف مصحفا عن الملون فل السبق يقتضي التعبير هنا بملون ولا وجه للتعبير بلمكيف هنا هو أيضا غير صحيح كقوله ومن حيث كونه مقولا على متفقة الحقيقة وذلك لأن المكون ليس مقولا على متفقة الحقيقة وما هو تحتها ليست بفرد بل أنواع.

(الباب الثاني) في مقاصد التصورات وهي (القول المشرح<sup>(1)</sup>) ويسمى التعريف والمعروف بكسر الراء أيضا وهو (ما يكون تصويره بطريق النظر والإكساب موصلا إلى تصور الشيء أو إمتيازه عما عداه) فخرج للزمات بالنسبة إلى لوازمها البيئة لعدم كونها بطريق الإكساب<sup>(2)</sup> وأو لتقسيم المحلود لالشك في الحد حتى يرد أن التعريف والتحديد ينفيه الإبهام والثرديد. وتعريف للمعرف لا يستلزم التسلسل<sup>(3)</sup> أما لعدم احتياجه إلى معرف آخر لبلادة أجزائه أو لكونه معلوما بوجه آخر من الوجوه وأما لأنه من الأمور الاعتبارية فيقطع بإتقطاع الإعتبار وما قيل من أنه لا يستلزم التسلسل لأن معرف للمعرف عين<sup>(4)</sup> للمعرف فمردود<sup>(5)</sup> بأنه ليس كذلك بل فرد من أفرادها وإنما سمي قولاً لتركبه غالباً<sup>(6)</sup> عند قوم ودائم عند آخرين وشارحا لشرحه للماهية<sup>(7)</sup> وبيانها. ثم ما ذكرنا من التعريف إنما هو عند المتأخرين، وأما

(1) قوله وهي القول المشرح: وجه صحة الحمل مع أن هي عللة إلى الجمع والقول المشرح مفرد أن إضافة مقصد إلى التصورات للجنس وهي كلام التي للجنس لرفع المعنى الجمعية وذلك لأنه ليس المقصود هنا بيان أن أفراد مقصد التصورات ما هي بل المقصود هنا بيان أن جنسه ما هو ثم تقسيم ذلك الجنس إلى أنواعه والإثنين بكلمة هي رعية للفظ المقصد لأن المقصود حنيند الجنس وهو أمر واحد لا تعود فيه وأما أنه لما جمعت المبدي حيث يقل مبدي التصورات الكليات الخمس والمبدي التصديقات القضايا وأفرقت المقصد حيث يقل مقصد التصورات القول المشرح ومقصد التصديقات القياس فالن المبدي تغير متعددة وأما المقصد فتعتبر واحدة أي يعتبر المقصد أنه أمر واحد مؤلف من مبدي متعددة لأنه يعتبر فيه التركيب دائما أو غالبا على قول من جواز التعريف بالمفرد والله أعلم.

(2) نعم قد يكون تصور المزمومت بطريق الإكساب إلا أنه كون تصور ما موصلا لتصوير لوازمها ليس من حيث أن تصور ما بطريق الإكساب.

(3) يتصور السلسل بوجهين الأول أن كل واحد من أجزاء تعريف المعرفة يحتاج إلى تعريف وهكذا والجواب الأول نلظر إلى هذا ولا يخفى أن هذا السؤال والجواب يجريان في كل تعريف والثاني أنك إذا عرفت المعرفة فقد حمل هذا مفهوم ثل محتاج إلى التعريف وهو معرف المعرفة وهكذا والجواب الثاني فلفظ إلى هذا.

(4) الكلام على حذف مضف في الموضوعين والتقدير لأن معرف معرف المعرفة عين معرف المعرفة أول في الموضوعين للعهد بئله إلى معرف المعرفة وذلك لأن الكلام على المعرفة الذي سيأتي به لمعرفة المعرفة وهو مفهوم قد حصل من الإثنين بلنعريف للمعرف.

(5) قوله فمردود... إلخ وذلك لأن معرف المعرفة (ما يكون تصويره سببا لتصوير الشيء أو إمتيازه عما عداه) وأما معرف معرفة المعرفة فهو ما يكون تصويره سببا لتصوير المعرفة أو إمتيازه عما عداه ففترقا، والثاني فرد من الأول لأنه وقع في مقابلة الشيء العلم الواقع في الأول المعرفة الخالص الواقع في الثاني ونظيره أن المعرفة الحيوان فرد من أفراد مطلق المفرد.

(6) تخصيص القول بلمركب لعله أصطلاح للمنطقة والألفول بصديه للغة يعم المفرد المركب.

(7) وذلك فيما يكون تصويره سببا لتصوير الشيء ولكنه فسمى الكلي بلكي بلسم أشرف جزئيته وكن الأولى أن يقول لشرحه المعرفة وتمييزه وذلك لأن الشرح بمعنى الإيضاح والبيان وهو علم لما يكون بلذاتيك والعوارض إلا أنه يخص بالإيضاح ببيان ما وضع له اللفظ كما يشعر به بعض كلام اللغويين واللفظ الموضع لشيء موضوع لآفته والله أعلم.

القدماء فقالوا هو ما نكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء أعم من أن يكون ولكنه أو بوجه يميزه عن جميع ماعده أو عن بعضه، قال السيد العلامة أعلم أن للتأخرين إعتبرا للساواة في التعريف وحكموا بأن الأعم والأخص لا يصلحان له أصلا والصواب أن المعتبر فيه كونه موصلا إلى تصور الشيء سواء كان بالكنة أو بالوجه سواء كان التصور بالوجه<sup>(1)</sup> يميزه عن جميع ما عده أو عن بعضها إذ لا يمكن كون الشيء متصورا مع علم امتيازه عن شيء مما عده، وإما الامتياز عن الكل فلا يجب. ثم أنه لا شك أنه كما يكون التصور بالكنة كسبيا كذلك التصور بالوجه سواء كان مع الامتياز عن الكل أو عن البعض يكون كسبيا فتصور الشيء بوجه ما أعم أو أخص إذا كان كسبيا لا يكتسب إلا بأحدهما<sup>(2)</sup> فهما يصلحان<sup>(3)</sup> للتعريف إلا أن للتأخرين لما رأوا أن التصور الذي يفيد الإمتياز عن بعض الأغيار في غاية نقصان لم يلتفتوا إليه وشرطوا للساواة وأخرجوا<sup>(4)</sup> الأعم والأخص عن صلاحية التعريف بما وأما للباين فلما كان أبعد من الأعم والأخص كان أولى بعدم الاعتبار وأقدم بالإخراج عن الصلاحية مع أن الظاهر أنه لا يفيد تميزا أصلا وإن احتمال الاحتمال بعيدا أن يكون مميزا<sup>(5)</sup> في الجملة انتهى ملخصا. ثم القول الشارح إما حد أو رسم وكل منهما إما تام أو ناقص فالأقسام أربعة إما (الحل) فهو (قول) جنس شامل للرسم (دال على ماهية الشيء) يخرجها فإن دل على النكته<sup>(6)</sup> بمجموع النيات فتام وبعضها فناقص

- (1) قيد بذلك لأن التصور بكنة لا يكون معه الإمتياز التام: عبد الحكيم.
- (2) قوله بلحدهما أي الأعم والأخص كما هي عبارة السيد لا الكنه أو الوجه لأنه لا يخفى أن كنه الشيء مسلو له البتة وإلا فلا يكون كنهًا فالتعريف به تعريف بلمسولي البتة وقد نُشر إليه السيد فيما تقدم بقوله سواء كان التصور بلوجه... إلخ، والمراد بكنه هنا مجرد التثنية سواء كانت كلاً أو بعضاً فإن الحد النقص كنتم لا يتصور فيه عدم المسولات لأن الجنس البعيد الوارد فيه يشمل جميع الأفراد مع الغير والفصل بخروج الغير فصلت المسواة البتة.
- (3) قوله فهما يصلحان: فلا بد من إحداهما في المعروف واللام يكن المنطق جميع قوانين الاكتساب. عبد الحكيم.
- (4) قوله وأخرجوا الأعم والأخص: إخراج الأخص لنقد المسواة فيه لا لعدم التمييز عن الأغيار فل الأخص بوجوب الإمتياز عن كل ما عدى المعروف ضرورة عدم وجوبه في الأغيار ولذا علو عدم صلاحيته للتعريف بكونه أخص وغلبة ما يقال أن الأخص لا يكون آلة ومرة لمشاهدة نفسه لكن من حيث إحله بالأعم فلا يكون مميزاً للأعم من حيث عوممه وإليه يشير قوله وشرطوا المسواة إذ يحصل التمييز التام بحيث يمثل جميع أفراد المعروف من جميع ما عده.
- (5) وذلك أن تعريف الإنسان بلصاهل وإن كان يفيد أنه من جنس الحيوان فيميزه في الجملة إلا أنه لكونه موجبا للإنبس لا يعد هذا التمييز تمييزاً والله أعلم.
- (6) أراد بكنه التثنية مطلقاً كلاً أو بعضاً لكن الشئ عند العلماء هذا الفن إطلاقه على كل التثنية وهو المفهوم من لفظ الكنه يقال أكنته الشيء إذا تى عليه.



ولذا قال (هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريين كالحیوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحد الثام) أى للركب من جنس الشيء وفصله القريين هو الحد الثام لأنه النال على الكنه بمجموع الناتيات أما كونه حدا وتسميته به فلمنعه الأغيار والحد في اللغة للنوع وأما كونه تاما فلا شتماله على جميع الناتيات. (والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس بعيد وفصل قريب كالجنس الناطق بالنسبة إلى الإنسان) أما كونه حدا فلما مر أو إما كونه ناقصا فلنقصان الناتيات فيه. واعلم أنهم اختلفوا في أن التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها هل هو جائز أم لا فذهب بعضهم إلى عدم الجواز وإلى وجوب أن يكون لكل تعريف جامع ليستغرق الأفراد ومانع ليخرج الأغيار وبعضهم إلى الجواز قائلا بأن المقصود من التعريف إما إطلاع على الناتيات كالأ أو بعضا وأما التمييز عن جميع ما عداه والفصل يصلح لهما<sup>(1)</sup> والخاصة وإن لم تصلح للأول للأول إلا أنها صالحة للثاني والظاهر أن اللص رح أختار الأول فلم يقل هنا أو الفصل فقط وفي تعريف الرسم الناقص أو الخاصة فقط وما قاله الفناي من "أنه إنما لم يقل في هذين للموضعين كذلك لأن الناطق مركب معنى والإعتبار للمعاني فإن كان معناه جسم أو جوهر له النطق كان كالجسم الناطق بعينه فيكون حدا ناقصا وإن كان معناه شيء له النطق أو نحوه لم يكون حدا بل رسما لأن الشئيين عارضة وكذا إن كان معنى الضاحك حيوان له الضحك فرسم تام وإن كان شيء له الضحك فرسم ناقص، فمع ما فيها من البعد<sup>(2)</sup> والخلل من وجوه<sup>(3)</sup> ينافيه ما صرحه به من أن الفصل وحده كالناطق فقط حد ناقص عند من جوز التعريف به<sup>(4)</sup> والخاصة حلها كالضاحك فقط رسم ناقص عند من جوز التعريف بها<sup>(5)</sup> فقط ولم يفصل احد غير هذا الشارح بتردد

(1) أي للإطلاع على الناتيات لكف بعض لا كالأ للتمييز.

(2) لأن المتبلر من التركيب في الكلام المصنف هو التركيب الصريح وتعميمه لغير الصريح بعيد.

(3) منها أن كلامه يدل على أن الرسم يتركب من العوض العلم والفصل ولا قتل به. ومنها أن كلامه يدل أيضا على أن الفصل والخاصة مركبتين دائما وهذا مخالف لما تقرر من عدهما من أقسام الكلبي الذي هو قسم من المفرد. ومنها أنه يستلزم أن الفصل يحتمل أن يكون عرضيا وذلك إن كن النطق بمعنى شئ له النطق لأن المركب من الداخل والخارج خرج.

(4) وعلى حسب ترده يحتمل أن يكون رسما.

(5) وعلى حسب ترده يحتمل أن تكون رسما تلم أن كل بمعنى حيوان له النطق.

فيمعناها ولم يقل احد ايضا أن الناطق ليس بفصل فقط بل فصل مع جنس او عرض عام وأن الضاحك ليس بخاصة فقط بل خاصة مع جنس أو عرض عام فتأمل. (والرسم التام هو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة) قيد الخاصة باللازمة لأن لفارقة أخص من ذي الخاصة والتعريف بالأخص مع كونه غير جائز عند للتأخرين لا يكون رسماً تاماً بالإتفاق <sup>(1)</sup> (كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان) وإنما يكون رسماً لأن الخارج اللازم لشيء <sup>(2)</sup> أثره فسمي رسماً يقال رسم الدار أى أثرها وعلامتها وأنا كونه تاماً فلمشاكته الحد التام في إشماله على الجنس القرب وتقييده بأمر مختص بالماهية للعرفة. (والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات تختص بجملة بحقيقت واحدة كقولنا في تعريف الإنسان أنه ملش على قلميه) يخرج للمشي على الأقدام الأربعة (عريض الأطفال) يخرج ملور الأطفال (بادي البشرة) يخرج مستور البشرة بالشعر (مستقيم القامة) يخرج منحني القامة (ضحاك بالطبع) يخرج جميع ما عداه وما يقال من أن بعض القيود مغن عن البعض غير وارد إذ الغرض التمثيل ولا يناقش <sup>(3)</sup> فيه على أن التعريف إنما هو <sup>(4)</sup> لكشف للماهيات والإحترازات تابعة كما عرفت وكلما ازداد القيود ازداد الكشف وقويت المعرفة فأنى يكون البعد مستغنيا <sup>(5)</sup> عن البعض هكنا قالوا. ولما كان المراد من التعريف أما الإطلاع <sup>(6)</sup> على الذاتيات أو إفادة عن جميع ما عداه المعروف <sup>(7)</sup> والعرض العام لا يصلح لشيء منهما لم يصلح أن يقع معرفاً ولا جزء معرف فهو ساقط عن درجة

- 
- (1) بل هو عند من جوز التعريف به وحده رسم ناقص.
  - (2) الأولى أن يقول لأن العرض أثر للذاتى ومنفرد منه لأن وجود الشيء وتكونه إنما هو بذاتك ثم تنتفرد عنه العرضيات.
  - (3) قوله ولا يناقش فيه: إذ الغرض كف فيه وهذا لو فرض عدم الإستغناء لكن صحيحاً وقوله على أن الخ منع لإشتراط عدم الإستغناء كما يدل عليه قوله الآتي فلى يكون الخ.
  - (4) قوله إنما هو الخ: الصواب إنما هو لتمييز المعرفة عن جميع ماعده بما يكثف الماهية أو بغيره ولطه لهذا قل فيما بعد هكنا قلوا وذلك لأن كثف الماهية مختص بلحدود.
  - (5) أى كيف يكون البعض مغنيا عن البعض من حيث المقصود وهو الكشف وإن كل البعض مغنيا من حيث غير المقصود وهو الإحتراز لكن الملحوظ هو المقصود دون التلعب.
  - (6) قوله أما الإطلاع على الذاتيات وذلك في الحد فإن المقصود منه هو الإطلاع على الذاتيات وإفادة لتمييز تلعب له وأما الرسم فلمقصود الأصلي منه هو إفادة التمييز والله أعلم.
  - (7) أى كيف يكون البعض مغنيا عن البعض من حيث المقصود وهو الكشف وإن كل البعض مغنيا من حيث غير المقصود وهو الإحتراز لكن الملحوظ هو المقصود دون التلعب.

الإعتبار<sup>(1)</sup> وإنما ذكر في باب الكليات استيفاء للأقسام واعترض عليهم السيد العلامة بأننا لا نسلم أن كل قيد فهو إما للتمييز أو الإطلاع على الذاتي بل ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة إيضاح للماهية وسهولة إطلاع عليها وكثيرا ما يضعون<sup>(2)</sup> العوارض العامة مواضع مواضع الأجناس وأيضا الفصل البعيد مع الفصل القريب أو مع الخاصة خارج عما ذكر<sup>(3)</sup> مع أنه يفيد الإطلاع على الذاتي والسعد العلامة بأن تميز الشيء قد يكون عن جميع ماعداه وقد يكون عن بعضه كما مر والعرض العام يفيد التمييز لثان فينبغي أن يعتبر في التعريفات وأيضا<sup>(4)</sup> قد يكون الإطلاع على الشيء بما هو عرض عام له مطلوبا وإن كان هذا الإطلاع عليه دون الإطلاع بما هو ذاتي له فإن تصور الشيء قد يكون بوجوده متفاوتة بعضها أكمل من بعض ثم قال قلنس سره فالصواب أن للركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وأن للركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكمل من الفصل وحده وكذلك للركب من الفصل والخاصة حد ناقص لكنه أكمل من العرض العام والفصل انتهى فالضبط على هذا أن للركب من الجنس والفصل القريين حد تام والفصل وحده أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع الخاصة أو مع العرض العام حد ناقص والجنس القريب مع الخاصة رسم تام والخاصة وحدها أو مع الجنس البعيد أو مع الفصل البعيد أو مع العرض العام رسم ناقص. ويخالفه مخالفة ظاهرة مقاله الفناري من أن التعريف بمجرد الذاتيات فبمجموعها حد تام وبعضها حد ناقص والتعريف لابل مجرد الذاتيات فبالجنس القريب والخاصة رسم تام وبغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة والخاصة مع الفصل والجنس البعيد مع الخاصة كل منها رسم ناقص انتهى وكذا ما نقلناه سابقا<sup>(5)</sup> فتأمل

(1) أي قلنا أهملوه فلم يجعلوه معروفا ولا جزئيا وهذا يدل على أن المهمل هو الذي لا يفيد الإطلاع ولا التمييز فقط فقول الشرح الآتي وأيضا الفصل البعيد... إلخ وارد على هذا الملول والمقصود منه الإعتراض به عليه.

(2) أي أن دخوله في التعريف واقع فعلا في كلامهم.

(3) في المتن من الأقسام كما أن العرض العام مع أحدهما أو وحده خرج (3)

هذا من كلام السيد الشريف وانظر حاشيته على شرح التسمية (4)

في صحيفة 26 من قوله ومقله الفلري (5)

فيهما واختار ماهو الأ وجه<sup>(1)</sup> منهما "ذيل". اعلم أن للماهية إما أن يكون لها تحقق وثبوت في الخارج<sup>(2)</sup> مع قطع النظر عن اعتبار العقل أولاً والأولى للماهية الحقيقية أي للوجود في الأعيان والثانية في نفس الأمر ولا بد من إحتياج بعض الأجزاء<sup>(3)</sup> الى بعض إذا كانت مركبة والثانية للماهية الإعتبارية أي الكائنة بحسب اعتبار العقل كما إذا اعتبر الواضع عدة أمور فوضع يازائها اسماً من غير إحتياج الأمور بعضها إلى بعض كالجنس للوضع يازاء الكلي للقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ماهو والنوع للوضع يازاء الكلي للقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ماهو ولا يجب أن يكون كلها مركبة بل يجوز أن يكون البعض منها بسيطة كالماهيات الحقيقية ثم الحق أهما إنما يقال لها الامور الاعتبارية لا للماهيات<sup>(4)</sup> الاعتبارية إذا تمهد هذا فنقول ما يتعقله الواضع ليضع يازائه إسماً إما ان يكون له ماهية حقيقية اولا وعلى الاول اما ان يكون متعقله "نفس حقيقة ذلك الشيء" او "وجودها واعتبارات منه" فتعريف للماهية الحقيقية لمسمى الاسم من حيث أهما أهما ماهية<sup>(5)</sup> حقيقية تعريف حقيقي يفيد تصوير للماهية في الذهن بالذاتيات كلها وبعضها فيكون حداً حقيقياً تاماً او ناقصاً او بالعرضيات او بالتركيب منهما فيكون رسماً حقيقياً تاماً او ناقصاً لكن الاطلاع على ذاتياتها وعرضياتها والتميز بينهما متعسر بل متعذر وتعرف مفهوم الاسم وما تعقله الواضع فوضع الاسم يازائه يكون تعريفاً إسمياً يفيد تبين ما وضع الاسم يازائه<sup>(6)</sup> بلفظ اشهر كقولنا العصفور الأسد أو بلفظ<sup>(7)</sup> يشتمل على تفصيل مادل عليه الإسلام إجمالاً كقولنا الجنس كلى مقول إلخ وهذه<sup>(8)</sup> تيسر الإطلاع على ذاتياتها وعرضياتها والتميز بينهما بلا صعوبة إذ ماهو داخل في للوضع له

(1) ما قلناه الفلزي أوجه من حيث الاصطلاح والتسمية بالرسم لأن المركب من الداخل والخارج خرج وما قلناه السيد أوجه بالنظر إلى التحقق فإن تحقق العلوم غير تابعة للاصطلاحات وذلك لأنه إذا كن الفصل وحده حداً ناقصاً فلولي أن يكون هو مع العرض العلم ومع الخصة حداً ناقصاً.

في ضمن الأفراد والإفلاماهية أمر معقول لا وجود لها إلا في العقل (2)

(3) أي في وجود تلك الماهية فلن معنى تركبها أن الماهية تنتفي ببقاء بعض أجزائها

(4) لأن لفظ الماهية يقتض التحقق في الخارج لأنه من ماهي وماهي مما سئل بها عما يتحقق وجوده.

(5) وأما من حيث أنها مفهوم من المفهوم ملت بقطع النظر عن تحققها في الخارج فعرّفها أسمى كما سيحيي الإشارة إليه

(6) هذا مشترك بين القسمين وقوله بلفظ اشهر مرتبط بتعرف مفهوم الاسم وقوله او بلفظ يشتمل إلخ مرتبط بما تعقله الواضع إلخ.

(7) هذا في تعريف ما تعقله الواضع إلخ

(8) قوله: وهذه أي ما تعقله الواضع فوضع الاسم يازائه.

فهو ذاتي وما هو خارج عنه فهو عرضي وقد مر إشارة إجمالية إلى ذلك فتعريف للمعلومات لا يكون إلا إسمياً إذ لا حقائق لها بل هي مفهومات<sup>(1)</sup> واعتبارات وتعريف للوجودات قديكون إسمياً وقد يكون حقيقياً إذ لها مفهومات وحقائق كذا في التلويح<sup>(2)</sup>

إعلم أن أرباب العربية ولأصول كثيراً ما<sup>(3)</sup> يستعملون الحد بمعنى المعروف وكثير من الناس يغلطون بسبب الغفلة عن إختلاف الإصطلاحين فلا تغفل ولا تخطئ . ومما ينبغي أن ينبه عليه هو أنه يجب الإحتراز في التعريف عن أشياء منها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة ومنها تعريف الشيء بما لا يعرف إلا بذلك الشيء وهو الدور سواء كان بمرتبة أو بمراتب ومنها استعمال الألفاظ المشتركة والمجازية إلا أن وجوب الإحتراز عنهما عند أهل للعقول وأما عند الأدباء والاصوليين فيجوز إستعمالهما في التعريف إذا قامت قرينة ظاهرة دالة على تعيين المراد بل الصحيح أن الأمر كذلك بإجماع الفريقين وإتفاقهما . صرح به بعض المحققين وإنما يجب الإحتراز عن هذه الأشياء لئلا يفوت الغرض .

### الباب الثالث

(الباب الثالث في بيان مبادئ التصديقات وهي القضايا) وأحكامها ولما توقف معرفة أقسام الشيء وأحكامه على معرفة ذلك الشيء عرف المصنف القضية أولاً فقال: (القضية) وهي تارة تطلق على للمعقولة<sup>(4)</sup> وأخرى على للمفوضة إما بالإشتراك أو بأن يكون حقيقة في الأولى ومجازاً في الثانية تسمية للدال بإسم للتلول على ما اختاره السيد العلامة (قول) هو مرادف للمركب<sup>(5)</sup> جنس شامل للركبات

(1) قوله مفهوم: في تعريف الإسم واعتبارات في متعظه الواضع فوضع بلزله بإسما.

(2) قوله كذا في التلويح: أي من قوله أعلم أن الماهية إلى هنا ص 9 لكن بزيلت.

(3) قوله كثيراً ما: الأولى إصقله لأن هذا الاستعمل مبني على إصطلاحهم على ذلك كما أشير إليه للشرح فيما سيأتي بقوله: بسبب الغفلة عن إختلاف الإصطلاحين.

(4) القضية المعقولة: هي المفهوم العقلي المركب من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والخكم بمعنى وقوع النسبة أولاً ووقوعها فهذه المعلومات من حيث أنها حصلت في الذهن تسمى قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقا عند الإلم والمرد عنه بلعلم الإذعن والتسليم لا التصور.

(5) وهذا اصطلاح المنطقة والإ فهو لغة اللفظ الدال على معنى مفردا كن أو مركبا.

تامة او ناقصة اجباراً أو إنشاء<sup>(1)</sup> وهو يطلق ايضاً تارة على للعقول واخرى على للمفوض إشتراكاً او حقيقة<sup>(2)</sup> ومجازاً فان جعلنا التعريف ههنا للقضية للمعقولة يكون بمعنى المركب للعقول وإن جعلناه للمفوضة فبمعنى المركب للمفوض<sup>(3)</sup> ولا يجوز أن يراد كلاهما معا إذ المعين للشركان وكذا للمعنى الحقيقي والمجازي لا يجتمعان في الإرادة في إطلاق واحد على ما بين في موضعه. (يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه او كاذب فيه) فصل يخرج الإنشائيات وللمركبات الناقصة لأن احتمال الصدق والكذب من خواص القضية كما هو الحق وهو المشهور وعليه الجمهور، ولم يفرق بعضهم بينها وبين المركب التقديدي في احتمال الصدق والكذب باعتبار انه يشير الى النسبة الخبرية، ورد بأن إطلاق احتمال الصدق والكذب على المركب التقديدي مجرد ما يشير اليه يقتضي صحة إطلاق احتمالهما على الإنشائي باعتبار ما يستلزمه من النسبة الخبرية ولم يقل به أحلفاً<sup>(4)</sup>.

ثم ان احتمال الصدق والكذب إنما هو بالنظر الى محصل مفهوم القضية ومجرد ماهيتها، وهو ثبوت شيء<sup>(5)</sup> لشيء او سلبه عنه مع قطع النظر عن خصوصية ذلك المفهوم وخصوصية القائل والمخاطب فلا يخرج عنها قول الله وقول الرسول وما هو بديهي الصدق والكذب، فإننا إذا قطعنا النظر عن خصوصية القضية وخصوصية القائل وغيرهما من الخصوصيات لاحتضنا محصل مفهومها وجدناها إما ثبوت شيء لشيء او سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب بلا مرية.

(1) الظاهر أخبراً أو إنشاءً.

(2) قل: عبد الحكيم القول يراف المركب صفة اللفظ لأنه مادل جزئه على جزأ معناه والمعنى إما يوصف به بلوضع بناء على ما نص عليه قس في أول مباحث المعنى المفردة فقول حقيقة في المفوض مجز في المعقول على عكس القضية أهو المتبادر من كلام الشرح أنه يجري في القول ما قيل في القضية وهو غير صحيح.

(3) وعلى الأول الظاهر يراد بلحتمل الصدق والكذب تجويز العقل لهما في نفس ذلك القول، وعلى الثاني تجويزه لهما في ملو له قلبه العطل.

(4) لعل وجه التمثل أن المركبت النقصية والإشكالية، إن ورد الإعتراض بها فليما يرد على التعبير بلحتمل الصدق والكذب لا على التعبير المصنف وذلك لأن المراد بالصحة الصحة بحسب اللغة ان يقل للمتكم بالكلام الإشكالي والمركب التقديدي أنه صادق فيه أو كاذب فيه وورودها على التعبير المذكور أيضاً مدفوع بليراد بلحتمل الصدق والكذب لاحتماهما باعتبار المعنى الموضوع له للفظ.

(5) وذلك أن ثبوت شيء لشيء أن يطلق الواقع كن صدقاً والا كن كذباً فليثبت ينقسم إلى قسمين فكل ثبوت يحتمل الصدق والكذب وتعيينه لأحد الإحتمالين يأتي من الخارج والله أعلم.

ثم أن الصدق والكذب مطابقة الحكم وعدم مطابقتها للواقع ، وتوضيحه : أن الشيعيين الذين أوقع بينهما نسبة حكمية لا بد وأن يكون بينهما مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة التامة للفهومة من اللفظ<sup>(1)</sup> نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك أو سلبية بأن يكون هذا ليس ذاك فهذه النسبة تسمى الواقع والخارج ونفس الامر فموافقتها النسبة الذهنية للفهومة من الكلام لتلك النسبة الخارجية بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعلمها بأن تكون إحداهما ثبوتية والآخرى سلبية كذب هذا ما عليه الجمهور وهو الحق والمذهب للنصور.

وقيل الصدق والكذب مطابقة الحكم وعلمها للإعتقاد وقيل للواقع والاعتقاد جميعا وكل منهما مردود وقد بين في المطولات، ثم ان الصدق والكذب وصفان للقضية اولا وبالذات<sup>(2)</sup> وللقاتل ثانيا وبالعرض فلو عرفها بأنها قول يحتمل الصدق والكذب لكان احصر وأولى<sup>(3)</sup> فافهم<sup>(4)</sup>.

ثم لما عرف القضية وبينها أراد أن يبين أقسامها فقال: (وهي) أى القضية (إما حملية) إن اخل طرفاها الى مفردين بالفعل او بالقوة (كقولنا زيد كاتب) وزيد قائم يضاده<sup>(5)</sup> زيد ليس بقائم (وإما

(1) قوله: المفهومة من اللفظ: وذلك ان اللفظ يدل على ما في الذهن فن الإنسان مالم يوقع النسبة بين الشيعيين في الذهن لا يأتي باللفظ الدال عليها وليس معنى إيقاعها في الذهن اعتقاد وقوعها قد يوقعها في الذهن كذا وينلفظ بها كذا بل بالكلام الخبري ينلفظ به على أن نسبته موافقة لما في الذهن ومقصوده أن يقيد أن ما في الذهن مطلق لما في الخارج سواء طبقها في اعتقاده أو في الواقع لم لا وتحقق ذلك أن هناك خمسة أمور. الأول: الواقع والثاني: العلم به أو عدم العلم به. والثالث: النسبة الذهنية. والرابع: القضية الذهنية الموركة من الألفاظ الذهنية المتخيلة. والخمسة: القضية للفظية فلعلم أن وجد مطلق للواقع البتة لكه قد لا يوجد، والثلاثة الأخيرة متطابقة البتة وهي أن طبقت العلم والواقع أو الواقع فقط فصلافة وإن لم يطبقه فكذبته. والله أعلم.

(2) لأن المطابقة للواقع وعلمها الملحوظان في تعريفهما معتبرتان بالنسبة إلى الحكم الذي هو جزءا من القضية ولأن القضية قائمة بالقلل وصف القائل بهما ثانيا ويلعب.

(3) وجه الإحصائية ظاهر، وأما أنه أولى فلائه قد جعل الصدق والكذب فيه وصفا للقضية وأما في تعريف المصنف فقد جعلنا وصفين للقلل ولأن هذا التعريف تعريف للشيء بحل نفسه وتعريف المصنف تعريف للقضية بحل متعلقها وهو القائل.

(4) قوله: فافهم: لعل وجه الإشارة إلى أن وجه العول هو أن المتبذر من قولهم يحتمل الصدق والكذب هو الإحتمال اللفظي مع أن ملول القضية هو الصدق ولحتمل الكذب لحتمل عقلي فمن أجل ذلك عدل عن هذا التعريف.

(5) مثل لما طرفه مفردان بقوة لأن كلا من زيد قلم ويضله جملتان ويمكن التعبير عنها بهذا. ذلك وأما مثل القضية التي يكون الموضوع مفردا بقوة والمحمول مفردا بالفعل فكقولنا زيد قلم قضية فله يمكن التعبير عنه بهذا قضية وعكسه زيد قلم أبوه.

شرطية) ان لم ينحل طرفها<sup>(1)</sup> الى مفردين لا بالفعل ولا بالقوة وسيأتي عن قريب تحقيق هذا الإحلال وعدمه (متصلة) وهي التي حكم<sup>(2)</sup> فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير على تقدير صدق قضية أخرى (سواء تحقق صدق احد القضيتين اولاً)<sup>(3)</sup> وسواء كان على تقدير الزوم او على تقدير الاتفاق (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فانهار موجود) فانه حكم في هذه القضية بصدق وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس لزوماً (سواء تحقق وجود الليل اولاً)<sup>(4)</sup> وهذه موجبة ، والسالبة ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فحكم فيها بعدم صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع الشمس لزوماً (سواء تحقق وجود النهار اولاً)<sup>(5)</sup> وسيأتي أمثلة الاتفاقية (وإما منفصلة) وهي التي حكم فيها بالتساوي بين القضيتين أو بعلمه في الصدق والكذب معا أو في الصدق وحده أو في الكذب فقط (كقولنا العبد اما زوج) والعبد (اما فرد) فحكم فيها بالتساوي بين القضيتين وهما العبد زوج والعبد فرد في الصدق والكذب جميعا لأن كون العبد زوجا وكونه فردا لا يجتمعان ولا يرتفعان وسيأتي تفاصيل أقسام الشرطية وموجباتها وسوابها وأمثلة كل منهما ان شاء الله تعالى .

- (1) قوله ان لنحل طرفها: قل القطب الرازي: الأولى أن يخفف قيد الإحلال عن التعريف ويقبل المحكوم عليه وبه في القضية ان كنا مفردين أو بالفعل أو بالقوة سميت عملية والإشراطية هذا هو المطلق لما ذكره الشيخ في الشفاء وذلك لأن نحو زيد قلم يضلده زيد ليس بقلم ..... إلى جملتين لا إلى مفردين لا بالفعل ولا بالقوة ولا يفيد في دخول التعميم إلى ما بالفعل وما بالقوة وأما الشرطية فإن جزئها قبل الإحلال وان لم يكتا بجملتين إلا أنهما ليسا بمفردين أيضا بل مركبان وأما بعد الإحلال فطرفاها يتحولان إلى جملتين فالتعبير بالانجلا مضر بالنسبة إلى كل من الشرطية والعملية لخروج المثل المذكور عنها ودخوله في الشرطية فيكون تعريف العملية غير جامع وتعريف الشرطية غير منع وعق السيلكوتى على قوله الأولى قل: لم يقل الصواب لأنه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يرد عليه شيء كما اختاره المحقق الفخراني من المنقوض بلفظ بل بقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حل كونه جزءا من القضية وعند إفادة حكمها والعملية تحل إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حل اعتبار الحكم الحملي بينهما بخلاف الشرطية فله لا يصح فيها هذا ذلك عند إفادة الحكم الشرطي فهي لا تحل إلى شيئين يمكن التعبير عنهما بمفردين عند قصد إفادة الحكم الشرطي ولما كان في هذا التوجيه تكلف في تفسير المفرد بقوة ولزم لستر الك قيد الإحلال قل الشرح والأولى .
- (2) قل ميرزاهد: الحكم يطلق على أربعة معان، الأول: جزأ القضية أي وقوع النسبة أو لا وقوعها الثاني المحكوم به والثالث القضية من حيث تشتملها على ربط أحد المعنيين بالآخر أو سلب الربط والرابع التصديق والمراد ههنا هو المعنى الرابع ويحتمل الأول بأن تكون الباء فيها اللين عطلا .

(3) ما بين القوسين غير مفهوم فليحذر .

(4) ما بين القوسين غير مفهوم فليحذر .

(5) ما بين القوسين غير مفهوم فليحذر .



ثم ان معنى الانحلال حذف الادوات الدالة على الحكم الذى به يكون القضية قضية ، فاذا حلفنا عن قولنا زيد هو عالم وقولنا زيد ليس بعالم لفظ هو الدال على الايجاب وليس الدال على السلب بقي زيد عالم وهما مفردان بالفعل واذا حلفنا عن قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعن قولنا العبد إما زوج وإما فرد لفظي إن والفاء الدالتين على الاتصال ولفظة إما الدالة على الانفصال بقي الشمس طالعة والنهار موجود والعبد زوج والعبد فرد وكل منها قضية لا مفرد ، ولما كان للفرد ههنا أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة دخل فى العملية نحو زيد عالم يضاهه زيد ليس بعالم ونحو الشمس طالعة يلزمه النهار موجود وزيد قائم قضية فإن كلاً منها يمكن التعبير عن طرفيها<sup>(1)</sup> بلفظين مفردين<sup>(2)</sup> بأن يقال هنا ذاك وللوضوع محمول أو نحو ذلك وأورد عليه أن الشرطية أيضاً تتحلل الى مفردين بالقوة بأن يقال هنا ملزوم لذلك<sup>(3)</sup> وهذه معانيد لذلك مثلاً فينلج الشرطيات كلها فى العملية فلا تكون تعريف العملية مانعا ولا تعريف الشرطية صادقا على فرد من أفرادها .

وأجاب عنه السيد العلامة بأن المعنى بالمفرد ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءاً من تلك القضية<sup>(4)</sup> وعند إفادة حكمها والعمليات تتحلل الى شيئين يمكن أن يعبر عنهما بلفظين مفردين كهذا ذاك وللوضوع محمول حال كون هذين اللفظين موضوعاً ومحمولاً وحال كونهما مفيدين حكم

(1) وإن كن معناها معنى الشرطية .

(2) لكن قبله الانحلال وذلك لأنه لا حكم بعد الانحلال فلا يمكن التعبير عن الطرفين بما هو مشتمل على الحكم وهو هذا ذاك أونحوه فلحكم هنا قد أتى به قبل انحلال القضية وقد عبر فى القضية الثانية عن طرفي القضية الأولى بلفظين مفردين مع بقاء القضية على حلها من كونها عملية وكون الموضوع موضوعاً والمحمول محمولاً وأما القضية الشرطية فلو عبرت عنها قبل الانحلال بنحو هذا ملزوم لذلك فلا تبقى شرطية بل تتحول إلى عملية وتتحوّل المقدم إلى الموضوع والتالى إلى المحمول فلم يرد بالانحلال إلى المفردين فى تعريف العملية التحول إلى مفردين أعم من أن يكون التحول بمجرد الانحلال أو بعد التعبير عن تلك القضية بقضية أخرى من نوعها والشرطية يتحول طرفاها إلى مفردين لكن بعد التعبير عنها بقضية حمليتي هي ليست متنوعا والله أعلم .

(3) فيه أن هذا ليس من الانحلال .... شئى وإنما هو تعبير عن قضية تتحلل لتحللها بقضية أخرى لازمة لها وكذلك القول فيما سبقت .

(4) أي القضية الموجودة قبل التعبير عند إفادة حكم هذه القضية الموجود قبل التعبير والقضية العملية التى طرفاها جملة أو أحدهما جملة إذا عبرت عن طرفيها أو أحدهما بمفرد يكون هذا المفرد أيضاً كصا له جملة جزءاً من القضية العملية ويكون أيضاً جزءاً منها مع إفادة القضية الحكم الذى كئت تعينه قبل الانحلال وهو ثبوت شئى لشئى بخلاف الشرطية فذلك إذا عبرت عن طرفيها بلطفو بتصير القضية عملية ولا يبقى هذا المفرد جزءاً من القضية الشرطية بل يصير جزءاً من العملية ولا تبقى القضية مفيدة حكمها الأصلية وهو ثبوت شئى عند شئى فى المتصلة أو معقدة شئى فى المنفصلة .

أصل القضية التي قبل الاخلال بخلاف الشرطية<sup>(1)</sup> فإن قولنا هذا ملزوم لذلك أو معاند له ، وإن كانا مفردين لكنهما ليسا مقدما وتاليا ولا يفيد أن الحكم الاتصال أو الانفصال الذي في أصل القضية قبل الاخلال<sup>(2)</sup> والتعبير عن طرفيها بالمقدم<sup>(3)</sup> والتالي أيضا لا يفيد أن الحكم الاتصال أو الانفصال فالشرطية لا تحل بطرفيها الى شرطين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين عن قصد إفادة الحكم الذي فيها (والجزء الأول من الجملة) كريد في قولنا زيد كاتب والمراد بالاولية ما هو بالطبع وبحسب الرتبة<sup>(4)</sup> لا ما هو بحسب الكثر فيدخل فيه الجملة الفعلية كضرب زيد والجملة الاسمية التي آخر موضوعها نحو في النار رجل (يسمى موضوع) لوضعه لأن يحكم عليه بشيء ويقال له المحكوم عليه أيضا (و الجزء الثاني) منها بحسب الرتبة<sup>(5)</sup> نحو كاتب وضرب في النار في الأمثلة المذكورة يسمى (محمولا) لوضعه لأن يحمل على شيء ويقال له المحكوم به أيضا.

(اعلم) أن أجزاء القضية ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحكوم عليه وهي الحكم بثبوته له أو نفيه عنه كذا<sup>(6)</sup> قيل والحق أنها أربعة. المحكوم عليه، والمحكوم به، والنسبة التي هي مورد الإيجاب، والسلب،<sup>(7)</sup> والحكم الذي هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة<sup>(8)</sup> فأنا إذا تعقلنا<sup>(9)</sup> زيدا وكاتبا مثلا والنسبة أعني مجرد مفهوم كون الكاتب ثابتا لزيد أو غير ثابت له لا يحصل القضية ويظهر ذلك في الشك فإنه يتعقل الترفين والنسبة بينهما من غير حكم ثم إذا زال الشك وأدرك

- 
- (1) فله لا يمكن التعبير عن أطرافها باللفظ مفردة فلا يقل هذه القضية تلك القضية بل إن تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية . ولما إن تتحقق هذه القضية أو تتحقق تلك القضية وهي ليست باللفظ مفردة .
  - (2) الصواب قبل التعبير لأنه لا تحليل .
  - (3) بأن يقال المقدم ملزوم للتالي أو معاند له .
  - (4) أي المرتبة بحسب المعنى لأن طبيعة المعنى يقضي تقديم المسند إليه على المسند وهذا لا ينافي أن الفاعل رتبة التأخير لأن تلك إنما هو بالنظر إلى الأحكام اللفظية .
  - (5) قوله بحسب الرتبة المراد، الرتبة بحسب الطبع فإن الطبع يقضي بتقدم الذات الذي هو الموضوع على الوصف الذي هو المحمول وليس المراد الرتبة بحسب قواعد اللغة العربية فلا يورد أن الرتبة الفاعل التأخر .
  - (6) صيغة تقريبي وهذا مذهب المتقنين .
  - (7) وتسمى بالنسبة بين بين .
  - (8) وتسمى النسبة الحكمية بمعنى النسبة التي هي الحكم وقد تسمى به النسبة بين بين بمعنى أنها لها مورد للحكم .
  - (9) قوله: فلما إذا تعقلنا إلى قوله ذهب إلى اتحاد النسبتين: كلامه يفيد أن الأمر الذي لم يسيته المتقدمون هو الحكم لا النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب مع أن الأمر بلعكس فله لا يتصور تكون القضية بدون الحكم الذي هو الإيجاب والسلب .

الذهن<sup>(1)</sup> أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أعني أن المحمول ثابت للموضوع أو ليس بثابت له تحصل القضية بلا مرية. والنسبة كما تطلق على مورد الإيجاب والسلب كذلك تطلق على الحكم فمن جعل الأجزاء ثلاثة فقد غفل عن هذا فذهب<sup>(2)</sup> إلى اتحاد النسبتين ولما كان مقصود للمصنف بيان الأجزاء اللفظية إقتصر على بيان المحكوم عليه وبه وسكت عن الجزئين الآخرين. فإن قيل الأجزاء اللفظية ثلاثة للموضوع والمحمول والرابطة التي تدل على الحكم والنسبة كهو في زيد هو عالم فلم لم يذكر الثالث. قلنا كأنه نظر إلى أن الرابطة كثيرا ما يترك ذكرها فإقتصر على ما هو أكثر ذكرا (والجزء الأول من الشرطية) نحو إن كان الشمس طالعة في قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (يسمى مقدمات<sup>(3)</sup>) لتقدمه وللمراد بالأولية والتقدم ههنا هو ..... سواء تقدم في الذكر أيضا كما في المثال المذكور أو تأخر كما في قولنا النهار موجود إن كانت الشمس طالعة. وتقدير الجزء في أمثال هذا على ما هو مذهب البصريين إنما هو لأمر لفظي لا يساعده مقاصد هذا الفن.

(و) الجزء (الثاني) من الشرطية كالنهار موجود في المثالين المذكورين (يسمى تاليا) لتلوه وتبعيته للمقدم (والقضية) تقسيم ثان للقضية مطلقا<sup>(4)</sup> إلا أن اللص بين ظاهر الكلام على الحمالية حيث أتى بجميع الامثلة منها وترك التعرض لإيجاب الشرطية وسلبها وخصوصها وحصولها وإتمامها وسنبه على كل منها على سبيل الإيجاز إن شاء الله تعالى. فالقضية الحمالية: (إما محجية) وهي التي حكم فيها بثبوت

- (1) قوله: وأدرك ذهن: إشارة إلى أن الحكم عبارة عن الإدراك الذي هو لفعل كما عليه الجمهور. وبعضهم، كلوازي والنقطة التي يجعله عبارة عن الإيقاع والإنتزاع وهما من الأفعال قل: لنقتلني في التهذيب العلم إن كن ادعنا للنسبة قصديق، والإقتصور. قل: لسيكوتني والذي دعاهم إلى مخالفة الجمهور مع أن الظاهر أن الحق معهم ما قبله العلماء من أن المعبر في الإيمان هو التصديق المنطقي والإيمان لا يكي في التحقق مجرد الإدراك فإنه متحقق في بعض الكفار بل لا بد معه من الإدعاء الذي هو الإيقاع لكن على هذا مزيد أجزاء القضية على الثلاثة أو على الأربعة ولا قبل به.
- (2) الصواب فذهب إلى عدم ثبوت النسبة بين بين التي هي مورد الحكم وذلك لأن المتأخرين يقولون أن المنقذمين لا يستوتون النسبة بين بين ولا يقولون بلهم يستوتونها لكنهم يدعون تحلها مع النسبة الحكمية وحقق بعض المتحققين وأظنه الميرزاهد أن المنقذمين لا ينفون النسبة الحكمية لكنهم لا يجعلونها جزءا للقضية وذلك لأن النسبة بين بين الموجودة قبل الحكم تتحول هي نفسها إلى الحكم ولا تبقى عند الحكم جزءا من القضية لأن الشك يزول ولا يبقى عند الحكم وهو تحقيق بالقبول حقيق.
- (3) قوله مقدمات: بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم كقمة الجيش للجماعة المتقدمة ومقدم الكتاب وهو أولى من الفتح لا شعاره بالتقديم الذاتي بخلاف الفتح فإنه يفيد أن التقدم يجعل الجاعل ويؤيده مقلته بلتلي وقول الشرح لتقدمه ولو كل بلفتح لكن المنسب أن يقول لتقديم المتكلم إليه.
- (4) حمالية كئت أو شرطية.

الحمول للموضوع (كقولنا زيد كاتب) إذ حكم فيه بثبوت الكتابة لزيد (وإما سالبة) وهي التي حكم فيها بنفي الحمل عن الموضوع (كقولنا زيد ليس بكاتب) إذ حكم فيه بنفي الكتابة عن زيد. (وكل واحد منهما) أي من الحمالية السالبة (إما مخصوصة) وهي التي موضوعها جزئي حقيقي ويقال لها شخصية أيضا (كما ذكرنا) وهو مثال زيد كاتب، وزيد ليس بكاتب (وإما كلية مسورة) وهي التي موضوعها كلي بين فيها أن الحكم على جميع الأفراد بأدائها وسورها مأخوذ من سور البلد<sup>(1)</sup> (كقولنا كل إنسان كاتب) مثال للموجة الكلية للمسورة وسورها كل وأجمعون وطرا وقاطبة وكافة وعامة والألف واللام في مقام الإستغراق (و) كقولنا (لا شيء) أولا واحد (من الإنسان بكاتب) مثال للسالبة الكلية للمسورة وسورها لا شيء ولا واحد<sup>(2)</sup> (وإما جزئية مسورة) وهي التي موضوعها كلي بين فيها أن الحكم على بعض الأفراد بأدائها وسورها (كقولنا بعض الإنسان) أو واحد من الإنسان (كاتب) مثال للموجة الجزئية للمسورة وسورها بعض واحد (و) كقولنا (بعض الإنسان ليس بكاتب) للسالبة الجزئية للمسورة وسورها بعض ليس وليس بعض<sup>(3)</sup> (وإما أن لا يكون كذلك) بأن لا يكون موضوعها جزئيا حقيقيا أو كليا بين فيها كمية الأفراد كالا أو بعضا (وتسمى مهملة) لإهمال بيان الكمية بعلم ذكر السور (كقولنا الإنسان كاتب) مثال للموجة للمهملة (و) كقولنا الإنسان (ليس

(1) فكما سور البلد يحصر البلد ويحيط بها كذلك الأمر الذي يبين به كمية الأفراد يحصر الأفراد ويحيط بها بحيث يخرجها عن الشبوع الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض أيضا من غير حلجة إلى تمحل تكلف أنه سمي بلسم لكل قل السيلوتي ولو قيل سمي سور الحصر وتمييزه الحكم عن الإحتمال الآخر لكن ظاهرا في لكل قله الصلم عطر قوله يحصر الأفراد أي في الكل أو في الجزأ وقوله ويحيط بها غير صحيح لأنه لا أحاطة بالأفراد في الجزئية وإنما الموجود هو حصرها في البعض.

(2) ومنه وقوع النكرة في سياق النفي فإن السور كما صرح به في شرح التسمية قد يكون غير لفظ وليس منه لا شيء من الإنسان بكتب كما قد يتوهم لأن المطابقة يعنون لا شيء بجملتها أداة والإنسان موضوعا والكتب محمول لا نعم هو منه عند النحلة ومثله نحو لا رجل في الدار.

(3) والفرق بين بعض ليس وليس بعض أن ليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي كما في قولنا ليس بعض من الإنسان بحجر لوقوعه نكرة في سياق النفي ومثلها في إحتمال الأمرين ليس كل إذا اعتبر الكل المجموعي كان السلب الجزئي وإن اعتبر الكل الإفرادي كان السلب الكلي قل السيلوتي إنما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية إذا أريد به بعض ما دخل عليه بخلاف ما إذا أريد به بعض أجزائه نحو بعض الزنجي أسود فله حينئذ لا يكون موجبة جزئية بل مهملة لأن لفظ البعض عنوان القضية لا سورها كونه قل جزأ الزنجي أسود وله مفهوم كلي بصدق على كثيرين في الذهن لم يبين أن الحكم على بعض أفرادها أو كلها.

بكتّاب) مثال للسالبة للمهمة والمهمة في قوة الجزئية لتلازمهما ثبوتاً وإنتفاءً أنه كلما ثبت<sup>(1)</sup> الحكم على الأفراد في الجملة ثبت عليها مطلقاً وكلما إنتفى إنتفى ووجه الحصران الحكم في كل من الموجبة والسالبة إما على موضوع معين أولاً فالأول هي للخصوصية والثاني إما أن يبين فيها كمية الأفراد كلاً أو بعضاً أولاً فإن كان الأول فمحصورة كلية أو جزئية وإن كان الثاني فمهمة بالقسمة<sup>(2)</sup> مثلاً لا مربعة.

واعلم أن للص رحمه الله تعالى أثر القلاء ههنا حيث ثلث القسمة طرح الطبيعة عنها كما فعلوا كذلك إما لعدم استعمال لما في العلوم الفلسفية أو لقلتها وإما لكونها داخلية في الشخصية لأن نفس الماهية من حيث أنها صورة حاصلة في الذهن جزئي أي مقيدة بتقيد يميزها عن ما عداها من الماهيات فهي جزئي حقيقي لمطلق الماهية وأما لكونها داخلية في المهمة من حيث أنه حكم فيها على كلي أهمل بيان كمية الأفراد ورد عليهم بأن في كل من الوجوه نظراً أما الأول ففيه أنه يجب أن يكون قواعد الفن<sup>(3)</sup> عامة.

وأما الثاني ففيه أن الحكم على الماهية ليس من حيث أنها صورة شخصية<sup>(4)</sup> كيف<sup>(5)</sup> وجميع المحصورات بهذا الاعتبار موضوعها مشخص.

وأما الثالث ففيه أن المهمة في قوة الجزئية والطبيعة كما لا تصدق كلية كذلك لا تصدق جزئية إذ لا يصدق في قولنا الإنسان نوع بعض أفراد الإنسان نوع كما لا يصدق كل أفراد نوع<sup>(1)</sup> فلنا

- 
- (1) قوله لأنه كلما ثبت الحكم على الأفراد في الجملة أي على بعض الأفراد الذي هو أفراد منلول الجزئية ثبت الحكم على الأفراد مطلقاً الذي هو منلول المهمة ثبت الحكم على الأفراد في الجملة الذي هو منلول الجزئية وما إنتفى إنتفى وإكفى عن هذا الأخير لظهوره ولدلالته قوله لتلازمهما عليه.
  - (2) قوله فقسمة مثبته يجعل الكلية والجزئية قسماً واحداً.
  - (3) أي علة للموجودات والمعومات مع أن الفلسفة التي هذ العلم مقمة لها إنما يبحث فيها عن الأحوال الموجودات فقط فلنا وجب أن تكون قاعدة علة وجب أن تكون تقسيمته أيضاً علة للأقسام المحتاج إليها في الفلسفة وغيرها كالتقسية الطبيعية وذلك لأن
  - (4) بل من حيث أنها ماهية من الماهيات الكلية فلحكم على الحيوان بأنه جنس مثلاً ليس باعتبار أن مفهومه ممتاز عن سائر المفاهيم بل باعتبار شموله على الكثرة المختلفة الحقيقة وهكذا.
  - (5) قوله كيف وجميع المحصورات الخ أي كيف يصح الجواب بلخلافها في الشخصية بهذا الاعتبار فإنه يلزم عليه دخول جميع المحصورات في الشخصية لأن جميع المحصورات بهذا الاعتبار موضوعها مشخص وذلك لأن صورت بعض الأفراد ممتاز عن صورة جميع الأفراد مثلاً وبلعكس.

عدل عنه المتأخرون حيث ربعوا القسمة فقالوا إن كان للموضوع جزئياً مشحواً فمشخصية وإن كان كلياً فإن بين كمية الأفراد<sup>(2)</sup> فمحصورة وإلا فإن صلحت لأن تصدق كلية أو جزئية بأن يكون الحكم على أفراد الموضوع مع إهمال بيان كميتها فمهملة وإن لم يصلح لذلك بأن لا يكون الحكم على أفراد الموضوع بل على نفس الطبعة مطلقة كقولنا الإنسان حيوان ناطق أو مقيدة بالعموم كقولنا الحيوان من حيث عموم جنس والإنسان من حيث عموم نوع فطبيعية ولم يتعرض للص أيضاً للعلول<sup>(3)</sup> والتحصيل والجهات لقلة جلودها ولكونها محوجة إلى الطوال أبحاث لا يسعها الرسالة مع أنه إنما التزم فيها ما يجيب استحضاره للمبتدئ وهذه للمباحث ليست من ذلك كما لا يخفى هنا.

والقضية الشرطية أيضاً إما موجبة أو سالبة وكل منهما إما مخصوصة وشخصية وهي التي حكم فيها بالاتصال أو الانفصال في زمان معين على حال معينة<sup>(4)</sup> وإما كلية مسورة وهي التي حكم فيها بالانفصال والانفصال في جميع الأزمان على جميع الأحوال والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المتقدم بذكر

---

(1) يعني أن المهمة الحكم فيها على الأفراد قلنا كانت في قوة الجزئية التي الحكم فيها على الأفراد. ولما الطبيعية فحكم فيها ليس على الأفراد بل على المفهوم قلنا لا تصلح لا كلية ولا جزئية فكيف يدخل ما الحكم فيه على الطبيعة ..... ما الحكم فيه على الأفراد.

(2) كلا أو بعضاً فمحصورة كلية أو جزئية.

(3) الأولى الاقتصار على العول وترك التحصيل لأن المذكورة هنا من المحصلات.

قوله: والأوضاع: عطفها على الأحوال إثارة إلى أنه ليس المراد بالأحوال ما هو المتبلر منه وهي الحصلة في نفس الأمر بخلاف الأوضاع فإنه يشعر بعروض والاعتبار حصلة كانت أو لا وقد أشير إلى هنا بقوله لمكية الاجتماع مع المقدم حتى أنه لم يشترط إمكان تلك الأوضاع في نفسها ليشتمل ما إذا كان المقدم كذباً بقولنا كلما كان الفرس إنساناً كان حيواناً فإن معناه لزوم حيوانيته الفرس للإنسانية مع جميع الأوضاع التي يمكن اجتماعها مع إنسانية الفرس من كونه كلباً، وضاحكاً، ونطقاً إلى غير ذلك وإن كانت محلة في نفسها إرادة العطل.

قوله: فالأزمنة والأوضاع: مثل هذه العبارة في متن الشمسية.

وقل: التفتت لي: في شرح التهذيب أن الأوضاع تغني عن الأزمان، والمراد بالأوضاع أوضاع المقننة وهي الأحوال المعرضة له بقليل إلى ما عداها من الأمور الممكنة الاجتماع معه وكل واحد من المجتمعين يحصل له حصة بقليل إلى الأحوال وهو كونه مجتمعا له مقلربا إليه.

(4) قوله: في زمان معين على حل معينة: عبارة شرح الشمسية هكذا وأما خصوص الشرطية فتعين بعض الأزمان والأحوال وعلق عليه إليه بقوله إما معا أو منفردا وقل: السوقي معلق عليه أي فبالصريح ببعض الأزمان أو ببعض الأحوال أو بهما معا فلو في كلامه بمعنى أو أوالو قيل قوله: على حل هنا. ولما في الكلية والجزئية فلا بد من اجتماع الأزمان والأوضاع بل هما مثلاً زمان لأن بعضية أحدهما لا على التعيين يستلزم بعضية الآخرى كذلك إذ لا يتحقق لأوضاع بدون الزمن ولا الزمن بدونها وكذلك في جلب الكلية: والله تعالى أعلم.

السور وإما جزئية وهي التي حكم فيها في بعض الأزمان على بعض الأحوال والأوضاع وإما للمهمة وهي التي لم يبين فيها كمية الأزمان كلا أو بعضا بإعمال السور.

فالأزمنة والأوضاع في الشرطية بمتزلة أفراد الموضوع في الحمالية ووجه حصر هو أن يكون الحكم في زمان للعين أولا الأول مخصوصة والثاني إما أن يبين فيه كمية الأزمان بعضا أو كلا أولا الأول محصورة كلية أو جزئية والثاني مهمة.

وسور للوجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة. وسور للوجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية في المتصلة قد لا يكون وليس كلما وليس متى وليس مهما وفي المنفصلة قد لا يكون وليس دائما والأمثلة غير خفية والتفصيل مبسوط في المطولات.

ولما فرغ عن بيان أقسام مطلق القضية أو القضية الحمالية أراد أن يبين أقسام القضية الشرطية للمتصلة<sup>(1)</sup> والشرطية للمنفصلة وقدم للمتصلة قتال<sup>(2)</sup> (والتصلة) قد سلف تعريفها على إطلاقه.

(إما لزومية) وهي التي حكم فيها بصلق التالي أو لا صلقة<sup>(2)</sup> على تقدير صلق للمقدم لعلاقة<sup>(3)</sup> موجبة لذلك كالعالية وهي أعم من أن يكون للمقدم علة للتالي (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أو بالعكس كقولنا إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو يكون للمقدم والتالي معلولي علة واحدة كقولنا إن كان النهار موجودا فالعالم مضيء وكالتضاييف<sup>(4)</sup> وهو كون الشئين بحيث يلزم من تعقل أحدهما تعقل الآخر كالأبوة والبنوة كقولنا إن كان زيد أبا عمرو فعمرو ابنه وبالعكس وقد

(1) أي من حيث أنها شرطية متصلة أو منفصلة لأن الأقسام الآتية خصة بهما لا تجري في الحمالية بخلاف الأقسام السابقة فبها مشتركة.

(2) قوله: أو لا صلقة والمراد به سلب الإنصل لا لتصل السلب فإن ما حكم فيها بالمتصل السلب موجب لا سلبية كما في قولنا إن كنت الشمس طالعة فليس الليل موجودا وتشبيهه هنا لحمالية المعهولة المحمول.

(3) قوله: لعلاقة... الخ هذا في الموجبة وأما في السالبة فلحكم فيها بلا صدق التلي لعلاقة الموجبة لصدقه فقول لعلاقة موجبة لذلك أو لعمها أتم الكلام. وقد أجب بأن المراد أنه يلاحظ في السالبة العلاقة عما أي أنه لا علاقة تقتضي الإنصل بين الطرفين فإن علة العدم عدم علة الموجود كما بين في محله.

(4) قوله: وكالتضاييف: عطف على قوله كالعالية: فالعلاقة هنا التضاييف لا للعالية.

يقال أنه من قيل كون اللقلم والتالي فمعلولي علة واحدة وهي التولد في هذا المثال وما ذكر من جميع الأمثلة موجبات ومثال السالبة ليس إن كان الشمس طالعة قليل موجود.

(وأما اتفاقية) وهي التي حكم فيها بصدق لتالي أو لا صدقة على تقدير صدق للقدم لا لعلاقة أو لا لاعتبارها بل مجرد توافف الجزئية في الصدق (كقولنا إن كان الإنسان ناطقا فالخمار ناهق) أو كقولنا ليس إن كان الإنسان ناطق فالخمار عالم.

فإن قلت<sup>(1)</sup>: الاتفاقية مشتملة على العلاقة لأن للعية في الموجود أمر ممكن فلا بد من علة تقتضية<sup>(2)</sup> قلت نعم<sup>(3)</sup> إلا أنهم لما لاحظوا للقدم فإن اطاعوا على أمر يقتضي صدق التالي على تقدير صدقة ظاهرا واعتبروا ذلك الأمر سموا للمتصلة لزومية وإلا اتفاقية ثم أن الاتفاقية على ما فسرناها لا بد من صدق طرفيها ويسمى اتفاقية خاصة وقد تطلق على التي حكم فيها بصدق لتالي على تقدير صدق للقدم لا لعلاقة سواء توافقنا في الصدق أو لا كقولنا إن كان الخلاء موجودا فالإنسان ناطق<sup>(4)</sup> وتسمى هذه اتفاقية عامة لكونها أعم من الأولى (وللنفصلة) قد سبق أيضا تعريفها على الإطلاق (إما حقيقة) وهي التي حكم فيها بالتأني أو علمه بين القضيتين في الصدق والكذب معا كما هو حقيقة الانفصال (كقولنا العبد إما زوج وإما فرد) فإنه حكم فيه بأن هذا العبد فرد لا يصلقان ولا يكذبان معا بل إن صدق إحداهما<sup>(5)</sup> كذب الأخرى لا محالة وهذا معنى التأني في الصدق والكذب معا وهذا مثال للموجة ومثال السابقة ليس هنا الإنسان كاتباً أو تركيا فحكم فيه بنفي التأني بين هذا الإنسان كاتباً وهذا الإنسان تركي في الصدق والكذب جميعاً فالسابقة الحقيقة أعم من الموجبة الحقيقية لأن طرفيها قد

(1) قوله: فإن قلت الاتفاقية مشتملة على العلاقة يعني أئنة مع أن تعريف الاتفاقية يدل على أن العلاقة قد توجد وقد لا توجد.

(2) ومن المقرر أن الممكن مالم يصر وجبا لا يوجد.

(3) قوله: قلت نعم أقول التحقيق أن لزوم مبنى على اعتبار العلاقة الخاصة المشعور بها فإن إرادة الله علاقة علمة لإجتمع الممكّنات في الوجود فهي غير معتبرة في لزوم فإذا وجدت العلاقة الخاصة وشعر بها الحكم واعتبرها علاقة في الحكم بالانصل فلمتصلة لزومية وإلا اتفاقية فلصوب أن يقول إلا أنهم قلوا إذا لاحظ الحكم بالانصل المقدم فلن اطلاع على أمر يقتضي صدق لتالي على تقدير صدقة ظاهر أو اعتبر ذلك الأمر كملت المتصلة لزومية وإلا اتفاقية وذلك لأن الملاحظ هو الحكم بالانصل وليس المنطقة والله أعلم.

(4) المقدم فيها كلب لأن للخلاء أمر موهوم يحكم الوهم بوجوده وإما العقل فيحكم بئنه عدم محض.

(5) الضمير راجع إلى القضيتين الملول عليهما بما تقدم هن أجل ذلك إلى بلحدي والأخرى مؤثنتين.



يصلقان وقد يكذبان وقد يصدق أحدهما ويكذب الآخر بخلاف الموجبة<sup>(1)</sup> وأعم أيضا من مانعة الجمع والخلو سالبين أو موجبتين لما ذكر وقوله<sup>(2)</sup> (وهي مانعة الجمع والخلو معا) وكذا قوله فقط في الآخرين مما لا حاجة إليه<sup>(3)</sup> ولعله إشار بذلك إلى التعريفات فافهم<sup>(4)</sup> (وإما مانعة الجمع فقط) وهي التي حكم فيها بتنافي القضيتين أو بعلمه في الصديق فقط مع إمكان اجتماعهما على الكذب في الموجبة وعلى الصديق في السالبة (كقولنا هذا شيء إما حجر أو شجر) مثال للموجبة فإنه حكم فيها بأن هذا حجر وهذا شجر لا يصلقان مع جواز كليهما بأن يكون إنسانا مثلا وهذا معنى الحكم بالتنافي في الصديق فقط ومثال السالبة ليس إما أن يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرا فحكم فيه بين هذا الشيء لا حجر وهذا الشيء لا شجر بنفي لتنافي في الصديق فقط لأنهما يصلقان معا ولا يكذبان كيف ولو كذبا لكان الشيء حجرا أو شجرا معا وهو مح 000 (وإما مانعة الخلو فقط) وهي التي حكم فيها بالتنافي بين الجزئين أو برفعه في الكذب فقط مع إمكان اجتماعهما على الصديق في الموجبة وعلى الكذب في السالبة (كقولنا زيد إما أم يكون في البحر وإما أن لا يغرق) مثال للموجبة فإنه حكم فيها بين زيد في البحر وزيد لا يغرق بالتنافي في الكذب فقط فيجوز صلتهما ويمتنع كذبهما معا كيف وإن كذبا يلزم أن لا يكون في البحر وأن يغرق وهو مح.. ومثال السالبة ليس إما أن لا يكون زيد في البحر وإما أن يغرق فهما لا يصلقان معا وقد يكذبان تنبه.

إعلم أن كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الجمع وصدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الجمع وعلى هذا للنوال

- 
- (1) فله لا بد فيها من صدق أحدها وكذب الآخر.  
(2) أي قوله معافي وقوله وهي ملعة الجمع والخلو معا.  
(3) لأن المقصود بين الأسماء الأقسام والقود الثلاثة خروجه عن الأسماء إلا أن المقصود يبين الأسماء مع الإشارة إلى التعريفات والعلل الثلاث إذا لوحظت تعريفات لا بد من القود  
(4) لعل وجه الإشارة إلى أن قوله معاملا لا حاجة إليه إلا لزيادة الإيضاح والحسن المقصد فقط ولما قيط فقط فاحتاج إليه من حيث الإشارة إلى التعريف.

الكلام من جانب ساليتهما ففطن<sup>(1)</sup> وإن كل شيئين يصدق بين عينيهما منع الجمع يصدق بين نقيضهما منع الخلو وبالعكس إذا توافقنا في الإيجاب والسلب وإما إذا اختلفا فيهما فالصادقة السالبة للمتفة في النوع<sup>(2)</sup> والأمثلة المذكورة إشارة إلى كل من ذلك فنصير. ثم أن كلا من المنفصلة الثلاثة إما عنادية أو اتفاقية فالعنادية ما حكم فيه بالتساوي لعلة موجبة وذلك بأن يؤخذ مع الشيء نقيضه أو مساوي نقيضه كما في الحقيقة وأما<sup>(3)</sup> ما هو أخص من نقيضه كما في كناعة الجمع أو ما هو أعم من نقيضه كما في مانعة الخلو وأمثلتها ما مر في المتن والاتفاقية ما حكم فيه بالتساوي. بمجرد اتفاق الجزئين في ذلك بلا أمر موجب وذلك بأن لا يؤخذ مع الشيء نقيضه أو مساوي نقيضه كما في الحقيقة الاتفاقية ولا ما هو أخص من نقيضه كما في مانعة الجمع الاتفاقية ولا ما هو أعم من نقيضه كما في مانعة الخلو الاتفاقية مثال الحقيقة الاتفاقية قولنا هذا إما أسود أو لا كاتب للشخص الأسود الكاتب ومثال مانعة الجمع الاتفاقية قولنا هذا إما لا أسود أو لا كاتب للشخص المذكور ومثال مانعة الخلو الاتفاقية قولنا هذا إما أسود أو لا كاتب لهذا أيضا.

ثم اعلم أن كلا من مانعة الجمع والخلو بالمعنى المذكور مبين للحقيقة وقد تطلقان على ماهو أعم منها فيراد. بمانعة الجمع ما حكم فيه بالتساوي في الصديق مطلقا سواء حكم به في الكذب أيضا أو لا يراد بمانعة الخلو ما حكم فيه بالتساوي في الكذب مطلقا سواء حكم به في الصديق أو لا أيضا هذا. ولما كان ما سبق من أمثلة للمنفصلات كلها ذي جزئين والحال أنه يجوز أن يكون للمنفصلة ذات جزئين فصاعدا بينه بقوله (وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء ثلاثة) فصاعدا (كقولنا العدد إما زائد أو

(1) قوله: ففطن وذلك لأن الإيجاب والسلب على طرفي النقيض ففي أي ملة صدق الإيجاب باعتبار لا بد أن يكذب فيها السلب بذلك الاعتبار وبلعكس وكذلك منع الجمع ومنع الخلو بلمعنى الخلو على طرفي النقيض ففي أي ملة صدق موجبة منع الجمع كذب فيها موجبة منع الخلو وبلعكس وكتب في ملة صدق موجبة منع الجمع سلبتها وصدق سلبية منع الخلو وكذلك كذب في ملة صدق موجبة منع الخلو سلبتها وصدق سلبته منع الجمع وقس على هذا الحكم من طرف السؤال.

(2) هذا إذا لوحظ الأصل موجبا وإما إذا لوحظ سلبا فلصلافة الموجبة المتفقة في النوع والله أعلم.

(3) قوله: وأما ما هو أخص من نقيضه كما في الحجر والشجر فنلخص من نقيض الشجر وهو اللاشجر فله يشمل الحجر وغيره ومثل ملعة الخلو اللا حجر واللا شجر فنلخص من بينهما الخلو لا اجتماعهما في الإنسان مثلا ونقيض اللا حجر وهو الحجر أخص من اللا شجر وبلعكس هو ظاهر.

مساو أو ناقص) مثال للحقيقة ومثال مانعة الجمع قولنا هذا الشيء إما حجر أو شجر أو حيوان ومانعة الخلو مثل هذا الشيء إما لا حجر أو لا شجر أو لا حيوان وللمراد من زيادة العدد وتقصانه ومساواته كون ما اجتمع من كسورة زائداً عليه أو ناقصاً عنه أو مساوياً له والكسور تسعة العشر والتسع والثلث والسبع والسدس والخمس والرابع والثلث والنصف فالعدد الزائد كإثني عشر فإن له نصف هو الستة وثلاثا هو الأربعة وربعا هو الثلاثة وسدسا هو الإثنين فإذا اجتمعت يصير خمسة عشر فيكون زائداً والناقص كالأربعة فإن له نصفاً هو الإثنين ورعا هو الواحد فإذا اجتمع يصير ثلثة فيكون ناقصاً والمساوى كالستة فإن له نصفاً هو الثلث وثلاثا هو الإثنين وسدسا هو الواحد والمجموع ستة فيكون مساوياً قيل لا يتركب شيء من المفصلات من أكثر من جزئين لأن الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور إلا بين الجزئين<sup>(1)</sup> ضرورة أن النسبة بين الأجزاء متعددة لا واحدة فكيف تكون للمنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فصاعداً.

وأجيب بأن المراد ههنا ما هو بحسب الظاهر فكل من الأمثلة المذكورة منفصلة واحدة بحسب الظاهر ومتعددة عند التحقيق<sup>(2)</sup>. والحق ما ذكر في الحواشي الاحمدية من أنه يمكن أن يكون للمعنى من قولنا العدد إما زائد أو ناقص أو مساو مثلاً أن مجموعها لا يجتمع في العدد ولا يخلو العدد عن كل منهما<sup>(3)</sup> أعم<sup>(4)</sup> من أن يكون بين كل جزئين انفصال أو لا لأن كل جزئين<sup>(5)</sup> منها لا يجتمعان ولا

(1) كما أن النسبة في العملية إنما هو بين الموضوع والمحمول وفي المتصلة بين المقدم والتالي وتفرق في نوع النسبة فلسفية في العملية بلجمل وفي المتصلة بالزوم وفي المنفصلة بلعند.

(2) فلنفسر في مثل المتن العدد إما زائد أو لا وما ليس بزائد إما مساو أو ناقص.

(3) في بعض نسخ الحواشي الاحمدية عن كل واحد منها وهو غير صحيح لأنه يفيد أنه لا يخلو عن مجموعهما وفي بعضها عن واحد منها وهي مثل سلبقتها إن أريد العموم لكن ينبغي حمل الكلام على نفي الوحدة بقرينة مقابلتها بقوله إن مجموعهما لا يجتمع في العدد وإلا لكان عين المقلل لأن عدم الخلو عن كل واحد عبارة عن اجتماع المجموع وحصل ما ذكره أحمد أن المراد من قولنا العدد إما زائد أو ناقص أو مساو أن الأقسام الثلاثة للعدد لا تجتمع في العدد لأن التقسيم حقيقي وليس باعتباري ولا ترتفع عنه لا تحصر الأقسام فيها ومثل هذا المثل كل تقسيم حقيقي حصر للأقسام.

(4) قوله أعم من أن يكون بين كل جزئين انفصال كما في صورة منع الجمع أو لا كما في صورة منع الخلو لأن المثل الذي أتى به هذا الحقيقة وسيأتي مثل ملعة الجمع ومثل ملعة الخلو.

(5) فلهذا إذا اعتبر كذلك يكون المثل المذكور ثلاث منفصلات.

يرتفعان وإن كان ذلك محتملا وهذا للمعنى<sup>(1)</sup> انفصال واحد قد وجد بين المجموع لا يجتمع على هذا الشيء<sup>(2)</sup> مع قطع النظر عن الانفصال بين جزئين أيضا فيكون تركبها من أجزاء فوق اثنين على هذا الاعتبار بحسب الحقيقة والظاهر معا لا بحسب الظاهر فقط.

ومن هنا ظهر أن ما قالوا من أن الحقيقة لا تتركب من أكثر من جزئين وممانعة الجمع والخلو تتركبان تحكماً<sup>(3)</sup>.

وأن ما قال الفناري من أن الحق أنه إذا كان للراد بالانفصال انفصال واحد لا ينحقق إلا بين جزئين وأن مطلق الانفصال ينحقق بين جزئين وأكثر في الأقسام الثلاثة ليس بحق.

تنبيه: اعلم أن كل ما ذكر فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون منفصلة فإذا قلنا مثلاً هذا إما واحد وإما أكثر فإن أردنا للنفات بين هذا واحد وهذا كثير فالحقضية منفصلة مركبة من قضيتين وإن أردنا للنفات بين مفهومي الواحد والكثير في الحمل على هذا فالحقضية حملية شبيهة بالمنفصلة مركبة من موضوع واحد مرددة المحمول على ما فصل السيد العلامة وكذلك لا يجب أن يكون -أي كل ما ذكر فيه إرادة الانفصال- من المنفصلات الثلاثة بل قد يكون للمنفصلة الغير الحقيقية أقسام غير مانعة الجمع والخلو نحو رأيت إما زيد وإما عمراً ونحو العالم إما يعبد الله وإما ينفع الناس على ما نقله السيد العلامة عن الإشارة.

ولما فرغ من إقسام القضية شرع في بيان إحكامها فقال (التناقض) أن هذا بحث التناقض من أحكام القضايا وإنما قلناه لتوقف بعض الأحكام<sup>(4)</sup> عليه في الإثبات على ما سيظهر في العكس (وهو

---

(1) قوله وهذا المعنى الخ ولا فرق بينه وبين قولنا العدد إما زوج وإما فرد فلن المعنى فيه أن مجموعهما لا يجتمعن ولا يخلو العدد عن واحد منها فكما أن الانفصل هنا انفصل واحد كذلك هناك.

(2) ومن قولنا هذا الشيء إما لا حجراً أو لا شجراً أو لا حيواناً أن المجموع لا يرتفع عن هذا الشيء.

(3) لأنه إن اعتبر الانفصل بيت كل من الجزئين فلا موجه الانفصل بين أكثر من جزئين لا في الحقيقة ولا في غيرها وإن اعتبر الانفصل بين المجموع فيوجد أكثر من جزئين في الأقسام الثلاثة.

(4) أي قلناه على العكس لتوقف بعض أحكام العكس عليه.

اختلاف القضيتين) جنس لأن للمعرف<sup>(1)</sup> وهنا هو تناقض القضايا بليل أن الكلام في أحكامها باختلاف المفردات واختلاف مفرد وقضية ليس بداخل في المخلود حتى يحتاج إلى الإخراج والإختلاف الواقع بين المفردات بعلم<sup>(2)</sup> بالمقايضة كما صرح به السيد العلامة وبعضهم لغفلوه عن هذا قال<sup>(3)</sup> اختلاف القضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين المفردات وبين مفرد وقضية، (بالإيجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعلول والتحصيل وغيرهما وذلك لأن الشيء وعدوله قد يرتفعان وشيء ونقيضه لا يرتفعان قطعا كما لا يجتمعان ويانه أن قولنا زيد لا كاتب يرتفعان معا عند علم وجود زيد لأنهما موجبتان وللوجه تقتضي في كونها صادقة وجود للموضوع وقولنا زيد كاتب وزيد ليس هو بكاتب لا يرتفعان أصلا<sup>(4)</sup> لعدم اقتضاء السالبة وجود للموضوع<sup>(5)</sup> ومن هنا ظهر أن التناقض إنما يكون بين الشيء وسلبه لا بينه وبين عدوله ولنا ذهب بعضهم إلى عدم التناقض بين المفردات بناء على أنها مع اعتبار الحكم لم تكن مفردة وبدونه لم يكن إيجابا وسلبا هذا والحق الحقيق بالقول أن هذا

(1) قوله لأن للمعرف هنا كون المعرفة هو تناقض القضايا وأصح لكن هنا لا يقتضي أن يكون الجنس هو اختلاف القضيتين ولا عدم قول تناقض المفردتين ومفرد وجمله في جنسه باللازم هو إما عدم دخولها أو عدم بقائها إذا دخل فيه وأيضا يجوز أن يعتبر الجنس هو الاختلاف في جنسه وتعتبر إضافته إلى القضيتين فصلا فيصح ما قلناه البعض بهذا الاعتبار وقد التبس على الشراح الجنس بلمحدود حيث قل ليس بداخل في الجنس لا ما ليس بداخل في المحدود لأن فائدة القيود إخراج ما دخل في الجنس مما ليس بداخل في المحدود ثم ظهر لي بعد مراجعة حاشية السيد علي القطب أنني قد أخذ الشرح منها كثيرا من كلامه في هذا الشرح ومنه كلامه هنا أن مقصود الشرح بقوله لأن للمعرف إلخ أن المصنف إنما أخذ لاختلاف القضيتين جنسا للتناقض مع أن التناقض يجري في المفردات وإطراف القضايا كما قلوا في مباحث النسب من أن نقيضي المتسولين متسولين وغيرهما وكما سببني في عكس النقيض لأن للمعرف هنا هو تناقض القضايا إلخ لكن الشرح اختصر كلام السيد باختصارا محلا فأتى إلى عدم فهم المراد وبعد ذلك قوله: حتى يحتاج إلى الإخراج غير صحيح والصواب ببله فمن أجل ذلك أخذ لاختلاف القضيتين حسنا في تعريفه. والله أعلم.

قوله: ليس بحق: وذلك لأن كلام الفلاني مبني على أن الانفصال الواحد لا يمكن أن يكون إلا بين جزئين وقد علمنا أنه يمكن أن يكون بين أكثر.

- (2) أي يعلم منه أن تناقض المفردات هو اختلافهما بالإيجاب والسلب أي صورة الإيجاب والسلب والإفا لإيجاب والسلب إنما يؤخذان في النسبة التامة. والله أعلم.
- (3) يعني الشراح أن هذا البعض أخطأ من وجهين الأول حمل التناقض على المطلق، والثاني الإخراج بلجنس وقد علمت أن الأمر ليس كما قلناه الشرح ولو حمل البعض التناقض على المطلق لما صح إخراج تناقض المفردات منه.
- (4) قوله: أصلا: أي لا عند وجود زيد وهو ظاهر ولا عند فقد زيد كقولنا زيد كاتب يرتفع ح لإقتضاء الموجبة وجود الموضوع بخلاف السالبة.
- (5) بدليل صحة قولنا ليس شريك البلاري بموجود.

التقيد أعني الإيجاب<sup>(1)</sup> والسلب ليس<sup>(2)</sup> للإحتراز بل لتحقيق مفهوم التناقض لأن اختلاف القضيتين (بحيث يقتضي لذاته أن تكون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة) لا يكون إلا بالإيجاب والسلب على ما حققه السيد العلامة وأوضحه فقوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف الغير للفتضى سواء كان بالإيجاب والسلب أو لا كالاختلاف في مثل زيد ساكن ليس زيد. بمتحرك وكالاختلاف بالحمل والشرط وغيرهما.

وقوله لذاته إحتراز عن الاختلاف بالإيجاب والسلب للفتضى لصلق إحداهما وكذب الأخرى لكن لا لذاته بل بواسطة أو مخصوص مادة<sup>(3)</sup> نحو زيد إنسان زيد ليس بناطق ونحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان وقد يقال أن خصوص المادة داخل تحت الوسطة إذ من البين أنه من جزئيات الوسطة<sup>(4)</sup> صرح به بعض المحققين (كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) مثال التناقض بين للمخصوصتين ثم لما توقف تحقق التناقض بين القضيتين على اتفاقهما واشتراكهما في عدة أمور وتوقف تناقض الخصوصات على الاختلاف في الكمية أيضا بينوا ذلك تميما وتكميلا<sup>(5)</sup> لبيان ماهية وحقيقته فقال الأوائل أنه إنما يتحقق بعد اشتراكهما في الوحدات الثمانية وحدة الموضوع، ووحدة المحمول، ووحدة للكان، ووحدة الزمان، ووحدة الإضافة و"وحدة القوة والفعل" و"وحدة الجزء والكل" ووحدة الشرط وقد اتفقت للمصنف رحمه الله أثرهم فقال (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض<sup>(6)</sup> والاختلاف للذكور للوصوف بالحشية المذكورة (إلا بعد اتفاقهما) أي القضيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب (في الموضوع)

(1) لعل الصواب بالإيجاب والسلب.

(2) قوله ليس للإحتراز: لعل مراده أنه ليس بدخل في ماهيته التناقض وإنما أتى به لتحقيق مفهومه وتوضيحه لا للإحتراز والا فالإحتراز واقع به لا محالة وذلك لأن النقيضين هما الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فيكون مفهوم التناقض هو اختلاف القضيتين بحيث يقتضي إلخ والاختلاف بالإيجاب والسلب لازم له وينبغي أن يعلم أن المعنى هو قيد لذاته.

(3) كما هو في مله أن يكون المحمول أعم من الموضوع

(4) لأنه بواسطة عموم المحمول.

(5) قوله تنميما وتكميلا: أراد تحقيقا وتوضيحا كما أشير إليه المصنف بقوله ولا يتحقق ذلك فإن تحقق التناقض يستلزم الاتفاق في الوحدات والاختلاف بلسمية كما يستلزم الاختلاف بلسمية وليس هذا الاتفاق والاختلاف داخلا في مفهوم التناقض وجزآن منه كما يشعر به التعبير بالتكميل والتنميط.

(6) قوله أي التناقض: يعني أن لفظ ذلك إشارة إلى التناقض لا إلى الاختلاف لبعده ولأن محط البحث هو التناقض.

فلا تناقض بين زيد قائم عمر وليس بقائم (والحمول) فلا يتحقق بين زيد قائم زيد ليس بقاعد (والزمان) فل تناقض بين زيد قائم في الليل زيد ليس بقائم في النهار (وللكان) فلا تناقض بين زيد قائم في للمسجد زيد ليس بقائم في السوق (والإضافة) يخرج زيد أب لعمر وزيد ليس بأب لكير (والقوة والفعل) إحتراز عن نحو الخمر في الدين مسكرة بالقوة الظاهر أي بالقوة الخمر فيه ليس بمسكر بالفعل (والجزء والكل) فلا تناقض بين الزنجي أسود أن بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله (والشرط) فقولنا الجسم مفرق للبصر أي بشرط لمعانيه وضياؤه ليس بنقيض لقولنا الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط سواده.

واكتفى بعضهم بثلاث وحدة وحدة للموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وأدرج وحدة الشرط ووحدة الجزء والكل تحت وحدة للموضوع<sup>(1)</sup> والبقاقي تحت وحدة المحمول<sup>(2)</sup>. ولما لم يقيم مرجح يرجح إدراج وحدة للكان تحت وحدة المحمول على إدراج وحدة الزمان تحتها اقتصر صاحب الشمسية على الوحدتين الأولين وأدرج وحدة الزمان تحت وحدة المحمول أيضا وفي كل منهما شيء فتأمل<sup>(3)</sup>. ثم إنه لما ورد على ظاهر مقالاتهم أن الاتفاق فيما ذكرنا لا يكفي في تحقق التناقض بل لا بد فيه من الاتفاق في أشياء أخرى كالألّة والغاية وغيرهما نحو زيد كاتب أي بقلم بغلادي من مداد لغلي على قرطاس قسطنطيني لغرض كنا زيد ليس بكاتب أي بقلم آخر من مداد آخر على قرطاي آخر لغرض

(1) لاختلافه باختلافها.

(2) لاختلاف المحمول باختلافها.

(3) لعل وجهه الإشارة إلى أن المحمول لا يخلف باختلافهما لأن المظروف لا يختلف باختلاف الظروف فلو جه عدم إرراجهما بخلاف سائر الوحدات فن الموضوع أو المحمول يختلف باختلافهما والله أعلم. قوله قلل: لعله إشارة إلى ما أورده الثقلاني على هذا الإرجاع وإلى جواب السيد عنه قل السيد قيل تخصيص بعض الوحدات بالإندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالإندراج تحت وحدة المحمول تحكم فن القضية إن عكست صارت الوحدة المندرجة في وحدة الموضوع في أصل القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في العكس وصارت الوحدة المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعا فلو صواب أن يقل هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقا من غير تعيين وهذا حق إلا أن المخصص كفه راعي ما هو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء إلى وحدة الموضوع ورجوع البقاقي إلى وحدة المحمول أظهر لأن اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والإضافة والقوة والعمل في المحمول أنسب وأولى كما لا يخفى قل عبد الحكيم لأن الشرط في الأغلب وصف الموضوع وحل من أحواله والكل والجزء إنما هو الموضوع والباقوي قيود للأحداث دون النوات فاعتبرها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم أولى.

أخر الكافي بعض المحققين بوحدة واحدة مشتملة على جميع ما يتوقف عليه التناقض وهي وحدة النسبة الحكمية ولا شك أن الاتفاق في النسبة الحكمية يستلزم الاتفاق في كل ما يجب الاتفاق فيه من الوحدات المذكورة وغيرها لأنه متى اختلف شيء من الموضوع والحمول وما يتعلق بهما اختلفت النسبة ضرورة أن هذه النسبة<sup>(1)</sup> غير تلك النسبة وأن النسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان إلى غير ذلك ومتى لم تختلف النسبة لم يختلف شيء منها فمتى وجد الاتفاق في النسبة تحقق تناقض واختاره السعد العلامة لأنه أخصر وأشمل<sup>(2)</sup>.

ولما بين ما يتوقف عليه تحقق التناقض مطلقاً أراد أن يبين ما يتوقف عليه تناقض المحصورات خاصة وهو الاختلاف في الكمية بعد الاتفاقي فيما ذكرنا فقال (وتقيض اللوجة الكلية إنما هي السالبة الجزئية) نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان (وتقيض السالبة الكلية إنما هي اللوجة الجزئية) نحو لا شيء من الإنسان بحجر وبعض الإنسان حجر. فإن قلت: بعد الاختلاف في الكم لا يتحد للموضوع فكيف يتحقق التناقض؟ قلنا للمراد باتحاد الموضوع في هذا الباب إنما هو الاتحاد الذكري<sup>(3)</sup> أي في الذكر لا يقال ليس بمتحد فيه أيضاً<sup>(4)</sup> لأننا نقول للموضوع هو المضاف إليه ولفظ الكل والبعض<sup>(5)</sup> ليسا من الموضوع بل كل منهما أداة وسور وكذا لا شيء وأمثاله من الأسوار وجعل السور موضوعاً إنما هو بحسب الأصول العربية ولا يساعده مقاصد هذا الفن وأصوله هذا وإذا كان تقيض الكلية الجزئية (فالمحصورات) يدخل فيها للهملة لكونها في قوة الجزئية وقع في بعض النسخ المحصورة بغير الفاء فحكم بعض الشارحين بأن قوله وتقيض اللوجة الكلية إلخ غير واقع في موقعه بل الواجب

(1) قوله هذه النسبة: إشارة إلى النسبة في أحد طرفي اختلاف الموضوع أو المحمول.

(2) لا يبعد أن يكون مقصود من ذكر الوحدات التمثيلية التمثيل لا الحصر وذلك للتقريب إلى فهم المبتدئ لأنه عند الاكتفاء يذكر

النسبة الحكمية يعسر على المبتدئ استيعاب تفصيلها وإما ذكر الوحدات التمثيلية فيكون تمثيلاً وتفصيلاً لها والله أعلم.

(3) قوله هو الاتحاد الذكري: المراد بالذكر هنا هو العنوان والمفهوم كما في كفاية قول أحمد فيشمل الموضوع في القضية

اللفوظة وفي القضية المعقولة يعني أن ما اعتبر وهو اتحاد العنوان أي مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات أعني ما

صدق عليه الموضوع

(4) معنى هذا السؤال على توهم أن الموضوع هو المضاف دون المضاف إليه.

(5) الصواب لفظ كل وبعض دون لأن لا تدخل على كل وبعض وأيضاً إنما تدخل على ما تدخل عليه إذ يريد منها

معنيها لا لفظها والمراد هنا لفظها.



تأخيره هنا (لا يتحقق لتناقض بينهم) بعد الإتفاق فيما ذكر (إلا بعد اختلافهما في الكمية) أي في الكلية والجزئية (لأن الكليتين قد تكذبان) مع الاتفاق في جميع الوحدات وذلك في كل مادة يكون للموضوع فيها أعم من المحمول نحو كل حيوان إنسان ولا شئ من الحيوان إنسان (وكقولنا كل إنسان كاتب) بالفعل (ولا شئ من الإنسان بكاتب) بالفعل (والجزئيتين قد تصدقان) وهو في تلك المادة أيضا نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان (وكقولنا بعض الإنسان كاتب) بالفعل (وبعضه ليس بكاتب) بالفعل صدق إحدى الكليتين أو الجزئيتين وكذب الأخرى فيما يكون المحمول أعم من الموضوع أو مساويا له فإنما هو من خصوص المادة هنا كله في العملية بحسب الظاهر ومنه يعلم تحقيق تناقض الشرطيات فلا تغفل.

ولما فرغ من مباحث التناقض شرع في مباحث العكس للمستوي فقال: (العكس) أي هذا بحث العكس للمستوي من أحكام القضايا (وهو أن يصير) بالتشديد<sup>(1)</sup> (الموضوع) حقيقة أو اعتبارا وكذا الكلام في المحمول فيشمل عكس الشرطية (محمولا) والمراد من الموضوع والحمول ههنا أيضا ما هو بحسب الذكر والعنوان لأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ومفهوم المحمول موضوعا فإنك إذا قلت الإنسان حيوان تريد بالإنسان أفراده وبالحيوان مفهومه وإذا عكست وقلت بعض الحيوان إنسان انعكس الأمر فتريد بالحيوان الأفراد وبالإنسان المفهوم أذ قد تقرر أن المراد من الموضوع إنما هو الأفراد والذات ومن المحمول إنما هو المفهوم وبالجملة العكس إنما هو حال اللفظ<sup>(2)</sup> وللعنى باق<sup>(3)</sup> على حاله قبل.

(1) قوله بالتشديد: وذلك لأن العكس يطلق على أمرين تصيير الموضوع محمولا إلخ والقضية الحصلة من هذا التصيير كما يقل هذه القضية عكس لتلك ولو قرأ يصير بالتخفيف لأفد الملاقة على الصيرورية أيضا ولا يقل به.

(2) قوله حل اللفظ: الأولى حل العنوان وكذا الأولى فيما سبق الإقتضار على العنوان لأن الحكم هنا الفق الحكم للمعنى أو لا. وللالفاظ ثانيا والعنوان يعهما إلا أن يراد باللفظ ما يعم اللفظ المتخيل بناء على أن الإنسان من أجل تعوده على الألفاظ لا يتغفل المعنى إلا بالالفاظ.

(3) قوله والمعنى بق: أي معنى الموضوع والحمول في القضية الحصلة من العكس بق على حله قبل الإنعكس فكما كان المراد من الموضوع قبل الذات ومن المحمول المفهوم فكذلك هنا وليس المعنى ومعنى اللفظ بق على حله قبل والإلفاد الكلام عكس المقصود.

ثم أن ما ذكر من كون للمراد من الموضوع والحمول عنوانهما إنما يحتاج إليه في عكس الحملات وإما في عكس الشرطيات فلا حاجة إلى ذلك بل لا فائدة في عكس الانفصالات لعدم امتياز جزئيهما طبعاً<sup>(1)</sup> فلا حاجة إلى عكسها فضلاً عن التأويل ولذا قالوا لا عكس للانفصالات وسيأتي تنبيه على ذلك ولعل للمصنف أراد من الموضوع والحمول ما هو الحقيقي وأهمل عكس الشرطيات أما لذلك<sup>(2)</sup> أو للحمل على المقابلة فلا حاجة إلى التعميم السابق (المحمول موضوعاً) عطف على الموضوع محمولاً عطفاً موزعاً (مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله) الظاهر بحالهما فإن كان الأصل موجبا كان العكس كذلك وإن كان سالبا كان العكس<sup>(3)</sup> أيضاً كذلك وذلك لأن العكس من لوازم الأصل وللموجب قد يتخلف عن السلب وبالعكس فإن قولنا كل إنسان ناطق لا يصلق عكسه سالبا وهو بعض الناطق ليس بإنسان وكذا قولنا لا شيء من الإنسان يفرس لا يصلق عكسه موجبا وهو بعض الفرس<sup>(4)</sup> إنسان فاللازم للنضبط هو للموافق في الكيف فاشتراط بقاؤه (و) مع بقاء (التصديق) ولعل قوله (والتكذيب) زيادة من الناسخ (بحاله) فإن كان الأصل صادقا كان العكس صادقا وأما إن كان كاذبا فلا يجب أن يكون العكس كاذبا بل يجوز كذب الأصل مع صدق العكس فإن قولنا كل حيوان إنسان كاذب وعكسه وهو بعض الإنسان حيوان صادق فبقاء التكذيب ليس بال لازم.

اعلم أن العكس كما يطلق على المعنى للمصدر الذي ذكر وهو جعل الجزء الأول ثانيا والثاني أو لا كذلك يطلق على القضية الحاصلة من هذا الجعل والتبديل إما اشبراكا أو حقيقة ومجازاً<sup>(5)</sup> ثم لما لم يكف مجرد هذا التبديل في عكس المحصورات بل لا بد له من اختلاف الكمية في بعضها فصله للمصنف

(1) أي بل يكون أحدهما متقما طبعاً على الآخر من أجل كونه سبباً مثلاً والآخر سبباً كما في المتصلات.

(2) قوله أما لذلك: أن أنه لا فائدة في عكس الانفصالات فما يكون بعضه مفيداً وبعضه غير مفيد يسقط عن الأهمية بخلاف ما يكون كل مفيداً.

(3) بل الظاهر هو الأفراد لأن المراد بقاء كل منهما بحله لا بقاءها معاً بحلها كما قل فلن كل الأصل إلخ وفي تحفت الرشدي لما كل الإيجاب والسلب عندهم عبارة عن الكيف وهو واحد أفراد الضمير وليس بشيء لأن الكيف عبارة على كل من الإيجاب والسلب لا عن مجموعهما والمتقدم هنا كلاهما.

(4) اعتبر عكسه هنا الجزئية لأنه إذا لم تصدق الجزئية لم تصدق الكلية بلطريق الأولى.

(5) قوله أو حقيقة: أي في المعنى الأول، ومجراً في المعنى الثاني كما يقل عكس الموجبة الكلية كذا.

رحمه الله تعالى فقال: (وللوجبة الكلية) قدم الإيجاب الكلي لكونه جامعا للشرفين (لا تعكس كلية إذ يصدق قولنا كل إنسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان إنسان) لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع فلا يصدق العكس الكلي نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان إنسان (بل تعكس جزئية) إذ هي اللازم للنضبط وأما صدق العكس الكلي فيما يكون المحمول فيه مساويا للموضوع نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان فليس لزوماً<sup>(1)</sup> بل لخصوص المادة وإلا لما تخلف في شيء كم من المواد (لإنا إذا قلنا) علة لانعكس للوجبة الكلية جزئية (كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان فإننا نجد شيئا) معينا وهو أفراد الإنسان من زيد وعمرو وبكر مثلا (موصوفا بالإنسان والحيوان) وإلا لامتنع منا حمل الحيوان على الإنسان (فيكون بعض الحيوان إنسانا) بالضرورة وفي إثبات هذا العكس طريق مشهور غير هذا الطريق وهو أنه إذا صدق كل إنسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان إنسان وإلا لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان بإنسان فيلزم التباين الكلي بين الأخص والأعم وهو مح وعلى تقدير صدق التقيض يصدق<sup>(2)</sup> ليس بعض الإنسان بحيوان وقد كان الأصل كل إنسان حيوان وقد فرضنا صدقه بإنسان فيلزم صدق التقيضين أو نضم ذلك التقيض وهو لا شيء من الحيوان إلى الأصل ونجعله كبرى فقول كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان فيتج سلب الشيء عن نفسه وعلى جميع التقادير لزم صدق بعض الحيوان إنسان وهو المطلوب (وللوجبة الجزئية أيضا) أي كملوجبة الكلية (تعكس جزئية بهذه الحجة) التي قررها بأن يقال إذا قلنا بعض الإنسان حيوان نجد شيئا موصوفا بهما فيكون بعض الحيوان إنسانا ولك إثباته بالحجة التي قرناها كما هو للمشهور (والسالبة الكلية تعكس كلية وذلك بين بنفسه) لا يحتاج إلى البيان وإقامة البرهان ومع هذا لا بأس علينا أن نزيده بيانا ووضوحا فنقول إذا صدق سلب المحمول عن كل أفراد الموضوع صدق سلب الموضوع عن كل أفراد المحمول إذ لو ثبت للموضوع لفرد من أفراد المحمول لزم اجتماعهما في ذلك الفرد واتصافه بهما فيصدق الإيجاب الجزئي من

(1) قوله فليس لزوماً: أي ليس لزوماً من حيث الكلية بل لزوماً من حيث المسلوقة.  
(2) قوله يصدق الخ أي في ضمن صدق عكس لا شيء من الحيوان بالإنسان وهو لا شيء من الإنسان بحيوان ولم يعتبر العكس ليلزم صدق الشيء ونقيضه صراحة.

الطرفين وهو يناقئ السلب<sup>(1)</sup> الكلي من أحدهما فلزم أن تعكس كلية وهو لللط أو نقول (فإنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بجحر صدق قولنا لا شيء من الحجر بإنسان) وإلا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر إنسان وحيث يصدق بعض الإنسان حجر<sup>(2)</sup> وقد كان الأصل للفروض صدقة لا شيء من الإنسان بجحر هذا خلف أو نضم النقيض إلى الأصل بأن نجعله صغرى والأصل كبرى فيلزم سلب الشيء عن نفسه وعلى كل من التقادير يلزم صدق لا شيء من الحجر بإنسان وهو المطلوب (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً) والظاهر أن قوله لزوماً بيان للواقع للتأكيد وإلا فلا حاجة إليه كما لا يخفى وإنما لم تعكس لأنه لو انعكس لزم صدق العكس في كل مادة يصدق فيها الأصل واللازم متف (لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه) الذي هو بعض الإنسان ليس بحيوان فللزوم كذلك فثبت المطلوب والصدق في بعض المواد إنما هو لخصوص المادة فلا يناقئ قائلهم ثم أنه مر غير مرة أن للمهمة في قوة الجزئية في الأحكام فالمهمة الموجبة تنعكس والسالبة لا؛ هذا كله في الحملية وأما الشرطية فالمتصلة الزومية للموجبة كلية أو جزئية تنعكس جزئية والسالبة الكلية تنعكس كلية إذ لو لم يصدق العكسان مع صدق الأصلين لصدق النقيضان وإذا ضم النقيضان إلى الأصل حصل قيلس مستج للمحال فعليك باستخراج الأمثلة وتصوير القيلس<sup>(3)</sup> وأما للمتصلة الزومية السالبة الجزئية والمتصلة الإتفاقية مطلقا وللفصلة بأسرها فلا عكس لها فاحفظه.

ومن أحكام القضايا عكس النقيض وهو عند القلماء عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني أولاً ونقيض الجزء الأول ثانياً مع بقاء التصديق والكيف كقولنا في كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان وعند المتأخرين عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني أولاً وعين الأول ثانياً مع الموافقة في

(1) قوله وهو يناقئ السلب الكلي من أحدهما والمراد بأحدهما هو الأصل الذي سلم صدقه فمن أجل هذا اعتبر المنقاة بالنسبة إليه وإلا فهو منقلب للسلب الكلي من كل من الطرفين.

(2) بطريق العكس.

(3) ليس البتة كلما كان الشيء أبيض كان إنسان الموجبة الجزئية قد يكون إذا كان الشيء إنساناً يكون أبيض قد يكون إذا كان الشيء أبيض كان إنساناً الموجبة الكلية كلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً النقيض ليس البتة كلما كان الشيء حيواناً كان إنساناً السالبة الكلية ليس البتة كلما كان الشيء حجراً كان شجرة ليس البتة كلما كان الشيء شجرة كان مجرداً قد يكون النقيض إذا كان الشيء شجرة كان حجراً.

الصدق والمخالفة في الكيف نحو كل إنسان حيوان وليس كل ما ليس بحيوان إنسان والأدلة من الجانبين مفصلة في المطولات ثم أنه على خلاف العكس للمستوي<sup>(1)</sup> في المحصورات حتى أن الموجبة الكلية تنعكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكس لها والسالبة الكلية والجزئية تنعكسان سالبة جزئية. ثم إن المختار فيه مذهب القدماء إذ هو للمستعمل في العلوم ولو على قلة والمصنف رحمه الله لم يتعرض لهذا العكس لقلة استعماله في العلوم والانتاجات.

## (الباب الرابع في بيان مقاصد التصديقات)

وهي (القياس) و<sup>(2)</sup> يقال له الحجة أيضا وهو المطلوب الأعلى والمقصد الأقصى في الفن والبحث عنه في هذا الباب إنما هو من حيث الصورة وأما البحث عنه من حيث المادة ففي الأبواب الخمسة الآتية على ما مر إليه الإشارة في صدر الكتاب (وهو) أي القياس (قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها للنقلا قول آخر) القول الأول جنس فإن جعلنا التعريف للقياس للمعقول<sup>(3)</sup> فهو بمعنى المركب للمعقول وإن جعلنا للقياس للمفوض فهو بمعنى المركب للمفوض وكذا الكلام في الأقوال وأم القول الآخر فهو بمعنى المؤلف للمعقول قطعا سواء جعل التعريف للقياس للمعقول أو للمفوض لأنه لا يلزم من تلفظ القضايا ولا من تعقل معانيها التلفظ بالنتيجة وهو ظاهر<sup>(4)</sup>.

ثم إن لزوم القول للمعقول من القياس للمعقول بين. وأما من للمفوض فباعتبار أنه يدل على المعقول فالقياس للمفوض يستلزم تعقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع وتعقل معانيه بعد التسليم يستلزم قولاً معقولاً هو النتيجة فالقياس للمفوض يستلزم قولاً معقولاً بواسطة إن مستلزم المستلزم مستلزم. ثم أن المراد

- 
- (1) هذا مذهب القدماء كما لا يخفى.
  - (2) اعلم أن علماء هذا العلم قد جمعوا في المبلي وأوردوا في المقصد حيث قلوا الكليات الخمس والقضايا وقلوا القول الشرح والقياس بالأفراد لأن المقصد أمر واحد معتبر فيه الوحدة وأما المبلي فيعتبر فيها المتعدد لأن المقصد لا يتركب من مبدأ واحد أو نلرا ما يتركب منه على القول بجواز التعريف بلمفرد والله أعلم.
  - (3) قومه لأنه هو القياس حقيقة وهو اللائق بنظر الفن ولنا قل الشيخ في الشفا القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فإن اللفظ من حيث هو لفظ لا يستلزم قولاً آخر بل من حيث أنه حدال على معنى معقول.
  - (4) بل إنما يلزم القول المعقول من القول المعقول بلا واسطة ومن القول المفوض بواسطة دلالاته على القول المعقول بلنظر إلى العلم بلوضع.

من الأقوال ما فوق الواحد وكذا كل جمع وقع في تعريفات هذا الفن إذا عرفت هذا فتقول القول الأول  
جنس قطعاً.

وقوله مؤلف من أقوال يخرج القضية الواحدة للمستزمنة لعكسها وعكس نقيضها إما خروج  
القضية البسيطة التي حقيقتها غير مشتملة على حكمين مختلفين كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة  
فظاهر. وأما القضية المركبة التي حقيقتها مشتملة على ذلك نحو كل إنسان ضاحك لا دائماً فلأن المراد  
بالأقوال ما هو قضايا بالفعل وأجزاء القضية للمركبة ليست قضايا بالفعل<sup>(1)</sup> وإن لم يكن المراد القضايا  
بالفعل فهي خارجة بقوله لزم عنها إذ المراد بالزوم ما هو بطريق الاكتساب<sup>(2)</sup> كما في القول الشارح.  
وقوله متى سلمت إشارة إلى أن مقلعات القيلس لا يجب أن تكون مسلمة ومقبولة في الواقع فيدخل فيه  
ما هو صادق للمقلعات وما هو كاذباً فهو للشمول<sup>(3)</sup> لا للإخراج. وقوله لزم يخرج الاستقراء الغير التام  
والتمثيل فإنهما بعد التسليم لا يستلزمان قولاً آخر وهذا إذا أريد بلزوم القول لزوم العلم بمعنى الجزم وأما  
إذا أريد به لزوم العلم أعم من الجزم والظن فلا يخرجان بهذا القيد فافهم<sup>(4)</sup>. وقوله عنها يخرج للمقدمات  
للمستزمين لأحدهما فإنها لا تلزم عنهما إذ ليس للإخرى دخل في ذلك كذا قيل<sup>(5)</sup> ويخرد أيضاً<sup>(1)</sup> ما

---

(1) بل دائماً مثلاً إشارة إلى نفسه أخرى والصواب إسقاط لفظ الأجزاء لأنه إن أريد منها الموضوع والمحمول فلا يصح  
حمل قوله ليبست قضايا بالفعل عليهما وإن أريد مجموع القضيتين فليس ولحده منهما جزءاً منها بل القضية المركبة قضية  
مشيرة إلى قضية أخرى.

(2) أي ما يكون الاكتساب وهو هنا تركيب القضيتين طريقاً له فن القضيتين إنما يستلزمان النتيجة بواسطة التركيب بخلاف  
العكس والأصل والإلا لكان المستلزم للعكس هي القضايا المركبة فقط والدليل على كون المراد بالزوم ما هو بطريق  
الاكتساب هو أن تعليق الحكم بالموصوف ويشعر بعلية الصفة فتعلق الزوم هنا بالقول المركب يشعر بعلية التركيب  
للاستلزام والله أعلم.

(3) قوله للشمول: أي ليشمل الضاعلت الخمس ولولا هذا القيد لاختص بلير هن.

(4) قوله فافهم: لعل وجهه إن أحداً لم يقل بدخول الاستقراء والتمثيل في القيلس فتعين أن يكون المراد بلزوم القول الآخر لزوم  
العلم بمعنى الجزم، والله أعلم.

(5) إشارة إلى ضعفه لأنه إذا كان المراد بعنها عن كل منهما فلا يصح، لأنه النتيجة ليست بالزمنة عن كل من المقدمتين، بل  
عن مجموعهما، وإن كان المراد عن مجموعهما فمجموع الكل مستلزم للجزء، فيكون للآخرى دخل في الاستلزام.  
فالصواب: أن ما ذكر يخرج بقوله: عنها؛ لأن عن مشعرة بالصدور والمغليرة والنتيجة صادرة عن المقدمتين ومغليرة  
لهما بخلاف الجزء فإنه لازم للكل لا عن الكل ووجه آخر للضعف وهو أنه على تعبير القيل يلزم تحدد اللازم والملازم.

يستلزم قولاً آخر بحسب خصوص للمادة كما في قولنا: لا شئ من الإنسان بحجر وكل حجر جماد فإنه يلزم منه لا شئ من الإنسان بجماد لكن لا من نفس القضايا وإنما يخرج ذلك لأن للتبادر من اللزوم عن الشئ اللزوم عن نفس ذلك الشئ<sup>(2)</sup>. وقوله لنا أن احتراز عن قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين يكون متعلق بمحمول أوليهما موضوع الأخرى فإنه يلزم عنه قول آخر<sup>(3)</sup> لكن لا لدانته بواسطة مقدمة غريبة<sup>(4)</sup> أجنبية كقولنا أمسا ولب وب مساو لج فإنهما يلزم عنهما أمسا ولج لكن لا لناقما بل بواسطة مقدمة أجنبية هي قولنا كل مساو للمساوي للشئ مساو لذلك الشئ. وعن مثل جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فإنه يلزم منهما أن جزء الجوهر جوهر لكن بواسطة مقدمة غريبة غير أجنبية هي عكس نقيض للمقدمة الثانية وهو قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر. والحاصل إن قيد لدانته يخرج ما يستلزم قولاً بواسطة مقدمة غريبة وفسروا الغريبة بما يكون حلودها مغايرة لحلود مقدمات القياس حتى يدخل فيه القياس للمين إنتاجه بطريق العكس للمستوي ويخرج عنه القياس للمين بطريق عكس النقيض. وسبب ذلك أنهم اعتقدوا وجوب تكرار الحد الأوسط وهو حاصل في المين بالعكس للمستوي<sup>(5)</sup> دون المين بعكس النقيض ودون قياس للمساواة وهذا<sup>(6)</sup> الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس كما قرره<sup>(7)</sup> السعد العلامة وههنا بحثان:

- (1) الصواب أن يخرج به قوله: لذاتها فإن النتيجة في المثال لازمة عن نفس المقدمتين كما قل نفسه ما يستلزم قولاً آخر وإلا فمن أين أنت هذه النتيجة لكن لا لذاتها والأزم الإنتاج في كل الصور التي تكون فيه الصغرى سلبية وإيضاح اشتراط يجلب الصغرى في الشكل الأول.
- (2) قوله عن نفس ذلك الشئ: إنما يخرج به إذا أريد بنفس ذلك الشئ ملته مع صورته والصوره في المثال المذكور كون الصغرى سلبية كلية والكبرى موجبة كلية بأن اعتبر في الإنتاج خصوص الصورة لكم هنا بعيد عن الفهم عن قوله نفس ذلك الشئ وفهمه عن قول المصنف عنها بعد فلوجه إخراج ما ذكر بقوله لذاته والله اعلم.
- (3) قوله فله يلزم عنه قول آخر: أي في الجملة والأولى قد يلزم لأنه لا لزوم في نحو الإثنان نصف الأربعة والأربعة نصف نصف الثمانية لعدم صدق المقدمة الأجنبية وهي أن نصف نصف الشئ نصف ذلك الشئ.
- (4) كونها غريبة لأنها ليست إحدى المقدمتين وكونها أجنبية لأنها ليست عكسا لإحديهما.
- (5) أي حصل في الأصل قبل العكس وكذا بعده أيضاً وأما في المين بعكس النقيض فبما يحصل التكرار بعد العكس لا قبله.
- (6) قوله وهذا: أي وجوب تكرار الحد الأوسط مما لا يقتضيه تعريف القياس حتى يخرج القياس المبني بواسطة عكس النقيض وقياس المساواة به فلا بد لإخراج بقيد لذاته.
- (7) قوله كما قرره: أي من قوله احتراز عن قياس المساواة إلى هنا والله اعلم.

الأول: إنه إن كان المتبادر<sup>(1)</sup> من لزوم عن الشيء لزوم عن نفس ذلك الشيء<sup>(2)</sup> يخرج به أي بعنها جميع ما ذكر فينغي حينئذ أن يحمل قيد لذاته على تحقيق للمقام لا على الاحتراز.

الثاني: أن للبين بعكس النقيض من الطرق الموصلة كلمين بالعكس للمستوي<sup>(3)</sup> بلا تفاوت وقد قال بعض المحققين أن الشيخ الرئيس كثيرا ما استتج بعكس النقيض في كنه الحكمية واستحسنه وارتضى به انتهى. وقد عرفت أن السبب الذي ذكره لإخراجه مما لا يوجه التعريف فلا وجه لإخراجه عنه فلا تغفل<sup>(4)</sup>.

وقوله قول آخر: إشارة إلى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين وذلك لأن النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمة<sup>(5)</sup> لأنه لو لم تكن مغايرة لزم للمصادر<sup>(6)</sup> وقيل لأنه لو لم تعتبر للمغايرة لزم أن يكون كل مقدمتين قياسا كقولنا كل إنسان حيوان وكل حجر جماد فإفهما يستلزمان إحديهما وفيه نظر<sup>(7)</sup>.

ولما فرغ عن بيان ماهية القياس شرع في تقسيمه فقال (هو إما اقتراني) وهو ما لم يذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث) فقولنا كل جسم محدث وهو النتيجة ليس بذكر في القياس بالفعل وإن كان مذكورا بالقوة سمي اقترانيا

(1) أي إن كان المراد ذلك كما هو المتبادر وعديل هوله إن كان المتبادر إلخ مطوي لدلائله الثاني عليه أي وإن كان المراد أعم نت ذلك فيدخل فيه المبين بعكس النقيض كلمين بلعكس المستوي والتفرقة بينهما ترجيح بدون مرجح ولا ينبغي أن يخرج.

(2) قوله عن نفس ذلك الشيء: أي أعل ذاته باعتبار الكم والكيف فيفيد حينئذ ما يفيد لذاته.

(3) وذلك لأن العكس المستوي هو جعل الموضوع نفسه محمولا والمحمول نفسه موضوعا فلا تكون حدوده مغايرة لحدود مقدمات القياس فيتكرر الأوسط بخلاف القياس المبين بواسطة عكس النقيض فن حدوده مغايرة لحدود مقدمات القياس فلا يتكرر فيه الحد الأوسط قبل العكس بل بعده عن طريق العكس.

(4) قوله فلا تغفل: إشارة إلى ما تأثير إليه فقامن أن القياس المنتج بواسطة عكس النقيض ليس لزوم النتيجة فيه لذاته أو ليس عنها بل بواسطة مقامة غريبة فيخرج عن التفريق.

(5) الظاهر بخلاف المقدمتين لأنه بلو على أن ما بعده دليل آخر لوجوب المغيرة.

(6) وهي كون الدعوى جزءا من الدليل.

(7) قوله وفيه نظر: لأن ذلك خرج بقوله عنها كما عرفت والصواب أن قوله آخر بين للواقع وتصريح بما علم ضمنا من قوله عنها.



لاقتران<sup>(1)</sup> الحلود فيه (وأما استثنائي) وهو ما ذكر فيه النتيجة المذكورة بالفعل (أو) نقول (لكن النهار ليس بموجود ينتج الشمس ليست بطالعة) فكان نقيض النتيجة المذكورة سمي استثنائيا لاشتتماله على أداة الاستثناء<sup>(2)</sup>.

فإن قلت: قد سبق آنفا أنه يجب معايرة النتيجة لكل من مقدمات القياس وبينه وبين كونها مذكورة في القياس منافاة.

قلت: معنى<sup>(3)</sup> كونها مذكورة فيه كونها مذكورة بأجزائها للمادية وهيئتها التأليفية لا كون حقيقتها مذكورة فلا منافاة<sup>(4)</sup> وبهذا يندفع أيضا ما يقال أن النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وما ذكر في القياس ليس كذلك فكيف يكون العين والنقيض مذكورا فيه.

ثم أراد المصنف رحمه الله تفصيل كل من القسمين وقدم الاقتراني وصلره ببيان أسامي مقدماته وحدودها فقال (المكرر ين مقلمي القيلس فصاعدا يسمى حدا أوسط) سمي بالأوسط لأن الحد للمكرر يتوسط<sup>(5)</sup> بين الأصغر والأكبر ليتأهيا فيتحقق العلم بالانتاج فإن القيلس إنما يضبط قوانينه ويعرف أحكامه إذا اشتمل على حد مكرر<sup>(6)</sup> بين طرفي المطلوب (وموضوع للمطلوب يسمة خلا أصغر) سمي بالأصغر لأن للموضوع أقل أفرادا غالبا<sup>(7)</sup> (ومحموله) أي محمول للمطلوب (يسمى حدا أكبر) سمي

- 
- (1) أي لعقد أداة الاستثناء بينهما.
- (2) وهي لكن فإنه في معنى إلا في الإستثناء المنقطع فعده المنطقيون النظرون إلى المعلي أداة لاستثناء كما عد إلا في المنقطع أداة الاستثناء.
- (3) ولك أن تقول أن النتيجة هنا أيضا معايرة لكل من المقدمات لأنها جزءا المقمة الأولى الشرطية وليس عين إحدى المقدمات وهذا أولى في الجواب لأن قوله "الخر" إنما يدل على مغيرة النتيجة لكل من المقدمتين ولا تدل على مغيرتها لأجزائها أيضا.
- (4) وذلك لأن المركب إذا أتى به نتيجة كل كلاماتهما وقضية محتملة للصدق والكذب وإذا أتى به جزءا الشرطية التي في القيلس يكون مع اتفاقه للنتيجة في الصورة مركبا نقصا وجزأ قضية وغير محتمل لصدق والكذب بل المحتمل هو الشرطية بتتملها المشتعلة على الحكم بلزوم التالي للمقدم وهذا معنى قول الشرح وبهذا يندفع أيضا الخ.
- (5) وهذا أولى مما قبل لأنه متوسط بين الأصغر والأكبر في النكر لأن هذا مخصوص بالشكل الأول أو في الكمية لأن هذا غالبي فقد يكون مساويا لهما أو لأحدهما لكن هذا أنسب بمقتلته بالأصغر والأكبر وكذا بصيغة الأوسط.
- (6) فكرر الأوسط شرط كون القيلس قيلسا لضبط قوانينه ومعرفة أحكامه فيكون شرطا للتأهلي وتحقق العلم بالانتاج ومن ثمة قيل أن المنتج هو الحد الأوسط لا القيلس.
- (7) قوله غالبا: أي في غالب أشرف المقدمات وهي الموجبة الكلية أو في الاستعمل الغلب لأن الغلب في الإستعمل في الآتية هي الموجبة الكلية وغالب فيها أن يكون الأصغر أقل أفراد من الأكبر وقد يكون مساويا فلن قلت: إذا كان مساويا

بالأكبر لكونه أكثر أفرادا غالبا تشبيها لقليل الأفراد بقليل الأجزاء وكثيرها بكثيرهما ثم تسمية كل منها بالحد لكونها طرفا للقضية والحد في اللغة كما يطلق على المنع على ما سبق كذلك يطلق على الطرف بحسب الاشتراك (وللقدمات التي فيها الأصغر تسمى صغرى) لاشتغالها على الأصغر<sup>(1)</sup> (و) المقدمة (التي فيها الأكبر تسمى الكبرى) لاشتغالها على الأكبر.

اعلم أن هذا الأسامي والاصطلاحات مخصوصة<sup>(2)</sup> بالاقتراني سواء كان حمليا أو شرطيا لكن بيان للمصنف مخصوص بالاقتراني الحملي حيث عبر بالموضوع والحمول فالأولى أن يقول بدل للموضوع والحمول المحكوم عليه<sup>(3)</sup> والمحكوم به ليعم الحملي والشرطي ويمكن تعميم بيان للمصنف أيضا بأن يراد من الموضوع والحمول أعم من الحقيقي والاعتباري واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة<sup>(4)</sup> وضربا وقد فاته للمصنف<sup>(5)</sup> رحمه الله تعالى (وهيئة<sup>(6)</sup> التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا تشبيها للأمر العقلي بالأمور الحسية<sup>(7)</sup>) والأشكال أربعة لأن الحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى

- 
- كيف ينتهي اندراج الأصغر فيه الذي هو شرط إنتاج كل شكل قلت: المراد لاندراج فيه أن لا يكون الأصغر خراجا عن الأكبر إعم من أن يكون مسلويا له أو أعم منه.
- (1) فيكون تسمية الكل بسم جزئه والألف للتثنية لأنه صلو معا للقضية.
- (2) قوله مخصوصة بالاقتراني: الأولى بالمقابلة بما بعده أن يقول علمة الاقتراني كله كما أنها مخصوصة بالاقتراني وذلك كي يظهر وجه الاستدراك الآتي.
- (3) لا يخفى أن المحكوم عليه والمحكوم به أيضا خلصن بالقضية الحملية فلصوب بنه الجزء الأول والجزء الثاني مثله من الشرطي كلما كنت الشمس طلعة فلنهل موجود وكلما كنت الشمس طلعة فالأرض مضيئة.
- (4) قوله يسمى قرينة: لاقتران إحداها بالأخرى وضربا لكونها نوعا من أحد الأشكال وهذه التسمية باعتباركم المقدمتين وكيفيةهما لا باعتبار موقع الأوسط وأما باعتبار ه فيسمى شكلا قلته لتقتضي.
- (5) لعل الصواب وقد فلت المصنف إلا أن يقل يتضمن فلن معنى تجوز أي تجوز ه.
- (6) قوله وهيئة التأليف: تقسم هيئة التأليف إلى الأشكال الأربعة باعتبار موقع الحد الأوسط وتقسيم الأشكال إلى الضروب باعتبار كمية التضمن وكيفيةهما.
- (7) الحصلة من إخلطة حد واحد كما في الكرة أو لحدود كما في غير هافهو من تشبيه المعقول بالمحسوس وهذه المشابهة منسوبة للنقل وليست علاقة للمجاز لأن الشكل حقيقة غر فيه في هذا المعنى.
- ????? ليس هذا على إطلاقه لأن الموضوع في السالبة الكلية مبين للمحمول وفي الموجبة والسالبة الجزئيتين قد يكون إعم منه بل المراد منه في أغلب أشرف المطلب أعني الموجبة الكلية إنما أطلق الحكم تنبيها على شرافتها فكأنها كل المطلب عبد الحليم 194 ومن غير الأغلب مسلو كما في كل تسن بلدي البشرية فلن قلت: إذا كان مسلويا كيف ينتهي اندراج الأصغر فيه الذي هو شرطي إنتاج كل شكل قلت: المراد بالاندراج فيه أن لا يكون مبينا له أعم من أن يكون مسلويا له أو أعم منه نسوق 193.

وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول) كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د (وإن كان) الحد الأوسط (بالعكس) بأن يكون موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) نحو كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا (وإن كان) الحد الأوسط (موضوعا فيهما) أي في الصغرى والكبرى (فهو) الشكل (الثالث) نحو كل ب ج وكل ب د فبعض ج د (أو محمولا فيهما فهو) الشكل (الثاني) نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا وقد شوش للمصنف رحمه الله في ترتيب الأشكال في بيان الانحصار والذي حملة على ذلك.